

مجموعه من شبرين

للقوانين والمراسيم والقرارات والأوامر العسكرية

الصادقة من الحاكم العسكري لعمدة

من الامر ١ الى ٢٤٠

تبويب

محمد شفيق ابراهيم

سكرتير سماعة محافظ اسكندرية

تطلب من

المطبعة النافذة

٥ بناية الشرافة الانجيزي تليفون ٥٥٢٢٣

مَجْمُوعَةُ شَيْخِ بْنِ

للقوانين والمراسيم والقرارات والأوامر العسكرية
الصادرة من الحاكم العسكري على عهد

تبويب

محمد شفيق إبراهيم

سكرتير سعادة محافظ اسكندرية

تطلب من

المطبعة الفاروقية

٥ بكاغ التليفون ١٤٢٤٣

النسخة ٣٠

بالاسكندرية

توكيل

(بریطانيا العظمى)
 (الولايات المتحدة)
 (الولايات المتحدة)
 (الولايات المتحدة)
 (بریطانيا العظمى)
 (بریطانيا العظمى)

نقود لادباب واولاد

(مودع وامل دباب)

القاهرة

سجل تجارى ١١٠٦٩
 ٦٨ شارع ابراهيم باشا
 تلفون ٥٩٣٣٣

شركة اسمنت ماركتنج ليمتد بلندن

شركة وستنجهاوس الكبريتيه الدوليه بنيمورث

شركة كوتشوك جنرال تاير - ١ كرون - اوهايو

شركة كوهلر لادوات الصحيه - كوهلر

شركة دولتون ليمتد لادوات الصحيه - لندن

شركة اكسيند ميتال ليمتد - لندن

الاسكنلر به

سجل تجارى ٢٥٧
 ٢٢ شارع صلاح الدين
 تلفون ٢٨٧٩٥



قد لمست البلاد من أقصاها الى أقصاها
 آثار يدك وقلبك وتمكيدك، وقد أصبح لك
 في كل بلد، وفي كل بيت اثر وما من خاطر
 في الرأس أوها جس في النفس الا مشغول بك
 متجه اليك لانك مشرق الامل الوحيد
 للشعب الفنى المتطلع الى ذوى المجد

الأهـبـاء

إلى حضرة صاحب السعادة محمد حسين باشا محافظ الاسكندرية

هذه مجموعة من التعلينات والشكر والحمد لله والثناء والثناء
والشكر والثناء لكم كريمة من طرف العامة - أروى تبويها وتبقيها
تسهر من معتبرا والثناء فيها للمحبين والمحبين وكان طبعا أن ألتزم
بأهـبـاء الاسكندرية واعتدافا بما تفعلون وود نذلونه تفضلون على به
مع الشكر والثناء والثناء لكم كريمة - رعائكم لها وأبقاكم وود
حبيبتكم بالثناء والثناء إلى كرمكم محبب
شفيق

Conseil aux Ménagères

Si vous voulez préparer un plat agréable
nutritif et hygiénique employez

L'HUILE "AMERICAINE" WINTERS
DE TABLE

Raffinée par des procédés spéciaux
Elle est en même temps très économique
C'est un produit **KAFR ZAYAT**

It is out of discussion that the best universal beverage in
town are produced by the Alexandria Aerated water works

C. RAPPAS 104, Attarine Str.

Reg. Comm. 21751-Tel 20736
Ask for Orangeade Astra-Sinalco
Victory Lémonade julious
Soda water julious, lime juice

Z. ZAMVRAKAKI
VICTORY AERATED WATER

Rue Rahmy Bey No. 23 - Tél. 28162

ز. زامفردكاكي

مرسوم

بإعلاء الاحكام العرفية

وقائع ٩٠ غير اعتيادي تاريخ ٢ سبتمبر ٣٩

نحس فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس الوزراء.

ونحن بما هو آت

١-م ابتداء من ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تجري الاحكام العرفية في جميع أنحاء
المملكة المصرية

٢-م ينحول على ماهر بانما السلطة في اتخاذ التدابير المشار اليها في المادة
الثالثة من القانون المذكور ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ اي اجراء آخر
لازم للمحافظة على النظام أو الأمن العام في جميع أنحاء المملكة المصرية او في
جهات معينة منها

٣-م علي وزارتنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه

من سراى المنتزة في ١٦ رجب سنة ١٣٥٨ (اول سبتمبر سنة ١٩٣٩)

فاروق

نظام الاحكام العرفية

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣

محـن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من الدستور وبما ان المصلحة تدعو الى وضع قانون يتضمن القواعد العامة التي يجب العمل بها في حالة اعلان الاحكام العرفية وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحقانية وموافقة راي مجلس الوزراء رسمنا ما هو آت

المادة الاولى يجوز اعلان الاحكام العرفية كلما تعرض الامن او النظام العام في الاراضي المصرية او في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة او بسبب وقوع اضطرابات داخلية

المادة الثانية يكون اعلان الاحكام العرفية بمرسوم يتضمن ما يأتي

١ الجهة التي تجرى فيها الاحكام العرفية

٢ التاريخ الذي يبدأ فيه بافـقـاذ هذه الاحكام

٣ اسم من يقـلـد السلطات الاستثنائية التي ينص عليها القانون حاكما عسكريا كان او غير مرسوم كذلك يكون رفع الاحكام العرفية بمرسوم

المادة الثالثة يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ان تتخذ باعلان او بأوامر صـكـائيه او شفوية التدابير الآتية بيـانها

١- يجب الترخيص باحراز السلاح وحمله والامر بتسليم الاسلحة علي اختلاف انواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها اينما وجدت واغلاق مخازن الاسلحة .

٢- الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في اية ساعة من ساعات النهار أو الليل
٣- الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير اخطار سابق والأمر باغلاق اية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الحواطر وإثارة الفتنة أو مما قد يؤدي إلى الاخلال بالأمن أو بالنظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الانظار أو البيع أو لم تكن معدة لتعرض من هذه الاغراض

٤- الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتلفونية

٥- تحديد مواعيد فتح المحال العمومية واغلاقها أو بعض أنواع تلك المحال سواء في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفيه أو في بعض النواحي أو الأحياء وتعديل تلك المواعيد واغلاق المحال العمومية المذكورة كلها او بعضها

٦- الأمر باعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر بان يكون يسهم تذكر لاثبات شخصية أو للاذن بالاقامة

- ٧- الامر بالقبض على المنشردين والمشتبه فيهم وبمحجزهم في مكان أمين
- ٨- منع أى اجتماع عام وحالة بالقوة وكذلك منع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحده بالقوة
- ٩- منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها الا باذن خاص أو لضرورة عاجله بشرط اثبات تلك الضرورة
- ١٠- تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف انواعها في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء
- ١١- اخلاء بعض الجهات او عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي اجريت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات
- ١٢- الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو أى عمل صناعي أو أى عقار أو منقول أو أى شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتاديه أى عمل من الاعمال ويجوز لمجلس الوزراء ان يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية وان يرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه ضمون الأمن العام في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها

المادة الرابعة تنفيذ الاعلانات أو الاوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بتولاها البوليس أو القوات العسكرية فاذا كانت القوات العسكرية هي المتولية التنفيذ جاز لضباط الجيش ولصف الضباط ابتداء من رتبة جاويش اثبات مخالفات لتلك الاعلانات والاوامر ويجب على كل موظف أو مستخدم عام ان يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك التنفيذ

المادة الخامسة يعاقب من خالف الاعلانات والاوامر الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات عن السجن لمدة ثماني سنوات ولا عن غرامات بمبلغ اربعة آلاف جنيه مصري على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال

المادة السادسة (بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ٢٣ ١٩٤٠ الصادر في عدد الوقائع الرسمية رقم ٤٢ في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠)

يصدر الحكم في الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من محكمة عسكرية واحدة أو أكثر . ويجوز لمجلس الوزراء ان يتحول السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية الحق في ان تحيل الى المحكمة العسكرية الجرائم التي يعاقب عليها

القانون العام أو ما يبين منها في قرار المجلس في كل الجهة التي فيها في الأحكام العرفية أو بعضها

ماده سادسه مكررة تؤلف المحكمة العسكرية من اثنين من ضباط الجيش من رتبة يوزباشى أو من رتبة اعلى منها ومن قاض من قضاة المحاكم الوطنية وتؤلف المحكمة من ثلاثة قضاة ومن ضابطين من ضباط العقاب اذا كانت الجريمة معاقباً عليها بعقوبه اشد من الحبس

وتتميز السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفيه الضباط ويعين وزير العدل القضاة - ويقوم بمباشرة الدعوى عضو النيابة

ماده سادسه (ثالثة) مضافة بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤١ المنشور بالوقائع رقم ٦٧ في ٢٩ مايو سنة ١٩٤١) فيما عدا المنطقة الداخلة في اختصاص محكمة العريش الجزئية تشكل المحكمة العسكرية المنصوص عليها في المادة السادسة من ضباط وبلا اشتراك قضاة عند ماتقع الجرائم في احدى الجهات التابعة لمصلحة الحدود

وتؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من ضباط الجيش على ان يكونوا من رتبة اعلى من رتبة صميدتان (صاغ) في الحالة الثانية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ (مكررة)

ويقوم أحد الضباط بوظيفة النيابة على الوجه المتبع في المجالس العسكرية المادة السابعة يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع الى المحكمة

العسكرية أو بالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بخصوص القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة

المادة الثامنة الاحكام التي تصدر من المحكة العسكرية لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه علي أن تلك الاحكام لا تنفذ الا بعد اقرارها من جانب السلطة القائمة علي اجراء الاحكام العرفيه ولتلك السلطة دائما تخفيف العقوبه فاذا كان الحكم صادرا بعقوبه تتجاوز الحبس لمدة سنتين فانه لا يصبح نهائيا إلا بعد ان يتثبت وزير الحقاينه من صحة الاجراءات التي اتبعت

المادة التاسعة يجوز لوزير الداخلية ان يتخذ بقرار يصدر منه بعده وافقه مجلس الوزراء ما يراه ضروريا من التدابير لتنفيذ هذا القانون

المادة العاشره لا يترتب علي احكام هذا القانون الاخلال بما يكون لقاائد الجيش في حالة الحرب من الحقوق في منطقه الاعمال العسكريه

المادة الحادي عشر علي وزراء الداخليه والحقاينه والحريه تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الحكام العسكريون

مرسوم بتاريخ ١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ عين حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا
مرسوم بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ٤٠ عين حضرة صاحب الدولة المغفور له حسن

حسن صبرى باشا

مرسوم بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٤٠ عين حضرة صاحب الدولة حسين سري باشا

تعيين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا حاكما عسكريا عاما

نحس فادوق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام

العرفيه وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفيه
في المملكة المصريه وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

١-م يحول مصطفى النحاس باشا السلطة في اتخاذ التدابير المشار اليها في المادة
الثالثه من القانون المذكور ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ أي
أجراء آخر لازم للمحافظة على النظام والأمن العام في جميع نواحي
المملكة المصريه أو في جهات معينه بها

٢-م يلغى المرسوم الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٤١ بتأييد تعيين حسين سري
باشا حاكما عسكريا عاما

صدر بقصر عابدين في ٢١ المحرم سنة ١٣٦١ (٧ فبراير سنة ١٩٤٢

فادوق

المرسوم بقانون رقم ٩٦ وقائع ٨٧ غير المتيادي ٢٨ اغسطس سنة ٣٩

خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة رقم ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير الدفاع الوطنى والداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

ماده ١-

في حالة قيام خطر الحرب الدائم أو تؤثر العلاقات الدولية يحوز تطبيق الاحكام المقررة بهذا المرسوم بقانون لتأمين سلامة البلاد أو تكوين الجيش أو القوات العامة أو تزايد السكان المدنيين وحمايتهم أو للمحافظة على النظام

ويصدر قرار من مجلس الوزراء يثبت قيام احدي الحالتين المبينتين في الفقره السابقة ويحدد التاريخ الذى يبدأ فيه تطبيق هذه التدابير

كما يصدر قرار من مجلس الوزارة يثبت انتهاء الحالة المذكورة ويحدد فيه تاريخ انتهاء تطبيق تلك التدابير

مادة ٢- يجوز لوزير الدفاع الوطني أن يخزن مواداً أولية أو وقوداً أو مواداً غذائية أو غير ذلك من المنتجات اللازمة للجيش وللسكان المدنيين

ويجوز له أن يؤلف هيئات مكونة من مندوبي الحكومة ومندوبي المنتجين أو الوسطاء ذوي الشأن لكي يقوموا بأشراف الحكومة بأعمال التخزين والتوزيع لنوع معين من المنتجات المشار إليها في الفقرة الأولى

ويجوز له أن يحدد مقادير الاستهلاك لبعض تلك المنتجات

مادة ٣- يجوز لوزير الدفاع الوطني أن يحصل على حق استعمال وسائل الجسر والنقل بطريق البر والبحر والنهر أو الجو لمدة محدودة أو إن يتمكن تلك الوسائل

مادة ٤- يجوز لوزير الدفاع الوطني أن يستأجر العقارات والمواد اللازمة للأغراض المشار إليها في المادة الأولى

ويجوز له أيضاً أن يشرف على المحال الصناعية أو التجارية بأن ينتدب لئدي إدارتها ممثلاً له يحافظ بالاتفاق معها على النظام وعلى حسن سير العمل في هذه المحال

وله عند الضرورة أن يستولي على العمليات الخاصة موضوع

الالتزام المرفق عام أو على الحال التي تعمل لحساب الحكومة كل ذلك أو بمضه وان يقوم على ادارة العمل فيها

مادة ٥- يجوز لوزير الدفاع الوطنى أن يستخدم من يلزم من العمال المستخدمين ذوي المؤهلات الخاصة فيما يتعلق باستعمال وسائل الجر والنقل المشار اليها في المادة رقم ٣ أو لإدارة الحال أو العمليات المشار اليها في المادة السابقة

مادة ٦- تحدد بقرار وزارى حالات الإعفاء من التكاليف المنصوص عليها في المواد السابقة. وتحدد بقرار وزارى الشروط التي يجوز بمقتضاها أن يقبل من الرعايا الأجانب المعاونة في أعمال الحال والعمليات المشار اليها في المادة رقم ٤

مادة ٧- يحصل على اداء القروض المشار اليها في المواد ٢، ٣، ٤، ٥ بالاتفاق الودى فان تمذير الاتفاق طلب اداؤها بطريق الجبر ولمن وقف عليهم طلب الاداء جبرا الحق في تمويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتى .

أما المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل فيكون الثمن المستحق مرئى المثل في تاريخ الاداء . يصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الاسماء المطلوبة وحدث ارتفاع في الاسعار بسبب المضاربة أو الاحتكار

الصنف أو بسبب أي ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما المقارنات والمحال الصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على ثلاثة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري في السوق مضافا اليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني والمنشآت أو مضافا اليه في حالة الاستعمال الاستثنائي مبلغا يوازي اسلاك آلات أو استبدالها ولا يجوز نأي حال ان يزيد التعويض علي صافي ارباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم في شأن ضريبة الربح

وأما القروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به في تاريخ الأداء . فاذا فرض العمل على عمال أو مستخدمين المحال أو العمليات المشار اليها في المادة ٤ كانت الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب تقوم السلطة الطالبة قبل الاستيلاء على المئون والاماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء جردا وصفيا في حضور صاحب الشأن فيه أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل

مادة ٨

في نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الاجراء المعاينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المباني أو هلاك المواد

مادة ٩- تحدد الأعمان والتعويضات والجزاءات المشار إليها في المادة ٧ بواسطة لجان تقدير بعد تشكيلها وتجديد اختصاصاتها قراراً وزارياً

وفما يتعلق بالفروض التي يجوز أن يكون لها تعريفة اسعار يحدد وزير الدفاع الوطني تلك التعريفة بناء على عرض لجان التقدير

مادة ١٠- تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوي الشأن ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة ان يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب المخصوص بالموعد بخطاب مسجل يعلم الوصول يرسله قبل موعداً لجلسه بخمسة ايام على الاقل

وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأي طريقة من طريقة الطعن العادية أو غير العادية

مادة ١١- ينظم وزير الدفاع الوطني وسائل المواصلات واستعمال طرق النقل بين جهات القطر المختلفة ويجوز له أن يأمر باخلاء بعض المناطق أو عزلها

مادة ١٢- استثناء من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات يجب تسليم ست نسخ من كل عدد من

الجريدة أو لمحق الجريدة قبل توزيعها بساعتين إلى وزارة الداخلية
بالنسبة للجرائد التي تصدر في القاهرة وإلى المحافظة أو المديرية
بالنسبة للجرائد التي تصدر في غيرها من المدن

ويجوز للقاضي الجزئي أن يأمر بضبط عدد الجريدة أو الملحق
إذا اشتمل على مقالات تكون لو حصل تداولها - جريمة من
الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات

مادة ١٣- في الحالتين المشار إليهما في المادة الأولى يجوز أن يجعل النظر في
تأديب موظفي المصالح العامة إلى مجلس تأديب خاص يكون
واحداً بالنسبة لجميع المصالح وتكون قراراته غير قابلة
للاستئناف ويحدد تشكيله بمرسوم

مادة ١٤- يعاقب كل من يرفض الإذعان لطلب فرض جيرا لأحكام القانون
بقراءة لا تقل عن خمسة جنهيات ويجوز أن تصل الغرامة إلى
مثلي قيمة الطلب

وفي حالة العود يكون الحد الأدنى للغرامة عشرين جنهيا

مادة ١٥- كل مستخدم أو عامل تابع لهيئة خاصة مانزمة بمرافق من المرافق
ذات المنفعة العامة أو للعمل يعمل لحساب الحكومة يعاقب إذا ترك
عمله بالحبس مدة ١٥ يوما أو بغرامة خمسة جنهيات

مادة ١٦-

ويعاقب كل من حرض هؤلاء المستخدمين أو العمال على ترك العمل بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنية كل موظف أو مستخدم عام طلب شيئاً بطريق الجبر على وجه غير مشروع وكل شخص استعمل حق فرض الطلب على غير وجهه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين

مادة ١٧-

ويعزل الموظف أو المستخدم العام من عمله يجوز لوزيرى الدفاع والداخلية حفظاً للنظام أو الأمن العام ان يصدر قرارات تطبق في كل القطر أو في جزء منه ولا يجوز ان تتجاوز العقوبات المقررة للجرائم التي تقع مخالفة لهذه القرارات على الحبس مدة ثلاثة أشهر أو غرامة عشرة جنيهات

مادة ١٨-

علي وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمراسي المنزه في ٩ رجب سنة ١٣٥٨ — ٢٥

اغسطس سنة ١٩٣٦ فاروق

عدد الوقائع ٨٧ غير اعتيادي في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٣٦

مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩
بإضافة أحكام جديدة الى قانون العقوبات
ملشور بعد الوقائع ١٠٤ — ٢٥ — ٩ — ٩٣٩

نحن فاروق الاول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ —

يضاف الى قانون العقوبات مادة ١٨٨ مكررة نصها كالآتي
مادة ١٨٨ مكررا — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر
ولا تتجاوز سنة وبغرامه لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد
على مائة جنية كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها بيانات
خاصة بالدفع الوطنى كان يجب أن تبسقي سرية أو حظرت
الحكومة انشاءها

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين
وبغرامه لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتى جنية كل موظف

عام أو شخص ذي صفة نيابيه عامه أو مكلف بخدمه عامه أو
افشي البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة أو ساعد على نشرها
فاذا لحقت الجريمة ضررا بالاستعدادات العسكرية للدفاع عن
البلاد كانت العقوبة السجن

كذلك يعاقب بالسجن اذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب
أو في اثناء تعبئة الجيش

علي وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية

مادة ٢ -

صدر بمرأى المنتزه في ١١ رجب سنة ١٣٥٨ (٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٩)
صدر بعدد الوقائع ٨٧ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩
فاروق

قرار مجلس الوزراء

بمجلسه المنعقدة يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤١

عدد الوقائع ٤٧ في ١٧ أبريل سنة ١٩٤١

قرار

بعد الاطلاع على المادة ٨٥ (ثالثا) من قانون العقوبات

قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٧ أبريل سنة ١٩٤١ أن يعتبر من أسرار الدفاع عن البلاد في تطبيق أحكام المادتين ٨٠ (مكررا) و ٨٠ (ثالثا) من ذلك القانون - البيانات والمعلومات الخاصة بحركات القوات العسكرية الموجودة في الأراضي المصرية أو الخاصة باماكن منشآت الدفاع أو السفن أو الطائرات أو المطارات أو المستودعات أو المعاهد الحربية أو الخاصة بسفر السفن الحربية والتجارية من الموانئ المصرية

وان الحكومة لتحرض حرصا خاصا على البحث عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين المتقدم ذكرهما وسيحاكم مرتكبوها عند الاقتضاء مهما تكن الوسائل التي اتخذوها لاتقاء رفع الدعوى عليهم .

رئيس مجلس الوزراء

مادة ٨٠ مكررا: يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة

في زمن سلم وبالسجن اذا ارتكبت في زمن حرب

٢ — كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل عن بعد بقصد الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد أو ماهو في حكمها أو بقصد تبليغها

مادة ٨٠ ثالثا يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠

جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أذاع بآية طريقة كانت أسرار الدفاع عن البلاد أو ماهو في حكمها .

وتكون العقوبة السجن اذا الحقت الجريمة أذي بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو اذا كان الجاني موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو موفدا في مهمة أو عهدت اليه الحكومة بعمل او اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب

مادة ٨٥ في تطبيق أحكام هذا الباب

أولا - يقصد بعبارة (البلاد) الاراضى التى للدولة المصرية عليها سيادة أو سلطان

ثانيا - ويقصد بعبارة (أسرار الدفاع عن البلاد) الاشياء والوثائق والبيانات والمعلومات التى يجب في مصلحة الدفاع عن البلاد

ألا يعلم بها غير من فيط بهم حفظها

ثالثا - وتعتبر في حكم أسرار الدفاع عن البلاد الاشياء
والوثائق والبيانات والمعلومات التي اعتبرت سرا بمقتضى أمر من
الحكومة أو التي ليست في ذاتها سرا ولكن اذاعتها قد تؤدي
الي كشف أسرار الدفاع عن البلاد



اعتبار بعض البلاد مناطق خاصة

وتعيين مندوبين للسلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفيه في هذه المناطق

الاوامر رقم ٥ — ١٣ — ٥٦ — ١١١ — ١١٩ — ١٢١ — ١٣٨ — ١٩٤

٥ في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩	المناطق الخاصة
١٣ في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩	تعديل الامر ٥
٥٦ في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠	تعيين الاميرالاي على الشريف بك مندوبا للسلطة القائمة (النبي)
١١١ في أول ديسمبر سنة ١٩٤٠	تعيين المدير العام لمصلحة الحدود مندوبا في الجهات الداخلة لادارة المصلحة عدا ما جمله الأمران ٥ و ١٣ داخلا في اختصاص منطقتي اسكندرية والقنال
١١٩ في ٥ فبراير سنة ١٩٤١	تعديل الفقرة الثالثة من الامر ١٣ (النبي)
١٢١ في ٥ فبراير سنة ١٩٤١	تعديل الامر رقم ١١٩
١٣٨ في ١٨ مايو سنة ١٩٤١	تعيين مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بمنطقة قنال السويس
١٩٤ في أول نوفمبر سنة ١٩٤١	تعيين حضرة صاحب العزة محمد عزيز باطه بك مندوبا للسلطة بمنطقة

القتال بدلا من حضرة صاحب
العزة ييوى نصار بك

الأوامر رقم ٥ و ١٣ و ١١٩ و ١٢١

المادة الاولى: تعتبر مناطق خاصة اقسام البلاد الآتى بيانها
(١) القاهرة وتشمل هذه المنطقة:

دائرة محافظة القاهرة من الوجهة الادارية وكذلك الجهات
التي تحدد فيما بعد بمديرية الجزيرة والقليوبية والمنوفية بمقتضى قرار
يصدر من مندوب السلطة القائمة علي تنفيذ الاحكام العرفية في
منطقة القاهرة

(٢) الاسكندرية وتشمل هذه المنطقة:

الجهات التي تدخل في دائرة يحدها خط يمتد من طابية الجراء
محطه كفر الدوار - المعسكر القديم الى ساحل البحر قبلي غربى
طابية الريانة علي مسافة ١٠ كيلو مترات منها

(٣) قنال السويس - بعد تعديلها بالامر ١١٩ المعدل بالامر

ن ١٢١-) وتشمل هذه المنطقة:

١ - منطقة تقع شرق قنال السويس ويحدها خط مستقيم يبتدي
من نقطة علي البحر الابيض المتوسط تبعد ٥٠ كيلو متر عن مدينة

بور فؤاد ويمتد الى البحر الاحمر

ب - منطقة تقع غرب قنال السويس ويحدها خط يستدئى من
(نقطة تلاقي البحر الابيض المتوسط بالشاطيء الشرقى لنهر النيل
فرع دمياط) متجها الى قبلي بجوار فرع دمياط من الجهة الشرقية
حتى السكيلو ٢٢٣ ثم يتجه الى شرق مارا قبلي سكن دمياط حتي
يتقابل بشاطيء بحيرة المنزلة ثم يتجه الى قبلي ثم الى الشرق ثم الى قبلي
بجوار شاطيء البحيرة المذكورة مارا غربي سكن المطرية الى أن
يتقابل مع خط الطول ٣٢° ثم يتجه في سيره الى قبلي على الخط
المذكور حتى يتقابل مع الحد الفاصل بين صحراء القصاصين والاطيان
المنزرعة بمرکز فاقوس ثم يتجه الى غرب مائلا الى قبلي بجوار الحد
الفاصل بين صحراء القصاصين والاطيان المنزرعة بمرکزى فاقوس
وإلى حماد الى أن يتقابل مع ترعة الاسماعيليه عند بلدة العباسية ثم
يتجه الى غرب مائلا الى قبلي بجوار ترعة الاسماعيليه من الجهة
الغربية لغاية تقابلها بخط الطول (٣٠ ر ٣١°) ثم يتجه الى قبلي
على الخط المذكور الى أن يتقابل بخط العرض ٣٠°

ج . منطقة تقع جنوب قنال السويس ويحدها خط يستدئى من
نقطه تقابل خط عرض ٣٠° مع خط طول (٣٠ ر ٣١°) وينتهي
على ساحل البحر الاحمر عند رأس أم مغارة .

(٤) الصحراء الغربية وتشمل هذه المنطقة :

المنطقة التي يحدها خط يمتد من ساحل البحر قبلي غرب طابية
العريانة علي مسافة ١٠ كيلو مترات منها ، السلوم ، عطيه ، لياق
الطريق الصحراوي في سبترا ، الواحات البحرية ، الحد الغربي لبركة
قارون ، المنطقة البحرية لبركة قارون ، كوم أوшим الى الطريق
الصحراوي القاهرة الاسكندرية

مادة ٢

يجوز لمدوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية في المناطق
الخاصة عدا ما يخوله من سلطات خاصة أن يتخذ لحفظ النظام وصيانة
الامن العام قرارات تطبق في المنطقة التي ندب فيها كلها أو بعضها
وتفرض على مخالفيها عقوبة لا تتجاوز الحبس لمدة ثلاثة أشهر وغرامة
عشرة جنيهات

مادة ٣

يعين مندوبين للسلطة المذكورة

- | | |
|------------------------------|--|
| (١) في منطقة القاهرة | محافظ القاهرة |
| (٢) في منطقة الاسكندرية | محافظ اسكندرية |
| (٣) في منطقة قنال السويس | محمد عزيز أباطه بك ويكون مقره مدينة
الاسماعيلية بالامر ١٩٤ |
| (٤) في منطقة الصحراء الغربية | المدير العام لمصلحة الحدود (بالامر ١١١) فيما
عدا ما جعله الامر ان ٥ و ١٣ د اخلا في اختصاص |

مندوبى منطقى الاسكندرية والقنال ويكون له
مال المندوبين المذكورين من السلطة
وله أن ينهب عنه فى استعمال تلك السلطة
القائمين على ادارة المحافظات فى مصاحه
الحدود

« الرقابة »

أوامر رقم ٢١ و ٣١ و ١٩ و ٦٦ و ١١٨ و ١٦١ و ٢٢٤ .
امر (١) فى ٤ سبتمبر ١٩٣٩ خاص بالرقابة من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية
امر (٢) فى ٤ سبتمبر ١٩٣٩ بشأن اجراء تعيينات بمصلحة الرقابة وتقسيمها الى ثلاثة أقسام
النشر . البريد . المواصلات .

(٣) فى ٤ سبتمبر سنة ٣٩ تشكيل لجنة استشارية لمعاونة الرقيب العام
١٩ فى ٤ ديسمبر سنة ٣٩ تعديل الامر رقم ١
٦٦ فى ٢ يوليوسنة ١٩٤٠ ضم عضو الى اللجنة الاستشارية لمعاونة الرقيب
١١٧ فى ٢٧ يناير سنة ٤١ ندب رئيس لقسم مراقبة النشر (الغى)
١٦٦ فى أول أغسطس سنة ٤١ الاذن بتقديم المستندات التى تكون فى
حيازة مصلحة الرقابة الى المحاكم
٢٢٤ فى ٨ فبراير سنة ٤٢ ندب حضرة الاستاذ فريد ابو حديد
لرئاسة مراقبة النشر

خاص بالرقابة من السلطة القائمة

على اجراء الاحكام العرفية

الامران رقم ١٩٠١

وقائع رقم ١٤٢٠٩ سنة ١٣٩٩

١ - تفرض من الآن والى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة البلاد رقابة عامة في جميع الاراضي المصرية ومياهاها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد الي مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تتداول داخل البلاد وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الاخبار أو المعلومات أو غيرها من المواد المعدة للاذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والاسطوانات القوتوغرافية وغيرها من الوسائل الناقلة للصوت أو للصور علي أنه لا تخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة الملكية المصرية وبالحكومات الخليفة لجلالة ملك مصر

٢ - تنشأ مصلحة خاصة بالرقابة يناط بها تنفيذ وإدارة كافة فروع الرقابة ويرأسها رقيب عام ويكون مسئولاً عن اختيار وتعيين موظفي الرقابة بعد اقرارها منا .

٣ - يتولى الرقيب العام ومن ينتدبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطني والامن العام فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التي تسري عليها

أحكام الرقابة مما تقدم ذكره وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو أن يحو منها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها علي أي وجه اذا كان من شأنها الاضرار بسلامة الدولة أو بسلامه حلفائها كما له أن يعطل الجرائد والمطبوعات الدوريه امانها بما أو بصفة مؤقتة وله أن يضبط آلات الطبع وأدواته وله أن يستولى على الاماكن التي استخدمت في الشئون التي تقع مخالفة لاحكام الرقابة كما له أن يصادر أي جهاز يصلح لارسال أو تلقي الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكي أو التليفون اللاسلكي أو بواسطة اشارات مرئية أو أي وسيلة أخرى

٤ - يجب علي جميع ادارات ومصالح الحكومة وعلي الاخص مصلحة البريد ومصلحة التلغرافات والتليفونات ومصلحة الجمارك ومصلحة الموانئ والمنائر أن تبذل لمصلحة الرقابة كل ما يطلبه الرقيب العام من المساعدات والتسهيلات اللازمة .

٥ - على شركة تلغرافات راديو ماركوني بمصر وادارة الاذاعة الحكومية المصرية وادارات جميع الجرائد وغيرها من مجلات النشر ورئاسة جميع السفن غير الحربية التي توجد في المياه المصرية وقاعدى الطيارات التجارية والطائرات الخاصة التي تطير فوق أراضي مصر أو مياهها الاقليمية وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة التي يعينها أو يؤثر فيها اجراء الاحكام العرفية أن تقوم فور الوقت بجميع ما يصدره اليها الرقيب العام من التعليمات

٦ - علي جميع سكن البلاد المصرية علي اختلاف جنسياتهم أن يلزموا بغير تردد أحكام الرقابة وأن ينفذوا بدقة جميع الاوامر والتعليمات التي يصدرها الرقيب العام

علي اجراءات الرقابة في فروعها المختلفة

٧- الطرود والرسائل البريدية والتلغرافية واللاسلكية الصادرة من مراكز القوات المصرية أو القوات الخليفة التي تراقبها السلطات المختصة بالميدان لا تخضع لهذه الرقابة وكذلك لا تخضع لها الرسائل والطرود وغيرها الواردة لافراد هذه القوات بالطريق الذي ترسمه لها السلطات العسكرية المختصة

٨- يضع الرقيب العام التعليمات والاورام اللازمة لتنظيم أعمال الرقابة في فروعها المختلفة وتكون لهذه الاوامر قوة القانون مادامت الاحكام العرفية قائمة

٩- لا ترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو احدى مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى إجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الأمر.

١٠. (أضيف بالامر رقم ١٩) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نقل أو تسبب في نقل كتابات أو مطبوعات أو صور أو طرود خاضعة لاشراف الرقابة بحسب احكام الفقرة الاولى من مصر الى الخارج أو من الخارج الى مصر بغير طريق مصلحة البريد

اجراء تعيينات لمصلحة الرقابة وتقسيمها الى ثلاثة أقسام

الأمران رقم ٢ و ١١٨

وقائع ٩٢ ، سنة ١٠٣٩ ، أكتوبر سنة ٤١

تقرر ما هو آت

يعين حضرة صاحب السعادة حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية
رقيبا عاما

وتؤلف مصلحة الرقابة من ثلاثة أقسام :

١ - قسم مراقبة النشر • ويندب لرأسته حضرة الاستاذ محمد فريد أبو حديد
(عين بالامر ٢٢٤)

٢ - قسم مراقبة البريد ويندب لرأسته حضرة صاحب العزة محمد وجيه بك

٣ - قسم مراقبة المواصلات السلوكية والإسلامية حضرة صاحب العزة جناب

المسترج • وب •

أمر رقم ٣

عدد الوقائع ٩٢ سنة ٣٩

تشكيل لجنة استشارية لمعاونة الرقيب العام

تشكل لجنة استشارية لمعاونة الرقيب العام في ادارة مهمته ويندب لها

١- حضرة صاحب العزة احمد صديق بك مستشارا اداريا بالامر ٦٦

٢- حضرة صاحب العزة عبدالرحمن فكري بك مستشارا للشئون الاقتصادية

٣- جناب الاونورا بل سيسيل كامبل مستشارا فنيا

٤- طه السيد نصر افندي مستشارا قضائيا

ويضم الى اللجنة المذكورة مندوبون عن وزارة الدفاع وعن السلطات العسكرية
البريطانية البرية والبحرية والجوية

أمر رقم ١٦١

الوقائع ١٠٣ في أول أغسطس سنة ١٩٤١

بالاذن بتقديم المستندات التي تكون في حيازة مصلحة الرقابة الى المحاكم

يؤذن للرقيب العام في أن يستخدم أي مستند يقع في يده بمناسبة تأدية وظيفته
وأن يقدمه للنيابة وجهات التحقيق والقضاء لاثبات الجرائم والعقاب عليها وعلى
الاخص مايقع منها مخالفة للاوامر العسكرية وتكون له من أجل ذلك صفة مأموري
الضبطية القضائية

ويؤذن له كذلك في أن يقدم الى القضاء أي مستند يقع في يده بمناسبة تأدية
وظيفته لاثبات الحقوق المدنية أو التجارية أو نقيها متى كان المستند متعلقا بالأوامر
الخاصة بالتدابير التي اتخذت بشأن المانيا وإيطاليا أو البلاد التي تحتلها أو
تخضعانها للرقابة

ويجوز للرقيب العام عند الضرورة أن يقدم بدلا من المستند الاصلى صورة
مصدق عليها منه بانها طبق الاصل



خاص بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣

مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور.

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ الخاص بتنظيم الاحكام العرفية
وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام
العرفية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التي
تتخذ لتأمين سلامة البلاد .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس النواب

رسمنا بما هو آت

مادة ١
تتبع فيما يتعلق بتنفيذ احكام الاستيلاء والتكاليف المنصوص عليها
في المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام
العرفية - القواعد المقررة والمواد من ٢ الى ١٠ والمادة ١٤ من

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد وذلك مع عدم الاخلال بحق السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في تقرير عقوبات أخرى غير ما نص عليه المرسوم بالقانون السالف الذكر

وتتولى السلطة المذكورة الاختصاصات التي تنوّلها المواد المشار اليها في الفقرة السابقة - وزير الدفاع الوطني

على وزراء الداخلية والدفاع الوطني والعدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مادة ٢

صدر بمرأى المنزه في ٦ شعبان سنة ١٣٥٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٩)

فاروق

أوامر الاستيلاء والتكاليف

الامر رقم ١٠

وقائع ١٠٩ في ١ - ١٠ سنة ٣٩

أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عنها بالمادة ٣ (١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ المنظم للاحكام العرفية تقررها لجنة التمويل المشكّلة بمقتضى المرسوم رقم ١٠٨ سنة ٣٩ أو احد أعضائها الذي تتدبه اللجنة المذكورة لهذا الغرض

قرار وزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٩ بتشكيل لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد

وزير الدفاع الوطني

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٦ لسنة ٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد .

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تشكل لجان التقدير في المدن الخمس الاتية :

القاهرة ، الاسكندرية ، طنطا ، المنيا ، أسيوط ، برياسة المحافظ أو المدير أو من يتوب عنهما وعضوية :

(١) مندوب من ادارة الامدادات والتموين لاتقل رتبته عن عميد

(٢) مندوب عن وزارة المالية .

(٣) مندوب عن وزارة التجارة والصناعة .

(٤) اثنان من الاعيان أو أعضاء الغرف التجارية يعينهما وزير الدفاع

مادة ٢ - تختص اللجان المذكورة بتحديد الأثمان والتعويضات والجزاءات

المشار اليها في المادة السابعة من القانون المتقدم ذكره

مادة ٣ - يشمل اختصاص لجنة القاهرة :

محافظه القاهرة ومديرتى الجيزة والقليوبية .

ويشمل اختصاص لجنة اسكندرية :

محافظتى الاسكندرية والصحراء الغربية ومديرية البحيرة .

ويشمل اختصاص لجنة طنطا

مديريات الغربية والدقهلية والشرقية والمنوفية ومحافظات القنال

والسويس والصحراء الشرقية .

ويشمل اختصاص لجنة المنيا .

مديريات الفيوم وبني سويف والمنيا .

ويشمل اختصاص لجنة أسيوط

مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان .

مادة ٤ - على وكيل وزارة الدفاع الوطنى تنفيذ هذا القرار

تحريرا في ١٤ رجب ١٣٥٨ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٦)

أمر رقم ٤٩ في ٩ يونيو سنة ٤٠ (وقائع ٧٠)

تعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ١ يعاقب كل من يرفض الاذعان لأوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عنها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين

تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة

المستحقة على أوامر الاستيلاء

٣٠ في ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ تشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة

على أوامر الاستيلاء في منطقة القاهرة

٣٧ في ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ تشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة على

أوامر الاستيلاء في مديرية المنوفية الغي

٤٨ في ٩ يونيو سنة ٤٠ تشكيل لجنة تقدير التعويضات المترتبة

على أوامر الاستيلاء

٥٢ في ١٥ يونيو سنة ٤٠ تعديل تشكيل لجان التعويضات

٤٩ في ٢٦ يونيو سنة ٤٠ تعديل تشكيل لجان تقدير التعويضات

١٧٩ في ٥ أكتوبر سنة ٤١ تخويل وزير الوقاية سلطة الاستيلاء
١٨٥ في ١١ أكتوبر سنة ٤٠ تخويل المحافظين سلطة الاستيلاء على
المواقع التي تلزم لتخزين ما تشتره
الحكومة من الاقطان والبذرة

الامر ٤٨ المعدل بالامر ١٤٩،٥٢

تشكل لجنة تقدير في كل محافظة وفي كل مديرية يعهد اليها بتحديد
الأثمان والتعويضات أو المكافآت لما يقع عليه الاستيلاء في المحافظة
أو المديرية

وتؤلف اللجنة المذكورة كما يأتي :

المحافظ أو المدير أو من ينوب عنه رئيساً
مندوب من وزارة المالية

مندوب من وزارة التجارة والصناعة

مندوب من وزارة الدفاع الوطني أضيف بالامر ٥٢

مندوب من وزارة التموين » » ١٤٩

اثنان احدهما من اعضاء الغرفة التجارية والثاني من الاعيان
أو اثنان من الاعيان في حالة عدم وجود غرفة تجارية يعينها المحافظ
أو المدير

تحدد الأثمان والتعويضات أو المكافآت لما يقع عليه الاستيلاء

مادة ١

مادة ٢

في المناطق التابعة لمصلحة الحدود لجان يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الدفاع الوطني
يلغي الامر ان رقم ٣٠، ٣٧ علي أن تستمر اللجنتان المشكلتان
بمقتضى هذين الامرين في تقرير الاثمان والتعويضات أو المكافآت
لما صدر به أو امر الاستيلاء قبل صدور هذا الامر .

مادة ٣

تحريرا في ٩ يونيو سنة ١٩٤٠

تحويل وزير الوقاية سلطة الاستيلاء على العقارات المبينة
أو على أجزاء منها لاعداد مخايء عامة بها

أمر رقم ١٧٩ (العدد ١٣٦ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠)

يحول وزير الوقاية المدنية سلطة اصدار أوامر استيلاء على العقارات
المبينة أو على أجزاء منها بالمدن أو الجهات المقررا اتخاذ تدابير الوقاية
بها لاعداد مخايء عامة بها للوقاية من الغارات الجوية
ويعلن الامر لصاحب الشأن اداريا ويعطي مهلة ثمانية أيام على الأقل
لاخلاء السكان والافلرجال الادارة اخلاؤه بالقوة

م ١

تقوم بتقدير التعويضات عما يقع الاستيلاء عليه تطبيقا للمادة
السابقة لجان التقدير المشكلة بموجب الامر رقم ٤٨ المعدل بالامر
رقى ٥٢ - ١٤٩ علي أن يضم اليها في هذه الحالة

م ٢

م ٣

- (١) مهندس من مصلحة المباني الاميرية
(٢) مهندس من مصلحة التنظيم بالقاهرة أو من المجلس البلدي
أو المجلس المحلي المختص بالمدن الاخرى
(٣) يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحويل المحافظين والمديرين سلطة الاستيلاء
على المواقع التي تلزم لتخزين ما تشتره الحكومة من الاقطان والبذرة
تنفيذا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١

أمر ١٨٥ في ١٢ أكتوبر ١٩٤٠
العدد ١٤٢ مكرر

مادة ١
يحول للمحافظين ومديرى المديرية سلطة اصدار أوامر الاستيلاء
على المواقع اللازمة لتخزين ما تشتره اللجنة المشتركة من الاقطان
والبذرة تنفيذا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١

مادة ٢
يلعن الامر لصاحب الشأن اداريا ويعطى مهلة ثلاثة أيام على الاقل
لاخلاء الموقع والافلرجال الادارة اخلاءه بالقوة

مادة ٣
تكون في كل مديرية أو محافظه لجنة تقدير يعهد اليها بتحديد
التعويضات لما يقع على الاستيلاء طبقا لهذا الامر وتؤلف كباقي:

١ - المحافظ أو المدير أو وكيل كل منهما رئيسا

ب - مفتش المالية

ج - مفتش المساحة

د - اثنان من أعضاء مجلس المديرية أو مجلس البلديـه علي حسب
الاحوال يختارهما المحافظ أو المدير

مادة ٤ يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

أوامر الاستيلاء والتكاليف

الخاصة بالموظفين والاماكن اللازمة لخدمة الطيبة باسكندرية وغيرها من
المدن المبيـنة بالامر العسكري ١٥٦ . وكذلك باصحاب المهن والصناعات

أوامر رقم (٧٤ ، ١٢٠ ، ١٥٦ و ١٤٧)

أوامر الاستيلاء والتكاليف الخاصة
أمر رقم ٧٤ في ٢٧ يوليو سنة ٤٠

بالموظفين والاماكن الطبية اللازمة

لخدمة الطيبة باسكندرية

أوامر التكاليف الخاصة بالطباء
١٢٠ في ١٩ فبراير سنة ٤١

الفي بالامر رقم ١٥٦

١٥٦ في ١٦ يوليو سنة ٤١
البلاد التي يسري عليها الامر

العسكري رقم ٧٤

١٤٧ في ١٦ يونيو سنة ٤١ أوامر التكاليف الخاصة بأصحاب

المهن والصناعات

الامر العسكري رقم ٧٤ وقائع رقم ١٠٢ في ١٧ يوليو سنة ١٩٤١ أوامر

الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين والاماكن اللازمة للخدمة الطبية

مادة ١ صلا على استيفاء اسباب العناية الطبية بمدينة اسكندرية بخول

الحاكم العسكري لمنطقة اسكندرية أو من ينتدبه لهذا الغرض

الحق في اصدار أوامر تكليف أو استيلاء

(١) للطباء والصيادلة والمرضين والمرضات الذين يزاولون

مهنتهم باسكندرية عدا من كان يعمل في خدمة الجيش المصري

أو القوات البريطانية

(٢) على كل معهد طبي أو جراحي أو مستشفى وكل مركز

للاسعاف وعلى كل الامكنة التي تصالح لمعالجة الجرحى والمرضى

أو لاستشفائهم .

(٣) المستحضرات الصيدلانية والكياوية وكذلك أدوات الجراحة

والمعامل .

مادة ٢

يجب على كل شخص أشير اليه في الفقرة (١) من المادة السابقة أن

أن يقدم الى محافظة الاسكندرية في خلال ثمانية أيام من تاريخ

نشر هذا الامر . اقرارا يذكر فيه اسمه ولقبه وتاريخ ومحل

ميلاده وحالته للدنية (متزوج أم اعزب) ومحل اقامته ومهنته
(وعند الاقتضاء يذكر نوع الاختصاص الذي يباشره) وكذلك
المحل الذي يزاول فيه مهنته

ويجب على كل مالك للمعهد أو مركز أشير اليه في الفقرة (٢)
من المادة السابقة بما يجب على كل مالك لمكان يصلح لمعالجة الجرحي
والمرضى أو لاستشفائهم كلما طلب منه ذلك . أن يتقدم بشخصه في
خلال المدة المذكورة الى المحافظة أو أن ينيب عنه وكيلًا معتمدا
لكي يدلي بكافة المعلومات الخاصة بالمعهد أو المركز أو المكان .
ويجب أن تبلغ المحافظة كل تغيير يطرأ على الاقرارات المشار
اليها في الفقرتين السابقتين في خلال ٤٨ ساعه

يجب على كل من يجوز مستحضرات صيدلية وكماويه مما يحدد بامر
يصدره الحاكم العسكري لمنطقة "اسكندريه" أن يقدم اقرارا وفقا
للأوضاع وفي المواعيد التي يبينها الامر المذكور تذكر فيه مقادير مالهيه
من هذه المستحضرات ويجوز ان تضبط وأن تصدر المستحضرات
التي لا يقدم بها اقرار

مادة ٣

تشكل لجنة تقدير تحمل محل لجنة التقدير العامه المشكلة بالامر رقم ٤٨
في ٩ يونيو سنة ١٩٤٠ بمحافظه اسكندريه يناط بها تحديد الامان
والتعويضات والمكافآت التي يجب دفعها . من أجل أي تكليف

مادة ٤

أو استيلاء يحصل تنفيذا لهذا الامر وتؤلف هذه اللجنة علي الوجه الآتي .
الحاكم العسكري لمقطة اسكندرية رئيسا
طبيب وصيدلي أو كباوى يعينها وزير الصحة العمومية — مهندس يعينه وزير
الاشغال العمومية امضاء .

أمر ١٥٦ في ١٦ يوليو سنة ١٩٤١

وقائع ٩٣ لسنة ٤١

مادة ١ تسرى أحكام الامر ٧٤ المتقدم ذكره علي المدن والبلاد الميينة في
الجدول الملحق بهذا الامر، ويستبدل ميعاد تقديم الاقرار المنصوص
عنه في المادة ٢ (فقرة أولي) من تاريخ نشر هذا الامر .
وبعفي الاطباء من تقديم هذا الاقرار اذا كان قد سبق لهم تقديم
الاقرار المنصوص عنه في المادة ٦ من الامر رقم ١٢٠
ويتعلق بوزير الداخلية تعديل الجدول المشار اليه في الفقرة
الأولي بالحذف والاضافة

مادة ٢ يخول الحاكم العسكري في المناطق الخاصة والمحافظ أو المدير في
الجهات الأخرى كل في دائرة اختصاصه السلطات والاختصاصات
المحولة بمقتضى الامر رقم ٧٤ المتقدم ذكره للحاكم العسكري
لمنطقة الاسكندرية .

مادة ٣ . يلغى الامر رقم ١٢٠ المتقدم ذكره .

بيان

بالبلاد التى يسري عليها الامر العسكري رقم ١٥٦

منطقة القاهرة وضواحيها بما فيها بندر الجيزة وامبابه

منطقة الاسكندريه وضواحيها .

منطقة بور سعيد بما فيها بور فؤاد والقنطرة

منطقة الاسماعيليه

طنطا . الزقازيق . دمنهور . المحله الكبرى . كمر الزيات . بنها . المنصوره

طلخا .

الامر ١٤٧ فى ١٦ يونيو سنة ١٩٤١

وقائع ٧٧ لسنة ٤١ .

بشأن أوامر التكاليف الخاصه باصحاب المهن والصناعات

بعد الاطلاع على الفقرة ١٢ من المادة الثالثه من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣

الخاص باعلان الاحكام العرفيه

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ٣٩ باعلان

الاحكام العرفيه

ويعقضي السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٤٠

تقرر ما هو آت

مادة ١- يرخص عند الضرورة لمندوب السلطة القاعة على اجراء الاحكام العرفية وللمحافظين وللمديرين كل في دائرة اختصاصه في اصدار أوامر تكليف بالشغل لسكل مستخدم أو صانع أو عامل وعلى العموم لسكل شخص يتصل بعمل صناعي أو تجاري أو مهنة أو حرفه يرى ضرورة استمرار قيامه في الجهة التي تصدر من أجلها أوامر التكليف لهؤلاء الاشخاص .

مادة ٢- يجوز ان يكون التكليف بالشغل في شأن العمل أو المهنة أو الحرفة عاما أو بطريق تسمية المكلفين .

فاذا كان التكليف عاما جاز لمندوب السلطة القاعة على اجراء الاحكام العرفية وللمحافظين وللمديرين ان يحددوا عدد الاشخاص المطلوبين وما يقتضي مراعاته من ترتيب الأولوية بينهم أو من قواعد الاعفاء

مادة ٣- تسرى القوانين العسكرية على الاشخاص الذين يصدر بشأنهم اوامر تكليف بالشغل وذلك من تاريخ صدورها

على أن كل من يمتنع عن العمل أو يرفض الاستمرار في العمل أو العودة الى عمله يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر

وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

مادة ٤- يكون جزاء الاشخاص المسكفين الذى يدفعه صاحب الشأن

هو الجزاء المألوف في الاعمال والمهن والحرف التى وقع التكليف
من أجلها وعند الخلاف يكون الفصل لمندوبي السلطة القائمة على
اجراء الاحكام العرفية أو للمحافظين والمديرين

مادة ٥- يجب علي كل هيئة أو شخص ذي شأن أن يدي للموظفين المنتدبين

لهذا الغرض بجميع المعلومات التي يطلبونها والتي تمكن من تحديد
عدد الاشخاص وشروط التكليف مما نص عليه في هذا الأمر

ويعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات كل شخص يمتنع
عن إعطاء البيانات المذكورة أو يعطى بيانات غير صحيحة

مادة ٦- يتعلق بمندوبي السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية

وبالمحافظين والمديرين الحق في اتخاذ التدابير التي رونها لازمة
لتنفيذ هذا الأمر

انابة حضرة صاحب المعالي وزير التموين
في اصدار أوامر الاستيلاء المتعلقة بمسائل التوين

صورة من خطاب الحاكم العسكري العام

رقم ٦٢ - ١ - ٦ في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١

حضرة صاحب السعادة محافظ الاسكندرية وحاكمها العسكري .
بناء على الامر العسكري رقم ١٤٧ الذي اصدرناه بتاريخ ١٦ يونيو سنة ٤١
قد أنبنا عنا حضرة صاحب المعالي وزير التموين في أوامر الاستيلاء المنصوص عليها
في الامر المذكور والمتعلقة بمسائل تموين البلاد
فخرجوا القيام بتنفيذ ما يصدره معاليه من تعليمات اليكم في هذا الصدد
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

الحاكم العسكري

القاهرة في ٢ نوفمبر سنة ٤١

امضاء .

حسين سرى

صورة طبق الاصل

أمر رقم ٧٥ المعدل بالأمر ٨٦ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠
خاص بترك الوظيفة او التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات
ذات المنفعة العامة

نحن حسن صبري باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص
بإعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠.

نأمر بما هو آت

مادة ١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر. وغرامة لا تتجاوز
خمسین جنیهة او باحدى هاتین العقوبتین كل موظف او مستخدم
او عامل فی اشغال او مؤسسات ذات منفعة عامة او يكون قد
حصل الاستیلاء علیها او تعمل لحساب الحكومة او يكون قد
صدد قرار من وزیر الدفاع الوطنی باعتبار قیامها فی المصلحة
العامة - یترك وظیفته او یتوقف عن العمل اذا كان ترك الوظيفة او
التوقف عن العمل قد حصل من جماعة مؤلفة من ثلاثة اشخاص او
اکثر وبعد اتفاق سابق

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ج او باحدى هاتين العقوبتين كل من حرص الموظفين او المستخدمين او العمال المذكورين بآية طريقة على ترك وظائفهم او التوقف عن العمل

مادة ٢- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ج او باحدى هاتين العقوبتين كل من اعتدي او شرع في الاعتداء على حق الموظفين او المستخدمين او العمال المشار اليهم في المادة السابقة في العمل او على حق القائمين على ادارة الاشغال او المؤسسات المتقدم ذكرها في استخدام اى شخص او الامتناع عن استخدامه وذلك باستعمال القوة أو الضرب او الارهاب او التهديد او تدابير غير مشروعة الوجه المبين في المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ٣٠٠ ج كل من حرص بآية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المشار اليها في هذه المادة

مادة ٣- يحظر ان تتوقف الاشغال والمؤسسات المشار اليها في المادة الاولى عن العمل أو ان تقلل منه او ان تخرج من العمل كل او بعض العمال بغير ترخيص من (وزير الدفاع الوطني)

ومنع الترخيص اذا تبين ان العملية او المؤسسة لا تفيد اى ربح او ان لديها اسباب جديده تثير التدبير الذى يراد اتخاذه

ولا ينطبق الحظر المشار اليه في الفقرة الاولى على فصل العمال
فرادي على ألا يزيد عدد من يفصل منهم على عشر مجموع
عددهم على ستة اشهر

ويعاقب كل من يخالف احكام هذه المادة بالعقوبات المقرر
في المادة الاولى

مادة ٤ - يجب عرض كل نزاع ينشأ بين المخدمين والمستخدمين في الاشغال
والمؤسسات المشار اليها في المادة الاولى على لجنة توفيق تكون
من ثلاثة أعضاء يعينون بقرار يصدره وزير الدفاع الوطني .
وقرارات اللجنة غير قابلة للاستئناف وملزمة لطرفي النزاع .
القاهرة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٠

تلييه

تشمل المؤسسات الملزمة بمرفق ١٥ المشار اليها في المادة الاولى من هذا الامر
المرفق الاتية .

السكة الحديد الضيقة . التزام - معامل توليد الكهرباء . معامل توليد الغاز
عمليات المياه

قرار وزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٠

بتنفيذ الامر رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠

منشور بعدد الوقائع ١٥٩

مادة وحيدة في تطبيق الاحكام الامر المسمى كرى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ يعتبر

قيام الاشغال والمؤسسات الآتى بيانها في المصلحة العامة .

١ - أشغال النقل المشترك ونقل البضاعة غير الملتزمة بمرفق عام

٢ - الاشغال والمؤسسات التى تباشر أعداد القطن وتصريفه

وتصديره .

٣ - المعامل والتأبريقات الخاصة بالمستحضرات الصيدلييه

والكيميايية وألهواء السائل .

٤ - الاشغال والمؤسسات الخاصة بإنتاج واستخراج أو توزيع

الوقود السائل والزيت أو المواد الدهنية والاسمدة .

٥ - مصانع نسج المنسوجات المعدة للباس .

٦ - الاشغال والمؤسسات الخاصة بإنتاج وتحويل المواد الغذائيه

٧ - الاشغال والمؤسسات الخاصة بإنتاج وتحويل مواد البناء

٨ - المؤسسات الخاصة بإنتاج وصناعة المعادن .

٩ مصانع الآلات الميكانيكية وهياكل السيارات وقطع النيار

والاصلاحات الخاصة بالسيارات

١٠ - صناعات الخيش والحبال والدوبارة

١١ - الصناعات الخاصة بأعداد الجلود والاشياء المصنوعة

من الجلد

امتناع الموظفين والمستخدمين العموميين من العمل

منشور بمعدد الوقائع ١٢٧ في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٧٨

يماقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠
(مائة جنيه) كل موظف أو مستخدم عمومي امتنع عمدا عن
تأدية واجب من واجبات وظيفته اذا كان امتناعه يلحق أو من
شأنه أن يلحق ضررا بالدفاع عن البلاد .

مادة ١

ويطبق هذا الحكم أيضا على كل مستخدم أو عامل في العمليات
أو المؤسسات المشار إليها في الامر ٧٥ .

ملحوظه راجع القرار الوزاري المنشور قبل هذا الامر

تشكيل المحاكم العسكرية

الأمرات ٤٤ و ١٩٠

مادة ١ (بعد تعديلها بالأمر ١٩٠) تشكل محكمة عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في الأراضي المصرية من الجرائم التي تقضي الأوامر العسكرية باحالتها الى المحاكم العسكرية والتي يعاقب عليها بعقوبة أشد من الحبس وتؤلف من حضرات

عبد اللطيف غريبال بك رئيسا

محمد المفتي الجزائري بك

عبد العزيز غنيم بك

العميد محمود صبحي افندي والعميد عبد القادر عبد

الرؤوف افندي

مادة ١ تشكل في كل من القاهرة واسكندرية محكمتان عسكريتان للنظر فيما عدا ما ذكر في المادة الاولى من الجرائم التي تقضي الأوامر العسكرية باحالتها الى المحاكم العسكرية

وتؤلف من محمد امين الشاهد افندي القاضي بمحكمة مصر

الابتدائية الاهلية وضابطين وحضرة مصطفى افندي حسن القاضي

بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية وضابطين .

وفي الثانية من

حضرة أبو العينين سالم افندى . القاضى بمحكمة اسكندرية
الابتدائية الاهلية وضابطين
حضرة حسنى خير الله افندى القاضى بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية الاهلية وضابطين

نادر ٣

تشكل في عاصمة كل مديرية وفي كل محافظة أخرى محكمة
عسكرية واحدة تختص بما يقع في المديرية أو المحافظة من الجرائم
تختص المحكمة العسكرية في بورسعيد بالنظر فيما يقع من الجرائم
في محافظة سيناء

مادة ٤

وتختص المحكمة العسكرية في الاسكندرية بالنظر فيما يقع
من الجرائم في الصحراء الغربية (انظر الامر رقم ١٤٣)
وتختص المحكمة العسكرية في أسسيوط بالنظر فيما يقع من
الجرائم في الصحراء الجنوبية
وتختص المحكمة العسكرية في السويس بالنظر فيما يقع من
الجرائم في محافظة البحر الاحمر

٣٠ مايو سنة ١٩٤١ . عدد الوقائع ٩٤ أول يونيو سنة ١٩٤٠

المحاكم العسكرية بالصحراء الغربية

الامر رقم ١٤٣

٧٠ - ٢ يونيو سنة ١٩٤٩

مادة ١

يؤذن لمندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في منطقة الصحراء الغربية في تعيين الضباط الذين تشكل منهم المحاكم العسكرية المنصوص عليها في المادة السادسة (الثالثة) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ٤١ - وفي تعيين الضابط الذي يقوم بعمل النيابة وفقا للمادة المذكورة .

مادة ٢

ويؤدي الضباط المعينون اليمين أمام المندوب المتقدم ذكره تلغى المادة الرابعة من الامر رقم ١٤٣ الخاص بتشكيل المحاكم العسكرية فيما يتعلق باختصاص محكمة اسكندرية العسكرية في منطقة الصحراء الغربية

مادة ٣

لايسري على المحاكم العسكرية المنصوص عليها في المادة ٦ ثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٠ ابريل سنة ٤٠ بشأن القواعد التي تتبع أمام المحاكم العسكرية.

المحاكم العسكرية

تعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها

الأوامر رقم ١٦٠ و ١٧١ و ٢٢٠

تحال الى المحاكم العسكرية الجرائم الاتي ذكرها .

١٢

١ - الجرائم المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (الجنایات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)

٢ - الجرائم المنصوص عليها في المراتد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات اذا وقع الفعل على الموظف أو المكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته في سبيل تنفيذ الاحكام العرفية أو بسببها

٣ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ ع (الاخبار بأمر كاذب)

٤ - هرب المفبوض عليهم أو المحكوم عليهم في جرائم تختص بها المحاكم العسكرية

٥ (الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٦٢ ع اذا كان محل الجريمة من معدات الدفاع أو المحافظة على سلامة المرافق العامة (بالأمر ١٧١)

٥ - (مكررة) جرائم السرقة واخفاء الاشياء المسروقة اذا كان موضوع الجريمة أو الاسلحة أو الذخائر أو المؤن أو غير ذلك من الميهات والادوات المملوكة للجيش للمصري أو القوات البريطانية

٦ - الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ - ١٧٠ ع بشأن تعطيل الاتصالات

٧ (الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين ١٠٧، ٩٦، ٩٥ سنة ٣٩ وفي المادتين ٣٧٤ ، ٣٧٥ ع

٨ - الجرائم المنصوص عليها في المراسيم بقوانين رقم ٩٨ و ١٠٦ و ١٢٨ لسنة ٣٩ ورقم ٥٣ لسنة ٣١

٩ - الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٩٣ ع . احراز قنابل أو ديناميت أو مفرقات بدون رخصة

١٠ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ٩٦٧ الخاص باحراز وحمل السلاح

١١ (الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٨ (هتك العرض وافساد الاخلاق) من قانون العقوبات اذا ارتكبت اiban الغارات الجوية أو في المخايء العامة

تختص المحاكم العسكرية بمحاكمة كل من يرتكب في دائرة اختصاصها جريمة من الجرائم التي خولت الاختصاص بنظرها .

تلغى الاوامر ٢٣ ، ٢١ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ١٢٩ ، ١٣٥

قرار وزارة الداخلية المؤرخ في ١٠ أبريل سنة ٤٠

والقرار المؤرخ في ١٦ أكتوبر سنة ٤٠ المعدل له
الخاص ببيان الإجراءات التي تتبع أمام المحاكم العسكرية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد ٩٧ و ٩٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ الخاص بنظام
لاحكام العرفية.
وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر ما يأتي

مادة ١.

يباشر أعضاء النيابة الذين يتدربون للعمل لدى المحاكم العسكرية
اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم
على الوجه المبين في الباب الثالث من الكتاب الاول من قانون
تحقيق الجنايات الاهلى وتكون لهم في التحقيق وفي رفع الدعوى
العمومية الاختصاصات المبينة في ذلك الباب دون حاجة الى الحصول
عند الاقتضاء على اذن القاضي الجزئي أو موافقة رئيس النيابة .

وبعاقب الشهود الذين يتدخلون عن الحضور أو يمتنعون
عن الاجابة بمقتضى المادتين ٨٥ و ٨٧ من القانون المتقدم ذكره .
ويصدر الحكم بالعقوبات المدونة في المادتين المذكورتين من
المحكمة العسكرية .

مادة ١، مكرزة مضافة بمقتضى قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ٤٠

يعنى قضاء المحاكم الاهلية الذين يندبون للجلوس في المحاكم العسكرية عن حلف اليمين قبل مباشرة أعمالهم .
ويؤدي الضباط أعضاء المحاكم العسكرية اليمين المنصوص عنها في المادة ١٥ من الامر العالى المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قبل مباشرة أعمالهم أمام السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية

مادة ٢ لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحاكم العسكرية
مادة ٣ يتبع في اجراءات الاعلان للحضور امام المحكمة العسكرية والمحاكمة أمامها والحكم في القضايا التي ترفع اليها حضورياً أو غيباً وفي الجرائم التي تقع في الجلسة أحكام الفصل الاول من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الاهلى واحكام المادة ٢٣٧ من ذلك القانون .

مادة ٤ (المعدله بقرار وزارة الداخلية في ١٦ أكتوبر سنة ٤٠ .
تطبق في القضايا التي تختص بها المحاكم العسكرية أحكام الكتاب الاول من قانون العقوبات واحكام الكتاين الرابع والخامس من قانون تحقيق الجنايات الاهلى

مادة ٥ تجري اعلانات الحضور وتنفيذ الاوامر والاحكام بالطرق الادارية وتنفيذ العقوبات على الوجه المقرر لتنفيذ العقوبات التي تقضي بها المحاكم الاهلية .

مادة ٦ في المناطق التي يعين فيها مندوب للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية يكون لذلك المندوب اقرار الاحكام الصادرة فيما يقع من المخالفات للاوامر التي يصدرها وزير الداخلية
تحريراً ١٠ ابريل سنة ٤٠

ملحوظة : انظر الامر رقم ١٤٣

حضرة صاحب السعادة :

نصت المادة الخامسة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٠ ابريل سنة ٤٠ عن بيان الاجراءات التي تتبع أمام المحاكم العسكرية علي ما يأتي
تجري اعلانات الحضور وتنفيذ الاوامر والاحكام بالطرق الادارية وتنفيذ العقوبات على الوجه المقرر لتنفيذ العقوبات التي تقضي بها المحاكم الاهلية .
وبما أنه صدر بعد ١٠ ابريل سنة ٤٠ قرار آخر في ١٦ اكتوبر سنة ٤٠ عدل
نص المادة الرابعة من قرار ١٠ ابريل سنة ٤٠ وقضى بتطبيق الكتاب الرابع من قانون تحقيق الجنايات في القضايا التي تختص بها المحاكم العسكرية

وبما أن قرار ١٦ أكتوبر سنة ٤٠ قد نسج من قرار ١٠ أبريل سنة ٤٠ كل ما كان مخالفا للاحكامه

وبما أن المصكبات الرابع من قانون تحقيق الجنايات بجعل تنفيذ الاحكام من اختصاص النيابة العمومية

لذلك نرى أن تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أصبح من ١٦ أكتوبر سنة ٤٠ منوطا بأمر النيابة العمومية وفقا لاحكام قانون تحقيق الجنايات
وزير الداخلية ٤١ - ٧ - ٢٤

بشأن سرقة بطاقات اثبات الشخصية المنصرفة

لافراد القوات البريطانية

دورى عمومي رقم (١١٥٧)

للمناسبة تعدد حوادث سرقات بطاقات اثبات الشخصية المنصرفة لافراد القوات البريطانية وما يترتب علي ذلك من احتمال استعمال السارق أو المخفي لتلك البطاقات في اغراض شتى سياسية أو غير سياسية واستغلالهم لما تتيحه من تسهيلات وامتيازات الامر الذى وجهت رئاسة أركان حرب الجيش البريطانى النظر الي خطورته وطلبت وضع تشريع لمعالجة هذه الحالة .

قد أخذ رأى قسم قضايا وزارة الداخلية فيما اذا كانت المادة ٥ مكررة من الامر العسكري رقم ١٦٠ سنة ٤٦ المعدل بالامر ١٧١ سنة ٤١ (بجمل المحاكم العسكرية المختصة بالنظر في جرائم السرقة واخفاء الاشياء المسروقة اذا كان موضوع الجريمة الاسلحة أو الذخائر أو المؤن أو غير ذلك من المهمات والادوات المملوكة للجيش المصرى أو للقوات البريطانية) تدخل الحالات المتقدمة تحت نصوصها أم تحتاج الى تشريع جديد .

فاجاب قسم القضايا بان بطاقات اثبات الشخصية التى تصرف لافراد القوات البريطانية تعتبر من المهمات المملوكة لتلك القوات بالمعنى المقصود بالمادة سالفة الذكر يؤيد ذلك أن النص الفرنسى للامر العسكري رقم ١٧١ جاء فيه
On autres objets ou materiels appartenant : . . . etc.

ومفهوم هذا النص أنه يشمل جميع الاشياء التابعة لأحد الجيشين المذكورين بناء على هذا التفسير تكون حوادث سرقة البطاقات المذكورة تدخل تحت نص المادة ٥ مكررة من الامرين سالفى الذكر وتكون المحاكم العسكرية هى المختصة بالنظرها .

المناطق الحرام والخطر

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤١
بشأن إنشاء مناطق خطر حول المطارات

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١
يجوز لوزير الدفاع الوطني بقرار ينشر في الجريدة الرسمية أن يشأ
حول كل مطار منطقة تدعى « منطقة الخطر » لا يزيد عرضها على
٤٠٠ متر

مادة ٢
لا يجوز بغير ترخيص سابق من وزير الدفاع الوطني أن تقام في منطقة
الخطر أبنية أو أعمدة أو أسلاك أو أن يغرس غرس أو يحرق جحر
وبوجه عام أن يشأ شيء يكون عائقاً للعلاجة الجوية .

ولا يجوز على أي حال أن يزيد ارتفاع المباني أو الاشجار أو
المنشآت على جزء من عشرين من بعدها عن حدود المطار .

مادة ٣
لا يجوز في المنطقة التي تجاور منطقة الخطر أن يزيد ارتفاع المباني
أو الاشجار أو المنشآت على الابعاد المنصوص عليها في الفقرة
الاخيرة من المادة السابقة .

مادة ٤ لا يجوز في جوار أى مطار استحداث أنوار تبهر النظر أو يجوز أن تلتبس مع أنوار أو اشارات الملاحة الجوية المقررة أو أن تمنع رؤية هذه الانوار أو الاشارات رؤية صحيحة .

مادة ٥ يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتقضي المحكمة أيضا حسب الاحوال بهدم البناء أو ازالة الاشجار أو المنشآت أو تعديل ارتفاع أى شئ من ذلك أو رفع الانوار . وذلك على نفقة المخالف

مادة ٦ مع عدم الاخلال بالاجراءات الجنائية يجوز لوزارة الدفاع الوطنى أن تتخذ من تلقاء نفسها وعلى نفقة المخالف التدابير اللازمة ليقاف الاعمال أو حجب الانوار التى وقعت بها المخالفة

مادة ٧ تنظر المخالفات لاحكام هذا القانون على وجه الاستعجال

مادة ٨ يعتبر ضباط المطارات فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون من رجال الضبطية القضائية .

مادة ٩ يجوز لوزير الدفاع الوطنى فيما يتعلق بالمطارات القائمة فعلا وقت صدور هذا القانون أو التى تنشأ في المستقبل أن يأمر بقراد يصدره بهدم المباني أو ازالة الاشجار أو المنشآت التى سبق وجودها انشاء منطقة الخطر أو بتعديل ارتفاع أى شئ من ذلك في المنطقة

المذكورة أو المنطقة المجاورة لها ويحدد القرار الميعاد الذي يجب أن يتم فيه الهدم أو الإزالة أو التعديل ويعلن للمالك بالطريق الإداري.

فإذا لم يتم المالك بالتنفيذ في الميعاد المحدد قامت الوزارة به على نفقته .

يدفع للمالك في مقابل هدم المباني والخسائر التي تنشأ من الهدم أو إزالة الأشجار والمنشآت أو تعديل ارتفاعها وفقا لاحكام المادة السابقة تعويض تقدره لجنة تقدير يصدر بتشكيلها قرار من وزير الدفاع الوطني

مادة ٢٠

ويعلن قرار اللجنة الى المالك بالطريق الإداري ويجوز له أن يارض فيه لدي المحكمة الابتدائية المختصة في مدي ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار

ويكون حكم المحكمة غير قابل للطعن باى طريق من طرق الطعن

على وزيرى الدفاع الوطنى والمدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مادة ١١

نأمر بان يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٠ (٢٦ مايو سنة ١٩٤٦)

قرار وزارى رقم ٧٧

الوقائع ٨٦ في ٣ يوليو سنة ٤١

انشاء مناطق خطر حول المطارات

مادة ١ تنشأ حول كل مطار من المطارات الاتية منطقة خطر عرضها ٤٠٠ متر ابتداء من حدود المطار

١ — مطار المازة . مطار الدخيلة . مطار السلوم . مطار بور سعيد . مطار المنيا . مطار الاقصر . مطار مريوط

٢ — على مدير عام الطيران المدنى تنفيذ قرارنا هذا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

قرار وزارى رقم ٢٤ بجعل محافظة سيناء منطقة حرام

الوقائع ٦٧ في ٦ يونيو سنة ١٩٤٠

مادة ١ تعتبر محافظة سيناء المبينة حدودها فيما يلي منطقة حرام .

الحد البحرى . ساحل البحر الابيض المتوسط ابتداء من رفع الى البرج الحديدى الثانى (على بعد ٥ كيلو مترات من بورسعيد)

الحد الغربي من البرج الحديدي الثاني الى السكيلو ١١ علي
الضفة الشرقية لقنال السويس ثم يسير جنوبا مع شاطئ القنال وخليج
السويس الى بني محمد
الحد القبلي شاطئ خليج العقبة من رأس محمد الى خط الحدود
بين مصر وفلسطين
الحد الشرقي . . الحد الفاصل بين مصر وفلسطين

مادة ٢

تصرف تذاكر تحقيق شخصية للقاطنين الحاليين بهذه المنطقة نحو لهم
حق الإقامة فيها . ويجب على جميع القاطنين في هذه المنطقة قبل
صدور هذا القرار أن يقدموا طلبا الى مأمور القسم الذي يقطنون
في دائرته للحصول على تذكرة تحقيق الشخصية وذلك في ظرف
١٥ يوما من تاريخ نشر هذا القرار .

مادة ٣

لا يجوز لاي شخص من غير القاطنين في هذه المنطقة دخولها الا
بعد الحصول على ترخيص خاص من مدير عام مصلحة الحدود بمصر
ويكون هذا الترخيص شخصا وغير قابل للتحويل وتحدد فيه
مدة الزيارة - ويرد لمصلحة الحدود عند انقضاء هذه المدة .
ويقدم طلب الترخيص علي النموذج المخصص لذلك قبل موعد
القيام بسبعة أيام على الاقل وتفرق به صورتان فوتوغرافيتان
للطالب حجم ٦ في ٦ سنتيمترات ويمكن الحصول على نماذج الطلبات
من أية جهة تابعة لمصلحة الحدود
كل مخالفة لاجكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد

٤ م

على ثلاثة أشهر أو غرامة عشرة جنيهات
على مدير عام مصلحة الحدود تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية
٣ يونيو سنة ١٩٤٠

المناطق الحرام والخطر

الإمارة رقم ٢٧ و ٣٢ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٥٥ و ٥٨ و ١٠٥ و ١٤٤ و ١٨٤

- ٢٧ في ٢٢ - ٥ - ٤٠ جعل قناطر محمد علي منطقة حرام
٣٢ في ١٩ - ٥ - ٤٠ تحريم صيد الاسماك والتزده أو الاقتراب من
طوايى رأس التين والعرب وبور سميد والعجمي
٣٨ في ٢٢ - ٥ - ٤٠ حظر وقوف ورسو المراكب والقوارب على
النيل وفرعيه
٣٩ في ٢٢ - ٥ - ٤٠ منع المرور على خزان اسوان وقناطر اسنا
٤٢ في ٢٨ - ٥ - ٤٠ تعديل اوقات المرور على خزان أسوان
٤٣ في ٢٨ - ٥ - ٤٠ منع مرور السفن والمراكب والقلايك
من قناطر محمد علي
٤٥ في ١ - ٦ - ٤٠ اعتبار منطقة الجوف منطقة ممنوعة
٤٦ في ٥ - ٦ - ٤٠ منع الاقتراب من مستودعات الجيش المصري

- والبريطاني في دائرة قطرها ٢٠٠ متر
- ٥٥ في ١٧ - ٦ - ٤١ منع الملاحة في التربة الحلوة بمنطقة القنال
- ٨٤ في ١٢ - ٩ - ٤٠ تعديل الامر رقم ٥٥
- ١٠٥ في ٢٦ - ١١ - ٤٠ تعديل الامر رقم ٤٢ المرور على خزان اسوان
- ١٤٤ في ٢٠ - ٦ - ٤١ تعديل الامر ٤٦
- ١٨٤ في ١١ - ١٠ - ٤١ تعديل الامر ٢٧

قناطر محمد علي

الامر رقم ٢٧ في ١٢ مايو سنة ٤٠ المعدل بالامر ١٨٤ والامر ٤٣

- مادة ١ تعتبر قناطر محمد علي (الجديدة) منطقة حرام ولا يؤذن بالمرور عليها بتاتا
- ٢ م تعتبر مناطق المياه المذكورة بعد مناطق حرام ولا يجوز الصيد
- أو رسو المراكب أو استقرارها فيها
- ١ - منطقة المياه المحصورة ما بين القناطر القديمة لفرع دمياط والسد الفاطس لهذا الفرع وكذا منطقة المياه لمسافة ٣٠٠ متر جنوب هذه القناطر و ٣٠٠ متر شمال السد الفاطس
- ٢ - منطقة المياه المحصورة ما بين القناطر القديمة لفرع رشيد والسد الفاطس لهذا الفرع وكذا منطقة المياه لمسافة ٣٠٠ متر جنوب هذه القناطر و ٣٠٠ متر شمال السد الفاطس .

٣ م

يرخص فقط للمراكب التي تمر من القناطر ذهابا وإيابا بين الوجهين البحري والقبلي بالمرور من الاهوسة الموجودة بالقناطر القديمة والقناطر الجديدة علي أن تسير موازية للساحل وقرية منه

٤ م

المعدله بالامر ١٨٤ في ١١ اكتوبر سنة ٩٤١ وقائع (١٤١)

يستثني من احكام المادة الاولى رجال الجيش المصري والبريطاني ورجال البوليس بملابسهم الرسمية أما رجال الرى فيجب أن يكون بيدم اذن من رؤسائهم معتمد من قائد قوات الجيش المصرى في تلك المنطقة ويستثني كذلك السيارات واللوريات المدنية التي تزيد حمولتها علي ثلاثة أطنان

الامر ٤٣

١ م

ممنوع مرور السفن والمراكب والقلايك وما يشابهها من العائمات من قناطر محمد علي الجديدة والقديمة ما بين غروب الشمس وشروقها

٢ م

ممنوع رسو السفن والمراكب والقلايك وما يشابهها من العائمات علي الشواطىء والجزر المؤدية لقناطر محمد علي الجديدة والقديمة ما بين غروب الشمس وشروقها ويمكن أن ترسوا في عرض النيل على مسافة لا تقل عن خمسية متر من القناطر والشواطىء والجزر المؤدية اليها

أمر رقم ٣٢ في ١٩ مايو سنة ١٩٤٠ وقائع ٥٦

تحريم صيد الاسماك أو التنزه أو الاقتراب من طوابى رأس التين والعرب
وسعيد والمعجى

١ م يحرم صيد الاسماك أو التنزه أو الاقتراب من طوابى رأس التين
والعرب وسعيد والمعجى في دائرة نصف قطرها ٢٠٠ متر

أمر رقم ٣٨ في ٢٢ مايوسنة ١٩٤٠ وقائع ٥٨

١ م يحظر وقوف ورسو المراكب والقوارب على اختلاف انواعها
وما يشابهها من العائات تحت الكبارى والقناطر المقامة على النيل
وفروعه وما يتفرع منه من رياحات وترع
٢ م يحظر وقوف السيارات والمركبات والسائرين على الاقدام حال
المرور فوق هذه الكبارى والقناطر
٣ م المراكب والقوارب والعائات التي تمر تحت القناطر والكبارى
التي ليس لها أهوسة معينة للمرور يجب أن تمر بالقرب من
الشواطىء وموازية لها

خزان اسوان وقناطر اسنا ونجم حمادى واسيوط المعدل بالامر

أمر ٣٩ المعدل بالامر ٤٢ المعدل بالامر ١٠٥

١ م يمنع المرور بتاقا على خزان اسوان وقناطر اسنا ونجم حمادى واسيوط

من (غروب الشمس الى شروقها) هذه الفقرة معدلة بالامر ٤٢
(ويستثنى من ذلك حضرات ضباط الجيش المصرى ماداموا بملابسهم
الرسمية ويحملون تذاكر الشخصية) هذه الفقرة وفقا للامر ١٠٥

اعتبار منطقة جبل حوف منطقة ممنوعة لا يجوز دخولها بتاتا

الامر ٤٥ في ١ - ٦ - ٤٠ وقائع ٦٤

١٢

تعتبر منطقة جبل حوف المبينة حدودها بعد منطقة ممنوعة ولا يجوز
دخولها بتاتا

الحد البحري. خط يبتدىء من شرق نقطة بوليس الهجانة الواقعة
في الجنوب الشرقي لمحطة المعصرة (خط حلوان) ويمتد شرقا في
موازية الطريق الموصل للمحاجر وفي الجهة الجنوبية منه الى أن
ينتهي الى جبل حوف

الحد الغربى يبتدىء من شرق نقطة بوليس الهجانه ويتجه
جنوبا مارا شرق مباني عزبة فابريقة الاسمنت مباشرة الى أن يصل
الى النقطة تحويلة خط سكة حديد جبل حوف (داخل المنطقة
الممنوعة) ثم يسير في الجنوب منها الى مسافة خمسمائة متر
الحد اقبلي - يبتدىء من نهاية الحد الغربى ثم يتجه شرقا في

مستودعات الجيش المصري والبريطاني

الامر ٤٦ المعدل بالامر ١٤٤ وقائع ٦٦ في ٥ يونيو سنة ٤٠

م ١ - بعد تعديلها بالامر ١٤٤ - وقائع ٧٠ في ٢ يونيو سنة ٤١ ممنوع منعاً باتاً الاقتراب من جميع مستودعات الجيش المصري والبريطاني أياً كان نوعها ومن معسكرات اعتقال أسرى الحرب ومحلات اعتقال رعايا الاعداء المدنيين في أنحاء المملكة المصرية في دائرة قطرها مائتاً متر الا بترخيص كتابي من المسؤولين عن هذه المستودعات أو هذه المعسكرات أو المحلات .

م ٢ - على قوات لواء الحدود والبوليس الموجودين في مناطق هذه المستودعات ملاحظة تنفيذ عدم اقتراب الاهالي منها لاحتكاك قوات الحراسة المصرية أو البريطانية بالجمهور .

تذييل

هذه المجموعة توأم تحت الطبع باللغة الفرنسية . وهي صورة طبق الاصل منها مضافاً اليها الاوامر العسكرية التي صدرت بعد أول أبريل سنة ١٩٤٢ وكذلك مجموعة أخرى للأوامر العسكرية الصادرة من الحاكم العسكري للمنطقة اسكندرية .

ولا يزال باب الاشتراك فيها مفتوحاً . والعدد محدود

موازة خط سكة جبل حوف وفي الجنوب منها علي مسافة خمسة
متر الى أن ينهى بمدخل وادى حوف الى الجبل
الحد الشرقى - خط يسير موازيا لجبل حوف وفي الشرق منه
ويقابل امتداد الحدين البحرى والقبلى
يستثنى من احكام المادة الاولى ضباط القوات البرية والبحرية
والجوية المصرية والبريطانية بملابسهم الرسمية

٢٢

الترعة الحلوة في منطقة القنال

أمر رقم ٥٥ المعدل بالامر ٨٤

الوقائع رقم ١٢٥ في ١٦ - سنة ٤٠

تمنح الملاحه في الترعة الحلوة في منطقة القنال مالم يعمد بها ترخيص
خاص من وزارة المواصلات

١٢



تفتيش السفن

مرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩

خاص بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية
للقائع المصرية - العدد ٨٨ - ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٩

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات والدفاع الوطنى ؟ وموافقة رأى

مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١
في الحالتين المنصوص عليها بالمادة الاولى من المرسوم بقانون
رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين
سلامة البلاد . وعند صدور قرار من مجلس الوزراء يثبت قيام
حالة منها ، يجوز لوزير المواصلات أن نظام تفتيش السفن بميناء
الاسكندرية .

وفي تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون تعتبر ميناء الاسكندرية

ما كان داخلًا في الخطوط بدرجة (...). لمسافة ميل من فنار السلسلة في الميناء الشرقى ومنه بدرجة ٢٦١ لمسافة ٦٥ أميال ومنه بدرجة ٢٣٥ لمسافة ٨٣ أميال ومنه بدرجة ١٨٠ لغاية الساحل يتخذ نظام التفتيش المشار إليه بالمادة السابقة . بعد نشر اعلان به يبلغ الى شركات الملاحة التى تراول أعماها بالاسكندرية، ويذاع بالطريق الاسلكى الى البواخر .

مادة ٢

ابتداء من الاعلان المذكور يجب على كل باخرة ، عدا البواخر الحربية ، قبل دخولها ميناء الاسكندرية أن تخضع للتفتيش بالشروط الواردة في اللائحة التنفيذية وأن تتبع الاوامر وتلتزم النواهي المبينة باللائحة المذكورة .

م ٣

كل مخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون أو اللائحة التنفيذية تعرض الباخرة المخالفة الى اطلاق النار عليها

م ٤

يحظر استعمال أجهزة الاسلكى بميناء أو أية اشارات صوتية غير غير الاشارات المرخص بها بمقتضى اللوائح لتفادى المصادمات في البحار ومع عدم الاخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح تضبط في احوال المخالفة الاجهزة المذكورة وتصادر

م ٥

على وزيرى المواصلات والدفاع الوطنى تنفيذ هذا المرسوم بقانون

م ٦

ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

ولو وزير المواصلات أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بمرأى المنزه في ١٢ رجب سنة ١٣٥٨ (٢٨ أغسطس

سنة ١٩٣٩)

فأروق

قرار وزارى رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ٩٩

لسنة ١٩٣٩ الخاص بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٩ الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩

الخاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٩ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ٣٩

الخاص بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية . .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء تاريخ ٢٦ أغسطس سنة ٣٩ المعلن

قيام حالة توتر العلاقات الدولية

قرر

١ م

في تطبيق هذا القرار يقصد بمبارتي (الضباب) أو (تلبد الجو) الحالة التي يتعذر فيها بسبب الاحوال الجوية أو غيرها من العوامل التي لها علاقة بالابصار ، الاتصال بواسطة اشارات مرئية بين سفينة التفتيش وبطارية الحصون الساحلية ، ويقصد (بالمراكب الصغيرة كل زورق للصيد أو مركب ساحلية شراعية ذات حمولة صغيرة ويقصد (بسفينة التفتيش) كل سفينة مخصصة لقسم تفتيش البواخر ومجهزة بالاشارات المنوه عنها بالمادة ٤

٢ م

ينشأ ميناء الاسكندرية قسم للتفتيش على كل باخرة . عدا السفن الحربية لدى دخولها الميناء بمجرد نشر اعلان هذا فرض على شركات الملاحة واذا علمته بالطريق اللاسلكي الى البواخر . ولا يرخص لاية باخرة بدخول الميناء الانهارا وبعد اجراء التفتيش المشار اليه في الفقرة السابقة

٣ م

يجب على كل باخرة تقصد الميناء أن تتجه الى العلامة الخارجية للبوغاز الكبير في اتجاه ١٢٠ درجة على التقريب وعلى مسافة قدرها ١٠ أميال من الميناء . ويتولى مراكب التحذير قيادة الباخرة الي مرمى منطقة التفتيش حيث تلقى الباخرة مرساها الا اذا كانت قد حصلت على ترخيص خاص من ضابط التفتيش بدخول الميناء مباشرة وبلغت اليها التعليمات الصادرة اليها في هذا الشأن من

الضابط المذكور.

٤م

ترسو باخرة التفتيش في الجهة الشمالية الغربية لقنار رأس التين وترفع في النهار علما خاصا ذا لونين أبيض واحمر في اتجاه أفقي ومحاطا بشريط أزرق اللون ويوضع العلم علي السارية الامامية الكبرى كذلك ترفع العلم المصري أو علما أزرق وفي أثناء الليل ترفع باخرة التفتيش لدي اقتراب كل باخرة من الميناء ثلاثة أنوار في اتجاه رأسي بين الواحد والآخر مسافة ٦ أقدام وتكون هذه الانوار حمراء اذا كانت الميناء مغلقة وبیضاء اذا كانت الميناء مفتوحة .

٥م

يباشر ضابط التفتيش مهمة تفتيش البواخر وفقا لترتيب وصولها الى منطقة التفتيش .

٦م

تصدر الاوامر والتعليمات التي تجيز للباخرة دخول الميناء من ضابط التفتيش ويجب اتباع هذه الاوامر والتعليمات بكل دقة ويترتب علي عدم اتباعها تعريض الباخرة الى اطلاق النار عليها .

٧م

علي المراكب الصغيرة استعمال الميناء الشرقي . ويتولى أعمال التفتيش عليها لنشات البوليس لدى دخولها ذلك الميناء .

٨م

يحظر علي البواخر التي تقترب من ميناء الاسكندرية استعمال المنارات خاصة

٩م

يجب علي كل باخرة تقترب من الميناء وتكون علي مسافة تمسكها

من رؤية علاماته أن ترفع الاشارات المصطلح عليها لبيان اسمها دون أن تنتظر الاشارة (ما اسم باخرتكم) من باخرة التفتيش أو من محطة الاشارات

١٠ م يغلق ميناء الاسكندرية أثناء الليل أى ما بين غروب الشمس وشرقها ويغلق أيضا عند حدوث (الضباب) أو (تلبد الجو) ويجوز كذلك اغلاق الميناء في كل وقت آخر بناء على أمر قائد الحصن ويعتبر الميناء مغلقا طالما لم تعط الاشارة «الميناء مفتوح» . ويعتبر الميناء مفتوحا في كل وقت وآخر .

١١ م الاشارات التى تدل على فتح الميناء أو اغلاقه هي كالآتى :
يعتبر الميناء مفتوحا :

(أ) اثناء النهار اذا لم ترفع أية اشارة على باخرة التفتيش يستدل منها على ان الميناء مغلق .

(ب) أثناء الليل اذا رفعت على باخرة التفتيش وعلى محطة الاشارات برأس التين ثلاثة اضواء بيضاء في اتجاه رأسى بين الواحد والاخر مسافة ستة اقدام .
يعتبر الميناء مغلقا :

(أ) اثناء النهار - اذا رفعت على باخرة التفتيش وعلى محطة الاشارات برأس التين ثلاث كرات حمراء اللون .

في اتجاه عمودي بين الواحدة والاخرى مسافة ستة اقدام .
(ب) أثناء الليل - اذا رفعت على باخرة التفتيش لدى اقتراب

أية باخرة منها ثلاثة أضواء حمراء في اتجاه رأسى .
وفضلاً عن الاشارات السابق بيانها تستمر محطة اشارات
القمريّة ؟ على اعطاء الاشارات المعتادة .

يجب على البواخر اثناء الليل وما لم تعط الاشارة بأن « الميناء
مفتوح » أن تظل في مكانها الى جانب مرسى التفتيش ولا يجوز
لها ان تتحرك الا ما وراء ذلك المرسى في اتجاه الميناء . علي أنه
يجوز لها ان تتجه الى عرض البحر باذن ضابط التفتيش .

١٢ م

كل باخرة تشرع في ترك مرسى التفتيش بدون ترخيص من ضابط
التفتيش تكون عرضة لاطلاق النار عليها .

١٣ م

اذا حالت رداءة الطقس أو اي سبب آخر دون تمكن الباخرة
من القاء مرساها بمرسى التفتيش وجب على ضابط التفتيش أن
يصدر لها الامر إما بأن تقف في مرسى التفتيش من غير القاء مراسيها
واما بأن تنطلق الى عرض البحر

١٤ م

ولا يرخص للباخرة بدخول الميناء ما لم يتثبت ضابط التفتيش
من هويتها عند مرسى التفتيش

يجب عند دخول كل باخرة الى الميناء ان توضع الاختام علي
حجرة أو حجر التلغراف اللاسلكى الموجودة بها بواسطة ضابطها
المختص :

١٥ م

ويجب ان تبقى هذه الاختام طوال المدة التي تبقى فيها البواخر
بالميناء ولا يجوز لآى شخص دخول الحجرة أو الحجر المذكورة

ويكون ربان الباخرة مسئولاً عن كل فض للاختتام في حجرة أو حجر التلغراف اللاسلكي الموجودة بباخرته .

علي أنه يجوز الترخيص بدخول هذه الحجرة أو الحجر اذا كان لابد للباخرة . من البقاء بالميناء بعض الزمن ولم يكن لموظفي التلغراف اللاسلكي مناص من دخولها لفحص البطاريات أو غير ذلك من الاجراءات .

ويجب في هذه الحالة أن يخطر ربان الباخرة ضابط الميناء بالامر مع تعيين المدة التي يطلب فيها الاذن بفتح حجرة او حجرة التلغراف اللاسلكي

ويخذ ضابط الميناء الاجراءات اللازمة لفض الاختتام مؤقتاً وبعد انتهاء المدة المرخص بها يتوجه الى الباخرة لاعادة وضع الاختتام .

وفي أثناء هذه المدة يكون ربان الباخرة مسئولاً عن كل برقية ترسل من باخرته .

يحظر علي البواخر الموجودة في مرسى التفتيش أن تقوم بأي عمل من الأعمال المذكورة بعد قبل الحصول مقدماً على ترخيص بذلك من ضابط التفتيش ما لم تدع الضرورة الى ذلك لاتقاذ حياة شخص او تلافى حادث .

(١) التحرك .

(٢) الاتصال بأي وجه من الوجوه بالشاطيء أو بآية باخرة اخرى .

(٣) انزال أي زورق الى البحر .

(٤) استعمال جنازير المرسى .

(٥) السماح لأي شخص بمغادرة الباخرة .

(٦) نقل او انزال أي شيء من محمول الباخرة نسواء أكان من بضائع أم من أدوات أم غير ذلك .

فاذا اقتضت الضرورة علاجاً لاجل انقاذ حياة أو تلافياً لحادث ما الالتجاء الى عمل من هذه الاعمال بدون انتظار الحصول على ترخيص من ضابط التفتيش وجب على الربان اخطار الضابط بذلك في الحال .

م ١٧ يجب على البواخر الراسية في مرسى التفتيش أن تستخدم للاتصال بضابط التفتيش الاشارات الآتية بيانها :

(أ) في النهار ترفع الاشارات J.G. المصطلح عليها في كتاب الاشارات النولية .

(ب) في الليل يعلق على السارية الامامية الكبرى ضوءان أعلاهما أحمر والآخر أبيض بينهما مسافة ثلاثة اقدام .

م ١٨ يحظر عمل أي اشارة من أية باخرة بالميناء أثناء الليل .

م ١٩ يجب على كل باخرة أثناء سيرها استعمال أنوارها المقررة .

ولا يجوز لها استعمال أي ضوء في حالة رسوها أو ربطها .

٢٠ م

عندما تكون أية باخرة سائرة يجب على البواخر الراسية او
المربوطة في جوارها ان تضيء الانوار الخاصة بالرسو الى ان يتم
رسو الباخرة المذكورة أو ربطها .

وفي حالة مغادرة الباخرة الميناء يجب على الباخرة الاخرى
الراسية أو المربوطة في جوارها أن تضيء الانوار الخاصة بالرسو
الى تبتمد الباخرة المذكورة عنها

٢١ م

يجب على البواخر الراسية في مرسى التفتيش اطفاء أو حجب أنوارها
بمجرد ابتعاد الباخرة السائرة عن مرسى التفتيش .

البواخر المرخص لها بالسير في الميناء والتي تكون موجودة
في مرسى التفتيش في ساعات الليل يجب عليها الامتناع عن استعمال
المصابيح الكهربائية على اعتبارها أنوارا مقرررة للصير والرسو

٢٢ م

يحظر استعمال المصابيح الكهربائية كأ نوار للرسو
ويجب خفض قوة الضوء العادى لجميع المصابيح المستعملة الى
النصف

ويجب تغطية جميع المصابيح بغطاء ككفيلة بقطع الضوء على
زاوية تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ درجة فوق مستوي الخط الافقي

٢٣ م

فيما عدا الانوار المفروضة أو الاشارات المرخص بها فيما تقدم لا يجوز

اطلاقا اضاءة أى نور يمكن رؤيته من الخارج سواء في أعلى السفينة أو علي سطحها أو تحت سطحها .

ويسري هذا الحكم علي السفن السائرة أو الراسية أو المربوطة

يجب علي ربان الباخرة ووكالة شركة الملاحة قبل انبحار الباخرة الحصول من المدير العام لمصلحة الموانئ والمنائر علي جميع الاستعلامات اللازمة فيما يختص بالتحذير من مواقع الانغام وبالاطارات وأوامر السفر وغير ذلك من الوثائق

٢٤ م

لا تحصل رسوم الميناء من البواخر التي تقترب من باخرة التفتيش لجرد الحصول علي استعلامات .

٢٥ م

ويكون الارشاد اجباريا لجميع السفن سواء عند دخولها الى الميناء او خروجها منه وكذلك فيما بين مرسي التفتيش والميناء ويتوجه المرشد الى ظهر السفينة علي باخرة التفتيش ويعود منها علي بواخر الارشاد الخاصة

يستمر العمل بجميع اللوائح الخاصة بتنظيم دخول ميناء الاسكندرية والخروج منها والتنقل فيها والتي لا تكون أحكامها مخالفة لهذا القرار .

٢٦ م

علي المدير العام لمصلحة الموانئ والمنائر تنفيذ هذا القرار ويعمل به

٢٧ م

من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا في ١٨ رجب سنة ١٣٥٨ (٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩)
محمود غالب

الامر رقم ٤

الوقائع ٩٢ في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩

تفتيش البواخر بميناءي بور سعيد وقنال السويس

١ م

ينشأ نظام تفتيش للبواخر بميناءي بور سعيد والسويس

٢ م

يجب على كل باخرة قبل دخولها احد هذين الميناءين أن تخضع

لاجراءات التفتيش على الوجه المنصوص عنه باللائحة التنفيذية. وأن

تلتزم أحكام اللائحة المذكورة

٣ م

على مندوب السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في منطقة

قنال السويس وضع اللائحة التنفيذية المذكورة ويعمل بها من

تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وتبلغ هذه اللائحة كذلك الي شركات

الملاحة

الامر رقم ٩

خاص بتفتيش السفن في ميناء اسكندرية

الوقائع ١٠٥ في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩

يظل نظام تفتيش السفن في ميناء الاسكندرية المقرر بالمرسوم بقانون
٩٩ سنة ١٩٣٩ وبالقرار الوزاري الصادر بتنفيذ رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قائماً باعتباره
أمراً من أمور الاحكام العرفية ويستمر العمل بالجزءات المقررة بمقتضى المرسوم
بقانون والقرار المذكورين

الامر ١٥

حظر بيع السفن البحرية التي ترفع العلم المصري

يحظر سواء في مصر أو في الخارج بيع السفن البحرية التي ترفع
العلم المصري الى حكومة اجنبية أو الى شخص اجنبي طبيعي أو
معنوي الا بعد الحصول على اذن من السلطة القاعة على تنفيذ
الاحكام العرفية والا كان البيع باطلا .

١ م

يعاقب البائع الذي يخالف الاحكام المنصوص عليها بالمادة الاولى
بنرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه ويجوز علاوة على ذلك مصادرة
السفينة فاذا كانت بحيث لا تيسر وضع اليد عليها فان المحكمة

٢ م

تحكم بغرامة اضافية لا تتجاوز ما تقدره قيمة للسفينة .

اجازة تحصيل رسم عن الترخيص بدخول الموانى المصرية

أمر رقم ٢٦

وقائع ٥١ في ١٢ مايو سنة ١٩٤١

يؤذن لمندوب السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية بمنطقتي الاسكندرية والقنال بتحصيل رسم لا يتجاوز عشرة قروش عن كل ترخيص يعطى للأشخاص الذين يسمح لهم بالدخول في مناطق ميناء الاسكندرية وموانى منطقة القنال

حظر دخول المياه الاقليمية أثناء الليل

أمر ٦٧

وقائع رقم ٨٩ في يوليو سنة ١٩٤٠ (انظر صفحة ٦٣)

أمر رقم ٧٢

الوقائع ٩٦ في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٠

حظر تأجير السفن التي ترفع العلم المصرى

يحظر دون اذن سابق من وزير المواصلات تأجير السفن التي ترفع

العلم المصرى فى مصر أو فى الخارج الى شخص طبيعى أو معنوى
من جنسية أجنبية سواء أكان ذلك لرحلة أم لرحلات أم لمدة
محدودة

٢ م كل مخالفة للحكم المتقدم يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه
جنيه وتعتبر وثيقة الإجازة باطلة بحكم القانون .

الامر رقم ١٠٧

تنظيم قطر السفن فى داخل وخارج ميناء الاسكندرية والسويس

١ م لا يجوز مباشرة أية عملية لنقل السفن فى داخل أو خارج ميناء
الاسكندرية والسويس الا بمقتضى ترخيص سابق من مدير عام
مصلحة الموانئ والمناظر أو من يندبه لهذا الغرض
ولا يصلح الترخيص الا للقاطرة المذكورة به

وتباشر عمليات القطر تحت مسئولية أصحاب الشأن دون أن
يكون على المصلحة أية مسئولية بسبب منح الترخيص

وتحدد المصلحة تعريف لعمليات القطر ولايجوز المطالبة عن
هذه العمليات الا بالاجر المحدد فى التعريف المذكورة

٢ م

كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين
جنيها وبالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو باحدى هاتين العقوبتين
وذلك مع عدم الاخلال بحق مندوبو المصلحة في ازالة اسباب
المخالفة فوراً .



٥ . امر ٦٧ وقائع ٨٩ في ٥ يوليو سنة ٩٤٠

حظر دخول المياه الاقليمية المصرية أثناء الليل

يحظر على البواخر التجارية دخول المياه الاقليمية المصرية أو الرسو
فيها فيما بين غروب الشمس وشرورها في حدود ثلاثة أميال من
السواحل المصرية

ويجوز لوزير المواصلات أو للسلطات التي ينتدبها لهذا الغرض
أن تحيز استثناءات من الحكم الوارد في الفقرة السابقة

كل باخرة تجارية تخالف احكام المادة الاولى تتعرض لاطلاق النار عليها

فسخ عقود الإجارة بسبب الاخلاء

أمر ٦٤ المعدل بالامر ٧٧

١ م
تفسخ عقود الإجارة المبرمة مع الاشخاص الذين يضطرون
لاخلاء مساكنهم بأمر من السلطات وذلك ابتداء من تاريخ
الاخلاء . ولا يلزم المستأجر بأداء أي تعويض

٢ م
ففي المدن والاحياء والجهات التي يصدر بتجديدها قرار من وزير
الداخلية تفسخ عقود الإجارة المبرمة مع مستأجر يكون قد غادر
المدينة او الحي او الجهة بناء على دعوة السلطات اذا طلب
ذلك المستأجر ويكون الفسخ من تاريخ الاخلاء ويجب الاخطار
قبله بأربع وعشرين ساعة لكي يتمكن المؤجر من اجراء المعاينة
اللازمة للمكان المؤجر

ولا يلزم المستأجر بأي تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء
المدة المحددة وفيما عدا ذلك من العلاقات بين المؤجر والمستأجر
تسري احكام القانون العام .

على انه اذا لم يكن المستأجر قد دفع الايجار المستحق جاز
للمالك ان يعارض في نقل الاثاث وله عند الاقتضا . ان يستعين
بالبوليس وعلي البوليس ان يماونه في ذلك اذا لم يقدم المستأجر
ايصالات الاجرة المستحقة (هذه الفقرة مضافة بالامر ٧٧ وقائم

١٠٧ في ٨ اغسطس سنة ١٩٤٠).

٣٢

لا يلزم المستأجر المشار اليه في المادة الاولى الذى يكون قد أخطر
المالك بأنه يرغب فى استمرار عقد الايجار او الذى يترك امتعته
فى الامكنة المؤجرة ولا المستأجر المشار اليه فى المادة ٢ الذى لم
يطلب فسخ عقد الايجار خلال المدة التى لا يشغل فيها المكان
المؤجر بنفسه او بأشخاص يأذن لهم فى ذلك بأكثر من نصف
قيمه الايجار المتفق عليه .

على ان حق المستأجر فى الا يدفع (ا أكثر من نصف
قيمة الايجار) المتفق عليه مقصور على المدة الباقية من عقد
ايجارته أو على سنة على الاكثر اذا كانت المدة المذكورة
تتجاوز السنة .

قرار بتعيين المدن والاحياء والجهات المشار اليها فى الامر رقم ٦٤

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الامر رقم ٦٤ الخاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلا.

قرّر ما يأتى

فى احياء المدن والجهات المحددة بعد تطبيق احكام المادتين ٢ و ٣
من الامر ٦٤ على المستأجرين الذين يكونون قد اخلاوا الا ما كن

١٢

المؤجره فيها مختارين

مصر الجديدة . الحلمية . الزيتون . الهرم . المعادي . حلوان .
منطقة الميناء ببور سعيد (بالقرار الصادر في ٧ يوليو سنة ٤٠)
اسكندرية (انظر الامر ١٥٥ التالي)

بور سعيد بأكملها . الاسماعيلية السويس . القنطرة . العامرية
ومناطق الصحراء الغربية (قرار الداخلية ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١)
وتطبق أحكام المادتين المذكورتين بمنطقة الميناء ببور سعيد
على عقود الاجارة المبرمة او المجددة في المدة الواقعة بين تاريخي
القرار رقم ١٦ وصدر هذا القرار (٧ يوليو سنة ٤٠ و ٢ نوفمبر
سنة ٤١) . هذه الفقرة مضافة بقرار وزارة الداخلية المؤرخ في
٢ نوفمبر سنة ٤١ .

الامر رقم ١٥٥

خاص بفسخ عقود الایجار باسم ~~سكندرية~~
الوقائع رقم ٩٠ في ٨ يوليو سنة ١٩٤١

تسرى احكام المادتين ٣ و ٢ من الامر رقم ٤٦ المعدل بالامر ٧٧ على
منطقة اسكندرية بأكملها.

وفىما يتعلق بمنطقتي رمل الاسكندرية وغربى
خط ترام الرمل والميناء الغربية باسم ~~سكندرية~~ المشار اليهما

في قرار وزير الداخلية رقم ١٦ بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٤٠
والداخلتين في نطاق منطقة الاسكندرية المشار اليها
في الفقرة الاولى تطبق أيضا احكام المادتين المتقدم ذكرهما على عقود
الاجارة المبرمة أو المجددة في المدة الواقعة بين تاريخي القرار
المذكور وصدر هذا الامر .

٢ م

تطبق أحكام الامر ٦٥ على عقود الاجارة المبرمة لفصل الصيف
من هذا العام ويجب أن يتم الاخطار المشار اليه في الفقرة الاولى من
الامر المذكور قبل ٢٠ يوليو سنة ٤١

الامر ١٥١ المعدل بالامر ١٩٩

تحديد اجار المنازل وامتداد عقد الاجار المخصصة للسكني

الوقائع ٨٥ في أول يوليو سنة ١٩٤١

١ م

لمستأجرى المنازل أو اجزاء المنازل الخالية من المفروشات أو المفروشة
والمخصصة للسكني وللمستأجرين من الباطن في المدن وفي الاحياء
التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية الحق في طلب امتداد
الاجارة الفاعلة في أول مايو سنة ١٩٤١ بالشروط الواردة فيها لمدد
جديدة متتابعة بحيث لا تزيد المدة الواحدة على ستة أشهر .

ويجب للانتفاع باحكام الفقرة السابقة أن يكون المستأجر قد قام بجميع الالتزامات المفروضة عليه بمقتضى عقد الايجار وأن يعلم المالك بخطاب موصي عليه برغبته في التجديد قبل انتهاء الاجارة بخمسة عشر يوما على الاقل .

لا يجوز أن تزيد الاجرة المتفق عليها في عقود الاجار المبرمة بعد أول مايو سنة ١٩٤١ على القيمة الايجارية لشهر أبريل سنة ٤١ أو أجرة المثل في الشهر المذكور .

و يدخل في تقدير القيمة الايجارية أو أجرة المثل المذكورتين تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا مع العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر كما يدخل في التقدير كل مبلغ اضافي يكون المؤجر قد اقتضاه لهذا الغرض من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الاجارة .

في الاحوال التي لا توجد فيها عقود كتابية أو يتعذر الحصول عليها يجوز اثبات شروط التعاقد والقيمة الايجارية وأجر المثل والتكاليف الاضافية المشار اليها فيما تقدم بكافة طرق الاثبات مهما كانت قيمة النزاع

استثناء من أحكام المادتين ٣٨٥ و ٤٧٤ من القانونين المدني والاهل والمختلط تسرى الاحكام المتممة على المالك الجديد للعقار ولولم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت وجه رسمي سابق على تاريخ البيع

٢ م

٣ م

٤م يعتبر باطلا بحكم القانون كل شرط يخالف للاحكام المتقدمة
ويحكم باستقطاع المبالغ المحصلة بغير وجه حق من الاجرة التي
يستحق دفعها .

٥م ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا الامر بناء على طلب ذوى
الشأن الى المحكمة الابتدائية المختصة ويجب على قلم الكتاب
أن يرفع الطلب في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه الى رئيس
الدائرة المختصة الذى يحدد جلسة لفض النزاع - ويخطر قلم الكتاب
طرفي الخصوم بخطاب مسجل وبعلم الوصول قبل موعد الجلسة
بخمسة أيام على الأقل - وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا
يكون حكمها قابلا للاستئناف .

٦م لاتسري على هذا الامر احكام الامر رقم ٤٠ الخاص بتقرير
العقوبات بالنسبة للجرائم التى تقع مخالفة لاوامر السلطة القائمة على
اجراء الاحكام العرفية .

٧م مضافة بالامر ١٩٩ العدد ١٦٤ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤١
لوزير الداخلية ان يأمر بقرارات يصدرها بمرأى احكام
المواد السابقة على ما يراه من المباني والاماكن الاخرى غير المنصوص
عليها فى المادة الاولى .

قرار

الوقائع ١٦٤ — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤١

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الامر رقم ١٩٩ الخاص بأضافة حكم جديد الى الامر
الفسكري رقم ١٥١ الخاص بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود الايجار المخصصة
للسكنى

م ١

تضاف الى المنازل أو اجزاء المنازل المنصوص عليها في المادة الاولى
من الامر رقم ١٥١ السابق ذكره المباني الاتية .

(١) المباني والاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة والمجالس
الديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية .

(٢) المباني والاماكن المؤجرة للطباء والصيادلة والمحامين .

قرارات وزارة الداخلية المؤرخة في ٨ يوليو و ٢٨ اغسطس و ١١ أكتوبر سنة ٤١

ببيان المدن التي تسرى عليها احكام الامر رقم ١٥١

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر رقم ١٥١ الصادر في اول يوليو
سنة ٤١ بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود الايجار المخصصة للسكنى .

قرر ما هو آت

تسرى احكام الامر رقم ١٥١ المهار اليه اعلاه في عواصم المحافظات

م ١

والمديريات وفي المدن الاتية..

في الوجه البحري : رشيد . كفر الدوار . ايتاي البارود . كفر الزيات . المحلة
الكبرى . دسوق . بركة السبع . منوف . القناطر الخيرية . ميت
غمر . زفتى . بليس . قليوب . هيا . الابراهيمية . فاقوس
منيا القمح السنبلوين . الاسماعيليه . طوخ . شبرا الخيمة . اجا
فارسكور . المنزلة . المطرية . دكرنس . كوم النور . فوة
كفر الشيخ . بيلا . طلعا . السنطة . شربين . سمهود . تلا
أشمون . منشاة صبري . شبرا خيت . المحموديه . كوم حماده
الرحانيه . ادكو . شبين القناطر . المرج بمديرية القليوبية . ابو
حمص بمديرية البحيره .

في الوجه القبلي : امبابه . الحوامديه . ببا . سنورس . مغاغة . ابو قرقاص
ملوي . طهطا . جرجا . الاقصر . البدرشين . الواسطي . بوش
القشن . بني مزار . معصرة سمالوط . ديروط . منفوط . ابو تيج
انبوب . البداري . القوصية . الروضة . النخيله . البلينا . اخميم .

عقود ايجارة المحال التجارية والصناعية والمدارس

أمر ١٦٤

وقائع ١٠٦ في ٧ أغسطس سنة ١٩٤١

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في أول سبتمبر ٣٩

وعلى الامرين رقم ٦٤ و ٧٧ الخاص بفسخ عقود الاجارة بسبب الاخلاء

وعلى الامر ١٥١ بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود ايجار الاماكن المخصصة للسكنى
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٤٠

نقرر ما هو آت

- ١ م تستمر أحكام الامرين ٦٤ و ٧٧ الخاصين بفسخ عقود الاجارة بسبب
الاخلاء سارية على عقود اجارة المحلات التجارية والصناعية
٢ م في المدن والجهات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزارة الداخلية
تطبق احكام الامر رقم ١٥١ الخاص بتحديد ايجار المنازل
وامتداد عقود ايجار الاماكن المخصصة للسكنى على عقود اجارة
المدارس والمحلات التجارية والصناعية .

قرار

يأذن المدن والجهات التي تسرى فيها أحكام الامر رقم ١٥١
فيما يختص بعقود ايجار المدارس والمحلات التجارية والصناعية
وزير الداخلية
بعد الاطلاع على الامر ١٥١ الخاص بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود ايجار

الاماكن المخصصة للسكنى :

وعلى المادة الثانية من الامر رقم ١٦٤ الخاص بعقود ايجار المدارس والمحلات التجارية والصناعية

قرر ما هو آت

مادة وحيدة تسري أحكام الامر العسكري رقم ١٥١ الخاص بتحديد ايجار المنازل وامتداد عقود ايجار الاماكن المخصصة للسكنى على عقود ايجار المدارس والمحلات التجارية والصناعية في مدن المحافظات وفي عواصم المديريات وفي المدن الاثنية .
الوجه البحرى — الاسماعيليه . طوخ . قليوب . شبين القناطر . شبرا القناطر .
الخيريه . المرج . بليس . هيا . الابراهيميه . فاقوس . منيا القمح . دسوق . كفر الزيات . المحلة الكبرى . زفتى . كفر الشيخ . بيلا . طلخا . السنطة . شربين . ممنود منوف . تلا . منشاة صبرى . أشمون . بركة السبع . رشيد . كفر الدوار . ايتاى البارود . شبراخيت . المحمودية . كوم حمادة . الرحمانية . أجا . ميت غمر .
السنبلاون . فارسكور . دكرنس . المنزلة

الوجه القبلى

امبابه . الخوامدية . البدرشين . سنورس . بيا . الواسطى . بوش . أشمنت .
مغاغه . أبو قره من . الفشن . بنى مزار . معصرة سمالوط . ملوي . ديروط .

منفلوط - أبو تيج وأبنوب والبدارى والقوصية والروضة والنخيلة وطاوط وطهاواخيم
وجرجا والبليتا ونجم حمادى ودشنا وقوص والاقصر واسنا

فسخ عقود الايجار

في حالة عدم قيام المالك بالالتزامات الخاصة بالمخارج

أمر رقم ١٢٤

وقائع رقم ٣٠ في ١٠ مارس - سنة ٤١

يجوز لمستأجري العقارات التي لم يتم أصحابها بالالتزامات التي
التي يفرضها القانون رقم ٦٣ لسنة ٤٠ والقرار المنفذ له الصادر
تحت رقم ٣ (وقاية) في ١٥ ديسمبر سنة ٤٠ أن يفسخوا
عقود الاجارة بغير حاجة الى اخطار سابق وبلا تعويض بسبب تسخ
العقد قبل انتهاء مدته

م ١

على أنه اذا لم يكن المستأجر قد دفع الاجرة المستحقة جاز
للمالك أن يعارض في نقل الاثاث وله عند الاقتضاء أن يستعين
بالبوليس وعلي البوليس أن يعاونه في ذلك اذا لم يقدم المستأجر
ايضا اثبات الاجرة المستحقة

وتظل العلاقات الاخرى بين المالك والمستأجر خاضعة لاحكام القانون العام

م ٢ اذا حدث أثناء العمل بهذا الامر أن المستأجر الذي فسخ عقد تطبيقا للفقرة الاولى من المادة السابقة سكن بعد فسخ الاجارة بصفته مستأجرا منزلا لم يقيم صاحبه بالالتزامات التي يفرضها عليه القانون رقم ٦٣ سنة ٤٠ والقرار المنقولة الصادر تحت رقم ٣ وقاية في ١٥ ديسمبر سنة ٤٠ لم يجوز له الانتفاع بالحق المنصوص عليه في المادة الاولى الخاص بالاحطار والتعويض ويجب عليه عند الاقتضاء أن يدفع للمالك التعويض اللازم بسبب فسخ عقد الاجارة قبل انتهاء مدته وفقا لاحكام القانون العام

م ٣ لا يترتب علي التغييرات التي تلحق الاماكن المؤجرة بسبب بنا المخابىء للوقايه من الغارات الجوية أي حق للمستأجر في طلب فسخ عقد الاجارة الا اذا اثبت استحالة سكنى الاماكن المؤجرة اليه

حق المالك في فسخ عقد الايجار
في الطابق أو الغرف اللازمة لبناء مخبأ
تنفيذا للقانون رقم ٦٣ لسنة ٤٠ بشأن بناء المخايء
أمر رقم ١٣٠

وقائع ٤٦ في ١٤ ابريل سنة ٤١

يجوز للمالك العقارات التي ينطبق عليها القرار الوزاري رقم ٣ وقاية الخاص
بتنفيذ القانون رقم ٦٣ سنة ٤٠ بشأن بناء مخايء للوقاية من الغارات الجوية . أن
يفسخوا عقود الاجارة المبرمة مع المستأجرين للطابق أو الغرف اللازمة لبناء هذه
المخايء تنفيذا لاحكام المادة ٤ من القرار المذكور

ويجب علي الملاك أن يحصلوا مقدما علي موافقة السلطة المختصة المنصوص عليها
في المادة الاولى من القرار الصادر في ١٩ يناير سنة ٤١ بان المكان المطلوب اخلاؤه
هو اصلح جزء في المبني لاعداد المخبأ وان يعلنوا المستأجر بالفسخ بكتاب
موصي عليه

ويعطى المستأجر في هذه الحالة مهلة ثمانية أيام على الاقل لاخلاء المكان المؤجر له
ولا يلزم المالك بأي تعويض بسبب فسخ العقد قبل انتهاء المدة المحددة فيه

ماذا يعمل المالك لاخلاء المستأجر

في حالة رغبته بناء مخبأ لطابق أو لغرف - تنفيذاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ٤٠
الخاص ببناء مخبأ الوقاية

صورة خطاب مصلحة الوقاية

حضرة

ردا علي في بخصوص الاستعلام مما يتبع نحو اخراج مستأجر في عمارة
يملكها لاعداد مخبأ خاص في المكان المستأجر لوقاية سكان العمارة . تتشرف
باحاطة سعادتكم أن المصلحة ترى أن يستعمل الحق المنصوص عليه بالامر العسكري
رقم ١٣٠ في ١٣ ابريل سنة ٤١ بهذا الشأن وذلك بان يقدم أحد حضرات مهندسي
البلدية بمعاينة العقار المنوه عنه وتقرير أصلح الاماكن لاعداد مخبأ خاص
به وتسليم الجهة الطالبة خطاب بذلك لترسل بمقتضاة خطابا مسجلا لساكن باخلاء
المسكن بعد ثمانية أيام من اعلانه فان تاخر عن الاخلاء يعتبر مخالفا للامر العسكري
سالف الذكر ويحرج ضده محضر مخالفة عسكرية

فسخ عقود الاجارة المبرمة مع الرعايا الالمانيين أو الايطاليين

الامر رقم ١٠٦

العدد ١٠٦ في ٢٦ نوفمبر سنة ٤٠

عقود الاجارة المبرمة مع مستأجرين من الرعايا الالمانيين أو الايطاليين
عدا ما أبرم منها على الرعايا الايطاليين المشار اليهم في الفقرتين ١ و ٢

١ م

من المادة الاولى (٥) من الامر العسكري ٥٨ يجوز المستأجرين بموافقة الحارس العام أن يفسخوها بدون اعلان سابق وبغير تمويض من أجل الفسخ قبل الميعاد.

٢ م يلغى الامر رقم ٩٧ والمادة ١٥ من الامر رقم ٥٨ ويعتبر ما جري من فسخ عقود الايجار استنادا الى الاحكام الملغاة باطلا ما لم يكن الفسخ قد نفذ عند نشر هذا الامر

استعمال بعض الاماكن المؤجرة الى السلطات الادارية أو المعاهد في غير الأغراض المخصصة لها

الامر رقم ١٥٢

وقائع ٨٧ في ٣ يوليو سنة ١٩٤١

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وعلى المادتين ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد .

تقرر ما هو آت

١ م لا يجوز للمالك خلافا لما يتضمن عقد الايجار من أحكام - أن يطلب فسخ العقد المذكور أو مراعاة الشروط التي تضمنها والخاصة باستعمال الاماكن المؤجرة اذا اقتضت ظروف استثنائية وعلي وجه الخصوص ايواء منكوبى أو ضحايا الغارات الجوية - تخصيص

الاماكن المؤجرة الى المصالح العامة أو الهيئات البلدية والمحلية أو
المعاهد الدينية والخيرية أو معاهد التعليم لاستعمال مؤقت غير هادي
لم ينص عليه في عقد الايجار أو تضمن العقد نصا يحظره

تعد عقود الايجار المبرمة مع المصالح أو المعاهد التي تنتفع باحكام
المادة الاولى لمدد متتالية لا تزيد المدة الواحدة منها على ستة أشهر
بعد اخطار المالك بذلك بحسب كتاب موصى عليه يرسل اليه قبل انتهاء
مدة العقد بخمسة عشر يوما على الاقل

تختص لجان التقدير المشار اليها في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم
٩٦ لسنة ٣٩ المتقدم ذكره بناء على طلب ذوي الشأن بمعاينة الضرر
الذي أصاب المالك من جراء الاستعمال غير العادي للامكنة المؤجرة
لاحد المستأجرين المذكورين في المادة الاولى ولتحديد التعويضات
التي يستحق دفعها على المستأجر مالم تكن الامكنة المؤجرة قد
أعيدت الى حالتها الاولى .

كل منازعة في قرارات لجان التقدير تعرض وتنتظر وفقا لاحكام
المادة ١٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٣٩٩

ترفض كل دعوى ترفع الى القضاء خلافا للاحكام السابق ذكرها
حتى لو كان رفعها سابقا على نشر هذا الامر وفي أي حالة كانت
عليها الدعوى

فسخ عقود الإيجارة المبرمة لفصل الصيف

الامر ٦٥

وقائع ٨٧ في ٢ يوليو سنة ٤٠

والمادة الثانية من الامر ١٥٥ في ٨ يوليو سنة ٤٢

١٢

يجوز للمستأجر فسخ عقود الإجارة المبرمة قبل تاريخ نشر هذا الامر لتأجير منازل أو شقق في الاسكندرية وبورسعيد لفصل الصيف وذلك باخطار المؤجر بذلك قبل ١٥ يولييه سنة ٤٠ ويجوز اجراء هذا الإخطار بكتاب موصى عليه مع علم استلام يسلم الي مكاتب الرقابة قبل التاريخ المذكور . ويعتبر العقد المبرم لسنة قد أبرم لفصل الصيف اذا كان المستأجر متوطنا ويقيم فعلا فيا خلافاً لبل الصيف في بلد غير البلدين المذكورين .

ويترتب على فسخ الإجارة بمقتضى أحكام هذا الامر حق في التمويض قبل المستأجر اذا كان قد شغل المكان المؤجر من قبل أو اذا كان الميعاد المتفق عليه لا غل المكان سابقاً على تاريخ هذا الامر وتحدد المحاكم التمويض المذكور مع مراعاة ظروف كل حالة . على أنه لا يجوز باى حال أن يتجاوز مقدار التمويض نصف قيمة الإيجار المتفق عليه .

فإذا كان قد دفعت قيمة الإيجارة أو عربون مقدما وجب ردها
بالشروط عينها

فإذا انقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى يجري على
فسخ العقود المشار إليها في هذا الأمر أحكام القانون العام

المادة الثانية من الأمر ١٥٥

٨. يوليه سنة ١٩٤٦

تطبق أحكام الأمر رقم ٦٥ على عقود الإيجارة المبذومة لفصل الصيف
من هذا العام ويجب أن يتم الأخطار المشار إليه في الفقرة الأولى
من الأمر المذكور قبل ٢٠ يوليو سنة ٤٦

المفرقات والآلات الممرقة

والغازات السامة والأسلحة والنخائر

أوامر رقم ٢٤ المعدل بالامرين رقم ٦٣ و ٩٩

والامران رقم ٣٣ و ٣٤

بعد الاطلاع على المادة ٣٦٣ ع. والقانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ٩١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح ونظرا لان الظروف الحاضرة توجب اعادة النظر في الرخص المشار اليها في المادة ٣٦٣ ع وبحسب المسوغات المشروعة المشار اليها في المادة المذكورة كما توجب اعادة النظر في الحالات الشخصية المتصلة بحمل أو احراز الأسلحة

ونظرا من جانب آخر ، لانه من الضروري أيضا أكمال الاحكام التشريعية القائمة واحكام قوتها باصدار تشريع خاص فيما يتعلق بالمفرقات والآلات الممرقة والغازات السامة والأسلحة والنخائر وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أو سبتمبر سنة ٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية

تقرر ما هو آت

يجب على كل من يحوز أو يحجز مفرقات أو آلات ممرقة أو غازات

سامة سواء أكان ذلك بترخيص أم بغير ترخيص مهما يكن
السبب في ذلك ، أن يقدم أخطارا عنها قبل ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ الى
مركز البوليس في محل اقامته وأن يدلى بكل ما يطلب منه من
البيانات في هذا الشأن

ويجب عليه تسليمها فورا الى مندوب السلطة القائمة على اجراء
الاحكام العرفية متى طلبوا منه ذلك - وتضبط وتصادر المفرقات
والآلات المفرقة التي ترى السلطة المذكورة أن حيازتها واحرازها
(ليس له مسوغ شرعى) ولها في هذا الشأن مطلق الرأى

وتشمل عبارة المفرقات (كل مادة مفرقة أو محرقة وكل
مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك كل جهاز أو
آلة أو مادة أو شيء معد لأن يستخدم في صنعها)

وتشمل عبارة الآلات المفرقة (القنابل والقنابل اليدوية
الصغيرة وغير ذلك من الآلات المتفجرة أو المحرقة وكذلك القنابل
والسهام النارية وغيرها من الادوات المعدة لاشغال الآلة أو لاجداث
انفجار

وتشمل عبارة (الغازات السامة) الغازات الخائفة والمسيئة للدموع
وغیرها من الغازات المضرة بالصحة والمستحضرات السائلة أو الجامدة
القابلة لان تتحول الى نوع من أنواع الغازات المذكورة وكذلك
المواد المعدة لان تستخدم في صنعها

٢ م

يجب علي كل من يحوز أو يحجز ولو بمقتضي رخصة عدد الأشخاص المذكورين في المادة ٧ من القرار الصادر في ٢ يونيو سنة ١٧ أسلحة نارية غير أسلحة الصيد وأسلحة الزينة أو ذخائر مما يستعمل فيها أن يقدم عنها إخطارا قبل ١٥ مايو سنة ٤٠ في مكتب البوليس في محل إقامته وأن يدلي بكل ما يطلب منه من البيانات في هذا الشأن.

ويجب عليه أيضا أن يسلم هذه الأسلحة والذخائر فورا الى مندوب السلطة القائمة علي اجراء الاحكام العرفية متى طلبوا منه ذلك

وتشمل عبارة (أسلحة الصيد) كل سلاح ناري غير مشسخن علي أن هذه العبارة لا تشمل البنادق غير المشسخنة التي لا تطلق غير الرصاص . (هذه الفقرة بعد تعديلها بالامر ٩٩ وقائع ١٥٠ و٧ نوفمبر سنة ٤٠) ولا تشمل عبارة أسلحة الزينة الا الأسلحة الحقيقية والأسلحة الفاخرة غير المعدة للاستعمال الفعلي والتي تكون علي الاخص حلالة بالذهب والفضة أو منقوعة نقشا فنيا ولا تقل قيمتها عن عشرين جنيهًا اذا كانت بندقية أو قرينه أو بندقية قصيرة وعن ثمانية جنيهات اذا كانت ريفولقرا وعن ثلاثة جنيهات اذا كانت طينجه

٣ م

يقوم الموظفون الذين تنتدبهم السلطة القائمة علي اجراء الاحكام العرفية لهذا الغرض بمعاينة وتفتيش الاشخاص والمنازل للبحث عن

المفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة والاسلحة والذخائر التي تكون قد حيزت أو أحرزت بطريقة غير مشروعة دون التقيد بالاجراءات المنصوص عنها في قانوني تحقيق الجنايات أو أي قانون آخر

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثمانى سنوات كل من وجد بعد ١٥ مايو سنة ٤٠ حائزا أو محرزا بنفسه أو بواسطة شخص آخر مفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامة مخالفة لاحكام هذا الامر أو الاوامر التي تصدر تنفيذا له .

م ٤

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ثلاثين جنيا الى ثلماية جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من وجد بعد التاريخ المبين في الفقرة السابقة والشروط الواردة بها (حائزا أو محرزا) للأسلحة أو الذخائر المبينة بالمادة رقم ٢ (هذه بالفقرة بعد تعديلها بالامر ٦٣ وقائع رقم ٨١ مكرر في ٢٦ يونيو سنة ٤٠) وكل من استورد أو صنع أو باع أو حصل لاحد على مفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامة أو اسلحة أو ذخائر مخالفة للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن أو مخالفة لهذا الامر أو الأوامر التي تصدر تنفيذا له يعاقب بالعقوبات المبينة في احدى الفقرتين السابقتين بحسب ما اذا كان الامر متعلقا بمفرقات

أولات مفرقة أو غازات سامه أو بأسلحة وذخائر

٥٢

فيما عدا المسؤولية التي تقع على عاتق من حاز أو أحرز بنفسه - يعتبر حائزا أو محزرا بواسطة شخص آخر - كل شخص يكرن تابعه أو مستخدمه أو خادمه أو من يكون تحت سلطته مباشرة حائزا أو محزرا للمفرقات أو آلات مفرقة أو غازات سامه أو أسلحة أو ذخائر بخالفة لأحكام هذا الامر والاوامر التي تصدر تنفيذا له . وذلك الي أن يثبت حسن نيته

٦٢

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من منع باى طريقة كانت اجراء المعاينه والتفتيش المنصوص عليهما في المادة ٣ او حال دون ذلك .

وقضي الامر ٣٣ المنشور في عدد الوقائع ٥٦ في ١٩ مايو سنة ٤٠ بان علي كل من يحوز أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل فيها من المقيمين بالمحافظات وعواصم المديرية والمدن الآتية . المحلة الكبرى . كفر الزيات . زفنى . كفر الدوار . السنبلاوين المنزلة . منوف سنورس . الذين أوجب عليهم الامر المسجوى بغاليه . أن يسلموا تلك الاسلحة النارية والذخائر الى مكتب البوابيس في محل إقامتهم وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ هذا الامر .

وقضى الامر ٣٤ المنشور في عدد الوقائـم ٥٦ في ٢٩ مايو
سنة ٤٠ بتشكيل لجان بالمديريات مكونة من
المدير رئيسا وعضوية مأمور المركز وعمدة القرية . للنظر في أمر
الاسلحة الموجودة . لدي أصحابها الذين سبق أن اخطروا عنها
لتوصي ببقائها لديهم من عدمه .
وأشار الامر المذكور بان على اللجان المشار اليها تقديم توصياتها
في خلال سبعة أيام من تاريخ صدور هذا الامر الى وزارة الداخلية
(ادارة الموائج والرخص) للنظر فيها .

صورة افادة قسم قضايا الحكومة

رقم ٦٠٣ في ٢١ أكتوبر سنة ٤٠

حضرة

ردا على كتاب جزكم رقم ١٠٢٠٥ الخاص بالاحكام التى تصدرها المحاكم العسكرية فى قضايا احرار الاسلحة والتى لوحظ فيها أن بعضها ينص على المصادرة والبعض الآخر لا ينص عليها - أتشرف بأن أذكر لكم أن (الامر رقم ٢٤ لا ينص على مصادرة السلاح لان الجريمة التى انشأها ليست هى الحيازة بلا رخصة وانما هى عدم الابلاغ - وقد جعل للسلطة الادارية الحق فى ان تطلب الاسلحة المرخص بها والتى بلغ عنها كما أوجب على حائزها ان يسلمها فورا ويكون للادارة بمعد ذلك ان تحجز الاسلحة لديها ما شاءت الظروف ان تبقيا وينتهى امد الحجز على اى حال بانتهاء الاحكام العرفية

ولاشك فى انه اذا لم يبلغ عن اسلحة تم ضبطت يكون للادارة ايضا - سواء اكانت تلك الاسلحة مرخصا بها او لم تكن - ان تحجزها باعتبار الحجز من التصرفات التى ترك امرها للادارة اطلاقا - والحجز فى الحالى لا يحتاج الى حكم ويظل تصرفا مرهونا بارادة الادارة - ولم يرتب الامر رقم ٢٤ عقابا على عدم التسليم لان الادارة تستطيع الحصول على السلاح بالقوة .
على انه اذا كان السلاح غير مرخص به فتمت جريمة اخرى يكون العقاب عليها

بمقتضى المادة ٦ من قانون رقم ٨ لسنة ٩١٧ وفي هذه الحالة تكون المصادرة عقوبة محتومة بمقتضى تلك المادة او بمقتضى المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

فالحكم بالمصادرة في الجرائم التي نص عليها الامر رقم ٢٤ تجوز لان الامر المذكور لم يقض به وقد يجوز ان يحمل علي ان تلك الجرائم من الحالات التي تجوز لإقاضى فيها الحكم بالمصادرة والتي ذكرت في صدر المادة ٣٠ المتقدم ذكرها — ولكن ذلك يكون اسرا اذا كان السلاح مرخصا به وفي هذه الحالة يكفي أن تنفذ المصادرة علي أنها حجز الاسلحة الذي سبقت الاشارة اليه فاذا لم يكن مرخصا بالسلاح نفذت المصادرة طبقا للحكم .

لذلك أرى ان يصدق علي الاحكام جميعها اذ ذكرت فيه المصادرة وما لم تذكر وان يراعى في تنفيذ المصادرة التمييز والتفصيل المتقدم ذكرهما

واود في هذا الصدد ان ألقت النظر الى انه قد يكون من المستحسن عند ضبط سلاح غير مرخص به ان يحاكم المتهم بتهمة عدم الابلاغ مخالفة للامر رقم ٢٤ وبتهمة عدم الترخيص مخالفة لحكم القانون رقم ٨ لسنة ٩١٧ مما — وليس في الجمع بين التهمتين اى تنافر

ويكون في هذه الحالة الحكم بالمصادرة متعينا — وليتسنى اتمام المحاكمة علي التهمتين في قضية واحدة يحسن ان يضاف الى الجرائم التي يحاكم عليها امام المحاكم العسكرية والتي عرفها الامر رقم ٢٣ الجرائم التي نص عليها قانون رقم ٨ لسنة ١٧

ومع هذا مشروع الامر الذى يقرر تلك الاضافة
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ ر ١٠ سنة ١٩٤١

رئيس لجنة قضايا الحكومة
امضاء (عبد الحميد يدوى)

صورة خطاب قسم قضايا وزارتي الداخلية والصحة العمومية

رقم ١١٠٩ — ١٣٠ . ١ . ١٥

الاسلحة النارية

حضرة

وردت افادة سعادتك رقم ٣٣ . ١ . ٧٤ المؤرخة في ٢ فبراير سنة ١٩٤١
ويتلخص موضوعها في أن الوزارة لاحظت ان بعض المحاكم العسكرية لا تطبق
الامر العسكري رقم ٢٤ الاعلى الاسلحة النارية التي تطلق بالرصاص — اما الاسلحة
النارية التي تطلق بالخرطوش أو بالكبسول فانها تطبق عليها القانون رقم ٨ لسنة ١٧
باعتبار انها من اسلحة الصيد المستثناة من الامر رقم ٢٤ وتحكم فيها بالعقوبات التي

نص عليها القانون المذكور

ولاحظت الوزارة ان البعض الآخر من تلك المحاكم تطبق على الاسلحة التي تطلق بالخرطوش أو بالكبسول القانون رقم ٨ لسنة ١٧ والامر العسكري رقم ٢٤ مما فيطبق القانون بالنسبة للجريمة احراز السلاح بدون ترخيص وبحكم بالعقوبة المنصوص عليها في الامر العسكري .

وازاء هذا الخلاف ترغبون في معرفة رأينا فيما يتبع بصدد قضايا الاسلحة حتي يتسنى عرضها على دولة الحاكم العسكري العام للتصديق علي الاحكام الصادرة فيها وعن ذلك نلاحظ ان المادة الثانية من الامر العسكري رقم ٢٤ صريحة في استثناء اسلحة الصيد من حكمها . وقد جاءت الفقرة الثالثة من هذه المادة بتعريف سلبى لاسلحة الصيد وقد رؤي بعد ذلك الاستعاضة عن هذا التعريف السلبى بتعريف ينفي كل شك فصدر الامر العسكري رقم ٩٩ ينص علي ما يأتي :-
تشمل عبارة اسلحة الصيد كل سلاح ناري غير مششخن علي أن هذه العبارة لاتشمل البنادق غير المششخنة التي لاتطلق غير الرصاص .

وبناء على هذا النص لم يكن علي كل من يحرز سلاحا ناريا غير مششخن (مأعدا البنادق غير المششخنة التي لاتطلق غير الرصاص) ان يقدم عنها اخطارا للبوليس قبل ١٥ مايو سنة ٤٠ وبالتالي لايطبق عليهم الامر العسكري رقم ٢٤ فاذا كانوا غير مرخص لهم بها يكونون قد خالفوا احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٧ الخاص باحراز وحمل السلاح وتطبق عليهم العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون ونظرا لان الامر العسكري رقم ١٠٠ أضاف الى الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ١٧ . فتتكون المحاكم العسكرية هي المختصة بالنظر في المخالفات التي يرتكبها أصحاب الاسلحة

التي ينطبق عليها تعريف الامر رقم ٩٩ ضد هذا القانون وفي هذه الحالة لا تحكم تلك المحاكم بالعقوبة المنصوص عليها في الامر العسكري رقم ٢٤ بل بالعقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ١٧ دون غيرها .

أما اذا كان السلاح الناري لا يشمل الاستثناء الخاص بأسلحة الصيد أو أسلحة الزينة فإن عدم اخطار البوليس عنه قل ١٥ مايو سنة ٤٠ يكون الجريمة المنصوص عليها في الامر رقم ٢٤ واحرازه بدون ترخيص يكون الجريمة أخرى مما يطبق عليها القانون رقم ٨ لسنة ١٧ وفي هذه الحالة يقدم المتهم الى المحكمة العسكرية بالتهمتين ولهذه المحكمة ان تحكم بالعقوبة المقررة .

المراقبون

أمر رقم ٩٦ وقائع رقم ١٤٢ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠

استثناء من أحكام المادة ١٢ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٣ يجوز لوزير الداخلية دائماً ألا يوافق على الجهة التي يختارها المراقب وفي هذه الحالة تحدد جهة اقامة المراقب بقرار من وزير الداخلية

يجب على كل مراقب أن يتخذ مسكناً في الجهة المعينة لمراقبته فإذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ مسكناً ترى سلطة البوليس

١٢

٢٢

أنه يتعذر مراقبته فيه عينت له مكاناً يأوى اليه ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو نقطة البوليس أو منزل العمدة .

ويعتبر المكان المذكور مسكن المراقب في تطبيق أحكام القانون المقدم ذكره .

أمر رقم ١٤

وقائم ٥ في ١٣ يناير سنة ١٩٤١

١ م يجوز لوزير الداخلية بقدر يصدره ان يقرر وضع الاشخاص الذين يرى فيهم خطراً على الامن العام تحت مراقبة البوليس للمدة التي التي يحددها في قراره

٢ م تسرى على هذه المراقبة احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩١٣ واحكام الامر العسكري رقم ٩٦ الصادر في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠

الامر رقم ١١٢ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠
بشأن تنظيم الادارة بمعقل الطور

قضى هذا الامر بعدم قبول اي شخص في محل الاعتقال إلا بناء على امر

كتابى صادر من وزير الداخلية وتفتيش المعتقل والسكشاف عليه طبيا عند استلامه مع عمل ملف لكل معتقل ونظام الحراسة في مكان الاعتقال والاجراءات الصحية اللازمة لمنع انتشار الامراض الوبائية وغذاء المعتقلين وملابسهم واموالهم وتشغيل المعتقلين والنظام التأديبي لهم والافراج عنهم والاغذية التى تصرف لهم

اما مراسلات المعتقلين : فلا يجوز للمعتقل ان يرسل اقاربه او اصدقاءه الا بعد تصريح خاص من قمندان المعتقل ويرخص للمعتقلين ان يتسلموا طرود بريد تحتوي على مواد غذائية او ملابس وتسلم الطرود لاصحابها بايصال بعد فحصها بمعرفة القمندان .

وجوز السماح للمعتقلين في حالة الاستعجال المعترف بها ان يرسلوا رسائل برقية نظير دفع الرسوم العادية

ولا يصرح لاي زائر الدخول في محل الاعتقال الا بعد اخذ اسمه ودرجة قرابته او علاقته بالمعتقل واذا اشتبه القمندان في امر زائر جاز له ان يأمر بتفتيشه فاذا أبى كان له حق منعه من الدخول .

وكذلك يجوز له ان يأمر بتفتيش الزائرين عند خروجهم .

تذبيـه

منشور بـعدد الوقائع ٤٥ في ٥ أبريل سنة ١٩٤١

في الظروف الحالية قد يعمد بعض الاشخاص الى الرويح علنا لـاخبار كاذبة عن العمليات الحربية في مصر أو في غيرها من البلاد أو الي اذاعة معلومات سرية عن تلك العمليات أو الي نشر اشاعات أو الي القاء أقوال من شأنها احدث الذعر أو اضعاف الحالة للصوية الملائمة

وفي أغلب الاحوال تقع هذه الاعمال تحت طائلة القوانين الجنائية وتكون محاكمة مرتكبيها أمام المحاكم العسكرية غير أن الحاكم العسكري العام يود أن ينبه الجمهور الى أنه قد قرر أن الاشخاص الذين تصدر منهم الاعمال المتقدم ذكرها سيـعتبرون مشتبها فيهم كما قرر بمقتضي السلطات المخولة له بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ انهم سيـعتقلون في معسكر على سبيل اتقاء شرهم وذلك مع عدم الاخلال بما يمكن ان يتخذ قبلهم من محاكمة جنائية.

الحاكم العسكري العام

التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة الاضرار الناجمة عن الحرب

أمر رقم ١٠٣ ف ٢٤٦-١١-٤٠	اعانة منكوبي الغارات (الغني بالامر رقم ١٤٨)
» » ١٣٢ ف ١٤-٤-٤١	معاينة الاضرار الناجمة عن الحرب (الغني بالامر ١٤٨)
٤١٦-٢٤٦-١٤٨	التدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات ومعاينة
	أضرار الحرب (عام) للمديريات والمحافظات
١٥٠ ف ٢٨-٦-٤١	إتدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي الغارات باسكندرية
١٨٩ ف ٢٨-١٠-٤١	إتدابير التي تتخذ لاعانة منكوبي منطقة القنال
١٩٥ ف ٣-١١-٤١	الاقراءات التي يقدمها منكوبي الغارات للسلطة
	المختصة للحصول على نفقة

الامر ١٢٨

وقائع ٢٤ يونيو سنة ٤٠

ملحوظة : هذا الامر عام للمديريات والمحافظات عدا الاسكندرية والقنال

تشأ لجنة في كل منطقة وفي كل مديرية وتشكل من :

المحافظ أو المدير رئيسا : وعصرويه كل من حضرات

عضو من النيابة العمومية ومندوب عن وزارة الاشغال أو مندوب وزارة الصحة العمومية في حالة الاصابات التي تلحق بالنفس - واثنان من الاعيان يعينهما المحافظ أو المدير .

ويستبدل بأحد الاعيان في لجان محافظات القنال والسويس وسيناء مندوب عن شركة قنال السويس في الحالات التي تلحق فيها اضرار بهذه الشركة .
وفيما يختص بلجان المحافظات التابعة لمصلحة الحدود يستعاض عن عضو النيابة بضابط قضائي وعن مندوب وزارة الاشغال العمومية بمندوب عن مصلحة الاشغال العسكرية

م ٢ تختص اللجان المشار اليها في المادة السابقة .

أولاً : بتقديم اقتراحات الى السلطة المختصة عن الوسائل العاجلة الواجب اتخاذها لايواء وعلاج واطعام منكوبي الغارات وأسرههم . وتقدير قيمة الاعانة التي ترى صرفها اليهم . وتوزيع ما يتجمع لديها من المبالغ والاعانات والتبرعات المخصصة لهذا الغرض .

ثانياً : معانة الاضرار التي تقع على النفس او المال والناشئة عن الحرب وذلك بناء على طلب ذوي الشأن

ومحذر عن كل معانة محضر . ويحفظ محاضر المعاينات بمكاتب المحافظة او المديرية التي وقعت فيها الحوادث

ولا يترتب علي هذه المعاينات اية نتيجة لازمة فيما يتعلق باحتيال قيام الحق في التعويض عن الضرر الذي وقع .

- ٣ م الغيت بالامر ١٥٨
- ٤ م يلغى الامران رقم ١٠٣ و ١٣١ المتقدم ذكرهما .

أمر رقم ١٥٠

الوقائع ٨٣ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤١ .

ملحوظة : هذا الامر خاص بالاسكندرية انظر الامر العسكري رقم ١٤٨ ص ١٢٢

- ١ م فيما يختص بمنطقة الاسكندرية يخول الحاكم العسكري لهذه المنطقة الحق في تشكيل العدد اللازم من اللجان المنصوص عنها في الامر ١٤٨ بحسب ما تقتضيه أحوال المنطقة المذكورة
- ٢ م يكون تشكيل هذه اللجان كما يأتي

المحافظ او وكيله او من ينتدبه المحافظ لهذا الغرض . رئيسا
عضو من النيابة العمومية . مهندس من وزارة الاشغال العمومية
او المجلس البلدي او مندوب من وزارة الصحة العمومية او المجلس
البلدي في حالة الاصابات التي تتحق بالنفس
اثنان من الاعيان يعينهما المحافظ .

- ٣ م يكون لهذه اللجان جميع الاختصاصات المبينة في المادة ٢ من الامر

بنك الكريدي ليونيه
(CREDIT LYONNAIS)

تأسس سنة ١٨٦٣

وكيلات القطر المصري تحت ادارة مركز البنك بلندن

الاسكندرية القاهرة وفرع الموسى بور سعيد

س ت ١٢٦ س ت ٢٣٦١ س ت ٣١١ انفصال

جميع أعمال البنوك

خزائن للايجار بتوكيلي القاهرة وبو رسعيد

مصنع شكولاته وحلويات

يوسف وموريس ليفي

١٠٦ شارع الخديوى الاول - تلغراف ٢٥٤٢٦ اسكندرية

مستيك او لاكى وتوفى وحلويات

وشكولاته وكرملات

(معامله حسنه واسعار رخيصه)

بنك الاراضى المصري

شركه مساهمه مركزها بالاسكندرية

يسلف بنك الاراضى المصري

يرهن اطلاق زراعيه او عقاريه منيه لمدد طويله او قصيره

يقبل شراء ديون مضمونه برهن عقارى

يقبل ودائع بفوائد او بدون فوائد

يبيع اطلاقا مع تسيلات فى سداد الثمن

شالون محمد الجوده

٢٠ شارع شريف باشا - ١٩ شارع توفيق باشا

بالاسكندرية

المحلات ذات التشكيمات المنتقاة والمشهورة

بجوده بضائعها التى لاتقارن

فرع القاهرة : شارع قصر النيل بمقابلة الجوهريه

لجنة تدبير النفقات لنصكروني الثارات والهجرة

راجع الامر العسكري ١٩٥ للتشور بالصفحة ١٣٥

اسم طالب النفقة ومناسته وعمل اقامته الاصلي قبل بوبنه سنة ٤١ ومقراته الحالي _____

جنسية وديانته وعمره _____

ايراده الصافي قبل الثارات الجبرية، وايراده الحالي _____

جدول بيانات خاصة بمن يمولهم

الاسم	الصلة	ذكر	السن	المناطة	البيانات	معاريف الأسرة واسمها	معلومات معينة

جملول خاص بالممتلكات والرهون والاختصاصات واقساط الدين القائمة وغير ذلك

موقع العقار ومقره	مساحة	تاريخ	قيمتة	البيانات	معاريف الأسرة واسمها	معلومات معينة

ميزانية الطالب

الارزاد السوي	للمعروفات	للمعروفات
مبلغ	مبلغ	مبلغ
مبلغ	مبلغ	مبلغ

نوعها وسببها وبيان الاضرار

تاريخ النكسة

بيانات اضافية يرغب الطالب في ابدائها

اقرار الطالب بوجوب البلاغ اللجنة قورا اذا طرأ على حالته اعادة أي تعديل

التاريخ

للقضاء عي هذا

ما ن جميع ما توصل من البيانات صحيح ونخت مسؤوليتها

مصدق رئيسها لصحة التوقيع وبان مرتب كل منها لا يقل عن عشرة جنيهات شهريا

تصديق شيخ الحارة فصحة بيانات

امضاء او خاتم تصديق مأمور القسم بصحة البيانات

امضاء الطالب او خاتم

الحكومة المصرية ببيدها

امضاء

توقيع

خاتم المصلحة

بمدير الادارة

امضاء الخاتم الرسمي

رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ٩٤١

أمر ١٨٩

وقائع ١٥١ في ٢٨ أكتوبر سنة ٩٤١

هذا الامر خاص بمنطقة القنال

- ١ م فيما يختص بمنطقة القنال يخول الحاكم العسكري لمنطقة القنال الحق في تشكيل العدد اللازم من اللجان المنصوص عنها في الامر رقم ١٤٨ بحسب ما تقتضيه احوال المنطقة المذكورة
- ٢ م يكون تشكيل هذه اللجان كما يأتي

المحافظ او وكيله او من ينتدبه لهذا الغرض رئيسا
عضو من النيابة العمومية . مهندس من وزارة الاشغال او
مندوب من وزارة الصحة العمومية في حالة الاصابات التي تلحق
بالنفس - اثنان من الاعيان .

- ٣ م يكون لهذه اللجان جميع الاختصاصات المبينة في المادة ٢ من الامر
١٤٨ الصادر بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ٩٤١

وبتاريخ ١٥ يوليو سنة ٩٤١ انشاء لجان لتقدير نفقه شهرية تصرف

الى من فقدوا موارد على أن يكون ذلك في حدود ضيقه وتراعى فيها الضرورات القوية .

قرار وزارى

نحن عبد القوي احمد باشا وزير الوقاية

بناء على قرار مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة يوم ١٥ يوليو سنة ٤١ بشأن الموافقة على انشاء لجان لتقدير نفقة شهرية تصرف لمن فقدوا موارد على أن يكون ذلك في حدود ضيقة وتراعى فيها الضرورات القوية

تؤلف لجنة بمدينة اسكندرية من

حضرة صاحب السعادة احمد كامل باشا مدير عام البلدية رئيسا

حضرة صاحب السعادة محمد فرغلي باشا عضو البلدية (

حضرة الاستاذ محمد عبد السلام افندي عضو البلدية) أعضاء

حضرة صالح بكتاش افندي مدير مصلحة الضرائب باسكندرية .

حضرة محمد عبد الحكيم افندي رئيس قلم بايرادات البلدية سكرتيرا

وتختص هذه اللجنة بتقدير نفقة تصرف الى من فقدوا موارد بسبب

الغارات وما تلاها من هجرة على أن يكون ذلك في حدود ضيقة تراعى في تقديرها

الضرورات القوية وتبعا للقواعد الواردة بالمذكرة المرافقة لقرارنا هذا

تقدم اللجنة توصياتها لوزارة الوفاية لأقرارها .
٦ أغسطس سنة ٩٤١

وزير الوفاية

مذكرة ايضاحية

عن القواعد التي تتبع في تقدير النفقة التي تدفع

لمن انقطعت أسباب رزقه

بذلك الحكومة كل ما تستطيع لتخفيف ويلات المذكوين أثر الفارات
الجوية بمدينة الاسكندرية وما زالت ماضية في هذا السبيل علي أنها قصرت
معاونتها على الذين أصابتهم النكبة في أموالهم بهدم مبانيهم أو في أجسامهم بالاصابات
التي تترك عاهات مستديمة أو غير ذلك ممن تتناولهم المعونة بعد تقدير الاضرار
بمعرفة اللجان المشكلة لهذا الغرض وتقدير قيمة العون المالى لهؤلاء المصابين .
على أنه ثبت وجود طائفة أخرى من أهالى المدينة عدا من ذكروا قد نكبوا
في مصادر عيشهم وانقطعت أسباب رزقهم واليهم انجبت أنظار الحكومة وصحت
نيتها على مد يد المعونة لهم بالقدر الذى يمكنهم من الوقوف على اقدامهم والسير
بأعمالهم وإن كان في حدود أضيق مما اعتادوه في وقت الحياة العادية . ولكن لا
لا يدرك كله لا يترك كله

لذلك وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٥ يوليو سنة ١٩٤١ على تكوين
لجان في البلاد المعرضة للخطر لتقدير هذه النفقة علي أن الامر الواقع الآن دل على
أن لجنة الاسكندرية ستكون الوحيدة من بين هاتيك اللجان التي ستباشر فوراً
عملها وتؤدي مأموريته

ورغبة في تسيق هذه العملية وضبطها رأينا وضع الامثلة واستخراج القواعد التي
 تكون بمثابة دستور للجان تجري عليه ما أمكن على أن يلحق بهذه القواعد التغيير
 من وقت لآخر تبعاً للتجارب التي تكسبها بعد مزاولة العمل والخبرة تكفل إرشادنا
 إلى مواطن الضعف فيها نكون رسمناه لأنفسنا من قواعد
 ومن جهة أخرى لتحديد مواقفنا المطالب من وقت لآخر حتى نفتأ كبرهنا إلى
 أن نعمل في دائرة قدرية الخزانة العامة .

يخرج من نطاق المرسوم هذه النفقة الشهرية .

كل عامل يكسب عيشه اليومي بعرق جبينه مهما كانت لادرجته ومركزه
 الاجتماعي ويشمل ذلك كل رجل أو امرأة يتقاضى مرسوماً أو مكافأة من
 خزانة الدولة أو من وزارة الأوقاف وكذلك كل شخص يعمل وماتر إلى استيفاء
 في الشركات والذوات التجارية والصناعية وغيرها من الأعمال الحرة .

٢ - كل شخص ثبت أن له مولوداً متعددة انقطع أحدها وما زال غير متعده
 بما يحتاجه أو ببعض ما يحتاجه مثلاً موظف بالمعاش يتقاضى ٣٠ جنيه شهرياً من
 الخزانة العامة وكان له بيتان بالاسكندرية هاجر سلكهما وكان يدر أن عليه
 ٥ جنيه شهرياً

السمال في حاله من قبلنا في خزانة محتاج في ١٠ كاه - لمصلحة قاع له ايه
 شخص آخر عليك عذرة خلت وأرضاً زراعية لأزالت تدبر عليه أخلاف الزرق
 مثل هؤلاء يجب إخراجهم من دائرة النفقة في رخصاً مخرجهم فقط في حتملاً وفقاً

وتصح النفقة : -

١ - لطالب في الطب كان يعيش مع والدته وثلاث شقيقات صغار معتمداً على
 ايجار منزل أو منزلين يدران على الأسرة ٣٠ جنيتها في الشهر . وخلت المنازل بسبب
 الهجرة - مثل هذه الأسرة يجب لها النفقة التي يزيد قدرها أو يقل تبعاً لعدد
 أفراد الأسرة على أن لا يصل مقدارها بآية حال إلا إلى نسبة مئوية معينة مما كان
 يصل للعائلة من دخلها العادي وعليها أن تكيف حياتها في حدود الظروف
 الجديدة .

٢ - لرجل كان يملك خمس عمارات سقطت بفعل القنابل وتصدعت فنسف أربع
 عمارات منها ولم ينج إلا الخامسة كانت الأربع عمارات خالية الرهن والخامسة الباقية
 هي المرهونة وخت بسبب الهجرة هي الأخرى - أمر نادر ولكنه واقع ويصلح
 لأن يكون مثلاً يضرب للرجل السوء الحظ يتابعه التمسك من شارع لآخر - أن
 أقصى ما ينال مثله ٣٠٠ ج وهو الحد الأقصى للتعويض طبقاً للأوامر العسكرية القائمة
 ولكن حالته مع شذوذها صالحة لتدخل الحكومة مع البنك الرهن مثلاً . أو بتقريب
 نفقة لا ترد أو ترد عند الميسرة

ومن الطبيعي - أن حصر الحالات - التي لا يصح عندها تقرير النفقة أو نجب
 فيها محاولة مستحيلة - والامر في جملة لا يخرج عن التقدير الشخصي والدوق العام
 بعد بحث كل حالة بحثاً جدياً يقوم على ركنين . مصلحة الخزانة من جهة ومصلحة
 الفرد المستحق نفقه من جهة أخرى في الحدود التي تكفل له حياة مادية متواضعة

وكرامه الدينية حول دون الاستجداء ومد اليد للغير .

وننتقل الآن الى بيان الاجراءات التي نرى اتباعها : —

يقدم الطالب الطلاب (على الاورنيك المنشور في الصفحة التالية) مشفوعا بكافة البيانات التي تعين شخصيته وعمره ودينه وجنسيته وصناعته وعمله قبل يونيه سنة ٤١ وبعده وأملاكه بالتفصيل منقولاً وعقاراً ومواقع العقار بالاسكندرية أو غيرها من بلاد القطر والرهون والديون التي له أو عليه وبالجملة كل ما يساعد اللجنة على معرفة شخصية الطالب ومركزه الاجتماعي ويقر بصحة البيانات المذكورة شيخ الحارة ومأمور القسم التابع له أو اثنان من موظفي الحكومة للداعين ولا يقل مرتب كل منهما عن عشرة جنيهات شهرياً .

وفي حالة ما اذا كان الطالب مهاجراً فعليه أن يقدم هذه البيانات للمحافظة أو المدير الذي يقيم في دائرة اختصاصه على أن يحولها للجنة الاسكندرية . وللجنة الحق في استدعاء طالب النفقة لاستكمال البيانات أو التحقق من صحة ما قدمه لها أو لتقديم مستندات أو لاي سبب آخر . كما للجنة أن تسهل له سبيل الحضور ولو على حساب الدولة فيما لو كان من المهاجرين . ولا يصح التوكيل الا بعذر شرعي مانع من الحركة وشهادة الطبيب المعالج وطبيب القسم أو المركز المختص .

وعلى اللجنة أن تحقق ما جاء في بيانات طالب النفقة وتناقشه فيها وترجع إلى
ما في البلدية من مراجع كما لها أن تطلب ما تحت يده من مستندات ترى ضرورة
الاطلاع عليها للاستعانة بها في تكوين رأي صحيح عن حالة الطالب .

وبعد أن توصي اللجنة بما تراه في كل حالة ترسل المصلحة الوقاية الملف
إلى الخاضع بالحالة المذكورة وعلى حضرة مدير عام المصلحة تقديم الملف المذكور مشقوعا
برأيه على توصيات اللجنة وذلك لصدور القرار النهائي .



الاقارات التي يقدمها من كوابل الفرائد الجوية للسلطة المختصة
للحصول على نفقة أو اعانة

اللائحة رقم ١٠٠

الوقائع ٥٩ في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩

١ م

يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين
جنيها كل من قدم للجان تقدير النفقات الشهرية المشكلة أو التي
تتمتع كل تطبيقا لقرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره بإانات كاذبة
عن حالته المدنية والمالية للوصول الى تقدير نفقة شهرية أو اعانة
بغير حق. ويسند الى عشرة من سبق التظلمات الجوية ويعاقب بنفس
العقوبات كل من صادق على تلك البيانات وهو عالم بكنبها
وتكون العقوبة في الحالتين السابقتين الحبس وغرامة لا تزيد
على خمسين جنيها أو احدي هاتين العقوبتين اذا ترتب على تقديم
تلك البيانات الاحتيال. فعلا الى النفاذ. والاعانة وذلك كله مع
عدم الاخلال بحق الامانة في الرجوع بما صرفته بسبب تلك
البيانات على احياء الانقراض ومن اصطلح عليه ولضامنين.

المحلات العامة

مواعيد اغلاق المحلات العمومية في القرى . بيوت العاهرات . المشروبات
الروحية ومواعيد بيعها في محال القطر . وفي الاسكندرية وبور سعيد . الفنادق
والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة . محال بيع الحلويات والاشربة المثالجة
أو غير المثالجة . اعلان الاسعار .

اغلاق المحلات العمومية في القرى

الامر رقم ٨١ - الوقائع رقم ١١٥ في ٢٥ أغسطس - سنة ١٩٤٠

١ م يجب علي أصحاب المحلات العمومية في القرى أن يغلقوا هذه

المحلات ابتداء من الساعة العاشرة مساء

ويكون مستغل المحل العمومي ومديره ومباشر أعماله مسئولين
معا عن أية مخالفة لهذا الامر .

٢ م كل من يخالف أحكام هذا الامر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على

خمس عشرة يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين
العقوبتين

بيوت العاهرات

الامر رقم ١٠١ وقائع ١٥٠ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠

استثناء من لأئحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ٩٠٥ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يفتح أو يدير بيوتا للعاهرات في الجهات التي لا يوجد بها أخطاء يكون المحافظ أو المدير قد عينها لهذا الغرض وفقا لنص المادة ٢ من اللائحة السابق ذكرها أو في جهة تكون هذه الأخطاء قد الغيت فيها

وتطبق على الحالات المذكورة في الفقرة السابقة احكام لأئحة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ السابقة الذكر غير ما كان منها خاصا بتعليم بيوت العاهرات حين تكون مفتوحة في الأخطاء المعينة لهذا الغرض

الزلاء في السنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة

من افراد القوات المصرية والبريطانية

الامر ١٦٩

وقائع ١٩٩ في ٧ سبتمبر سنة ٩٤١

مادة وحيدة يجب على مستغلي الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة

وما يماثلها من الاماكن المعدة لاجل الاستقبال من الزلاء عندما يكون
الزئيل أحد أفراد قوات الجيش المصري أو القوات البريطانية ابراز تذكرة اثبات
الشخصية وعليهم في هذه الحالة أن يشتموا في الإقرار المعد لهذا الغرض أدا البيانات
المطلوبة اليه في المادة ٢٢٣ من القانون رقم ١٣٨ المتعلق بالمتقدمات كركه بلقم وتاريخ
بذلك لصكها لها الشخصية فاذ لم تكن على كل التواريخ المتقدمة ذكرها تذكرة شخصية
لوجبضاً اليها تبذلها في السفر والخطوات الدولية لتعذر هذا العمل في التخلي

تتضمن الملحق

قصر بيم المشروبات الروحية

على الأوقات معينة بالقطر عدداً من كندرية وبوينا

الامر رقم ١٥٣ في ٨ يوليو سنة ١٩٤١ المعدل بالامر ٨٨ في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤١

القطر اجميعه عدداً من كندرية وبوينا

١٢

لا يجوز في المحال العموم تقديم مشروبات روحية أو مخمرة
للجمهور في غير المواعيد الآتية

من الساعة الثانية عشر ظهراً الى الساعة الثانية والنصف بعد
الظهر ثم من الساعة الثالثة عشر الى الساعة الثانية عشر والنصف
بعد الظهر يومنا لليل

٢م

بمعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامه لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لغاية عشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .
يكون مستغل المحل العمومي ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن أي مخالفة لهذا الامر
وإذا أثبت أحدهم أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبه لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامه

بيع المشروبات الروحية باسكندرية وبور سعيد
الامر ٢٠٨ — الوقائع ١٨٠ في ١٧ ديسمبر سنة ٩٤٦

١م

استثناء من احكام المادة الاولى من الامر ١٥٣ السالف الذكركون
المواعيد التي يجوز فيها للمحال العمومية تقديم المشروبات الروحية
أو الخمرة للجُمهور في مدينتي اسكندرية وبور سعيد كما يأتي :-
من الساعة الثانية عشر ظهرا الى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر
ثم من الساعة الخامسة مساء الى الساعة الثانية عشرة (نصف الليل)

أمر عن نشرى رقم ١٦٢

المعدل بالامر ٢١٢ في ٢٢ . ١٢ . ٤١

(نشر في الوقائع المصرية العدد ١٠٦ — ٧ أغسطس سنة ٩٤١)

١ م لا يجوز أن تطلق على المشروبات الروحية تسميات شمبانا
Champagne وكونياك *Cognac* وتوكي *Tokay* وبورث *Port*
 وهوك *Hock* وشيرى *Sherry* ومادير *Madère* وملجا *Malaga*
 أو بورجونى *Bourgogne* وبوردو *Bordeaux* وغيرها من التسميات
 الإقليمية الخاصة بالمنتجات النبذية الا اذا كانت واردة من هذه
 الجهات مصحوبة بشهادة تدل على المصدر .
 ٢ م يحظر بيع المشروبات الروحية المقطرة أو المخمرة أو عرضها للبيع
 أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لمواصفاتها وتركيبها
 الطبيعي الاصلى .

٣ م المشروبات المبيته فيما بعد يجب علاوه على ما ذكر في المادة
 السابقة . أن تكون مطابقة في وصفها ومحتوياتها وتركيبها لما
 هو مبين في تعريف كل منها كما يلي :

(١) النبيذ : هو المشروب الكحول الناتج من التخمير الكحولى

الطبيعى للعنب الغض أو الجاف (الزبيب) وعصيرها ويجب أن يكون خاليا من الرأحة والطعم الخليء وخاليا من المواد الحافظة والغريبة والضارة بالصحة ماعدا ثانى أكسيد الكبريت وأملاحه بشرط ألا يزيد مقدار ثانى أكسيد الكبريت عن مائه مليون جرام فى اللتر ومجموع لماثى أكسيد الكبريت الجمر وأملاحه عن ٤٠٠ مليون جرام فى اللتر . كما يجب الا يزيد مقدار الحموضة الطيارة فى النبيذ عن ٢ جرام محسوبة كحامض الخليك فى اللتر ولا كمية النحاس به عن عشرة مليون جرامات فى اللتر . ويجب ألا يقل مقدار الكحول فى النبيذ عن ٧ فى المائة بالحجم ولا يزيد عن ١٦ فى المائة بالحجم

وتطلق تسمية « نبيذ حلو » على المشروب الكحول الناتج من عصير العنب الغض أو الجاف الاخذ فى التخمر والمعد للاستهلاك وتقتصر عبارة (نبيذ فوار) على النبيذ الذى تتج فورانه باعادة التخمر له داخل اثناء محكم القفل سواء أكان ذلك التخمر ذاتيا أم أجري على طريقة شيمانيا .

واذا ن فوران النبيذ ناتجا من اضافة ثانى أكسيد الكربون النقي فتطلق عليه عبارة نبيذ غازي *Vin gazeux* أو عبارة نبيذ فوار باضافة ثانى أكسيد الكربون النقي .

ويجب أن يكتب على أوعية النبيذ ما يدل على أنه ناتج من

العنب الغض أو العنب الجاف (الزبيب)

والمواصفات المتقدم ذكرها تنطبق من حيث المواد الحافظة
والمواد الضارة بالصحة على أنواع الانبذة المشار اليها في البنود
٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة .

(٢) النبيذ الكحولى *Vin de liqueur* هو المشروب الناتج
من تخمير عصير العنب الغض أو الجاف سواء كان نيتاً أو مطبوخاً
مركزاً أم غير مركزاً أم مضافاً إليه كحول قبل أو بعد
التخمير أو أثنائه بشرط ألا تقل كمية الكحول عن ١٥ درجة
و ألا تزيد كمية الكحول المضافة في كل الاحوال عن السمية
اللازمة لرفع درجة النبيذ الكحولى الى أكثر من ٢٣ درجة

(٣) نبيذ التفاح *Cidre* : يجب أن يكون ناتجاً من تخمير
والا يقل مقدار الكحول فيه عن ٣ في المائة بالحجم ولا تزيد
المخروضة الطيارة عن ٣ جرام محسوبة كعامض الخليك في اللتر .
وإذا كان أساس تخمير المشروب فاكهة من نوع آخر غير
التفاح فتطلق عليه التسميات الآتية حسب الاحوال .

نبيذ البلح .

نبيذ الكثرى .

نبيذ الخوخ

(٤) القرموت *Vermouth* والابر تيف المجهز على قاعدة النبيذ *Apéritif à base de vin* تطلق على المشروبات التي لا تزيد درجة الكحول فيها على ٢٣ درجة وتكون محتوية على ٨٠ في المائة على الاقل من نبيذ كحولى أو من عصير العنب أو من نبيذ عادى محتو على الاقل على عشر درجات من الكحول

(٥) عرق العنب *Eau de vie de vin ou Brandy* أوبراندى : هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ على شرط الا يفقده التقطير خواصه النسيذية ولا يقل مقدار الكحول به بالحجم عن ٣٨ في المائة وأن يكون خاليا من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة .

واذا كان اساس تحضير هذا المشروب فاكهه من نوع آخر غير العنب تطلق عليه التسميات الاتيه حسب الاحوال :

<i>Eau de vie de cidre</i>	عرق التفاح
„ „ „ „ <i>prunes</i>	» الخوخ
„ „ „ „ <i>poire</i>	» الكزري
„ „ „ „ <i>de marc de raisin</i>	» قفل العنب
„ „ „ „ <i>de dettes</i>	» البلع

ويجب الا يقل مقدار الكحول من عرق البلع عن ٣٠ في المائة بالحجم .

(٦) الروم / *Rhum*] هو المشروب الكحولى الناتج من

تحضير عصير القصب أو العسل الأسود ثم تقطيره على شرط ألا يفقده التقطير خواصه قبل التقطير ويجب ألا يقل مقدار الكحول به عن ٤٣ في المائة بالحجم ويجب أن يكون خالياً من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة

(٧) البيرة : هو المشروب الكحولي الغازي الناتج من تخمير المولت الناتج من الشعير النقي أو المضاف إليه الأرز والسكر بنسبة لا تزيد على ٣٥ في المائة وزهرة حشيشة الدينار وخيرة البيرة والمياه يعتبر من أنواع البيرة المتنوعة طبقاً للمادة الثانية من هذا الأمر كل نوع يخالف ما يأتي :

(أ) بيرة خفيفة . وهي التي لا يقل مقدار نقيعها الاصلى عن ٩ في المائة بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٢ وربع في المائة بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٥٠ في المائة ولا يقل وزنها النوعي قبل التخمير عن ٣٦٣ ر ١

(ب) بيرة متوسطة أو ما تسمى بيرة التصدير أو الحفظ *Export Beer* أو غير المعلن عن نوعها : ويجب أن لا يقل مقدار نقيعها الاصلى عن ١٢ في المائة بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٣ في المائة بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٥٠ في المائة ولا يقل وزنها النوعي قبل التخمير عن ٤٨٨ ر ٢

(ج) بيرة قوية وهي معروفة باسم *Double Malt* : ويجب ألا

يقل مقدار نقيعها الاصلى عن ١٦ في المايه بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٣ ونصف في المايه بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٤٤ في المايه ولا يقل وزنها النوعي قبل التخمير عن ١٠٠٠٠٠٠٠

ويجب ايضاح نوع البيرة علي البطاقات أو الاوعية .

وعلي العموم يجب أن تكون البيرة ذات طعم ورائحة طبيعيين مقبولين وخالية من الزوائج والمواد الغريبة وكذا من العكارة والرواسب والمواد المعلقة .

ولا يجوز ان تحتوي البيرة على اى مادة حافظة سوى ثانى اوكسيد الكبريت بشرط الا تزيد نسبة ما يوجد منه عن ٧٠ ملليجراما في اللتر ، كما يجب ان تكون البيرة خالية من المعادن السامة وان تكون خالية من السكرين والصابونين بانواعه او اية مادة اخرى ضارة بالصحة او غريبة .

(٨) الجن *Gin* وهو المشروب الناتج من تقطير حبوب الغلال المهروسة مضافا اليها المادة السكرية الناتجة من تخمير الشعير المذبت ووهطى له نكهة خاصة باعادة تقطيره مع ثمر العرعر *Juniper Berries* و مواد عشبية أخرى ولا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ في المايه بالحجم .

(٩) الجنيفر *Génifère* هو المشروب الناتج من تقطير عصير

مختصر من القمح أو الشعير أو الشوفان مع نمر العرعر ولا يقل مقدار الكحول عن ٤٢ في المائة بالحجم

(١٠) الوسكى : *Whisky* هو المشروب الكحولي الناتج من تخمير نقيع الغلال ثم تقطيره على شرط ألا يقدده التقطير خواصه قبل التقطير . ويجب ان يكون كل نوع مطابقا لخواصه وتركيبه والا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٠ في المائة بالحجم وان يكون خاليا من المواد الحافظة او الغريبة او الضارة بالصحة .

(١١) الزيب *Zibib* والاوزو *Ouzo* هو المشروب الكحولي الناتج من تقطير النبيذ مع الينسون ويجب الا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٥ في المائة بالحجم .

(١٢) المستكة *Masticha* هو المشروب الكحولي الناتج من تقطير النبيذ مع الينسون والمستكة ، ويجب الا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٠ في المائة بالحجم .

وعبارة مستكة كيو *Mastic de Chio* تطلق على المشروب الوارد من جزيرة كيو .

تطلق تسمية (طافيا) على المشروبات الروحية التي لا تقل درجة الكحول فيها عن ٣٠ في المائة بالحجم والتي تخمر عن طريق مزج الكحول النقي بالماء والالوان والخلطات او الأرواح النقية غير الضارة بالصحة على الا تضاف اليها مواد من شأنها ان تعطي

المشروب خواص المشروب الطبيعي بقصد تضليل التحليل .
ولا يجوز ان تطلق على هذه المشروبات اي تسمية اخرى
خلاف عبارة (طافيا) ويجب ان تردف التسمية بالبيان الآتي :
(مشروب اصطناعي محضر من الكحول الصناعي والماء ولون
وأرواح »

ويجوز ان تضاف اليها كمية من عرق العنب / Brandy / لا تقل عن
٣٠ في المائة ولا تزيد عن ٣٥ في المائة وفي هذه الحالة يجوز
ان يضاف الي البيان ما يدل على اضافة « عرق العنب » اليها مع
ضرورة ذكر النسبة الداخلة في تركيبها .

ويجب ان يذكر على اوعية تلك المشروبات بيان بدرجةها
الكحولية . »

لا يجوز أن يستعمل في تلوين المشروبات الكحولية المنصوص عليها
في هذا الامر سوي الكرمل (السكر المحروق) .

على أنه يجوز باذن من وزير التجارة والصناعة وموافقة وزارة
الصحة العمومية استعمال مواد ملونة أخرى بالنسبة لبعض المشروبات
لا يجوز أن يزيد مقدار الزرنيخ في المشروبات المنصوص عليها في
هذا الامر عن ٢١ مليجرام في اللتر . ماعدا التبييض فيجوز أن
يحتوى على كمية من الزرنيخ لا تزيد عن ١ مليجرام واحد في اللتر .

المحلات التي تباع أى نوع من أنواع المشروبات الاصطناعية التي

٥٦

٦٢

٧٢

يطلق عليها اسم « طافيا » وهي المشار إليها في المادة الرابعة يجب أن يوضع في مكان ظاهر بها اعلان يدل على بيع تلك المشروبات وذلك بالـ كيفية التي يقررها وزير التجارة والصناعة

٨ م

يحظر علي المحلات العمومية بكافة أنواعها ، التي تبيع مشروبات روحية طبيعية مقطرة بالقطاعي (بالكاس) وكذلك المحلات التجارية التي تبيع الخمر من أوعية مفتوحة أن تبيع ، في نفس المحل ، أو تعرض للبيع أو تحوز لاي سبب كان ، المشروبات الاصطناعية المشار إليها في المادة الرابعة .

٩ م

لا يجوز بيع المشروبات المشار إليها في هذا الامر أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع مالم تحمل أوعيتها بيانا بالتسميات الخاصة بها طبقا لما هو مبين في الامر المذكور مع بيان بمجه الإنتاج وغير ذلك من البيانات الاخرى التي يقرر وزير التجارة والصناعة وضعها بقرار يصدره مشتمل على كيفية وضع هذه البيانات

ويحظر أن تفتزن التسميات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بأي بيان أو وصف أو رسم أو علامة أو رمز من شأنه ان يحدد لبسا ايا كان فيما يتعلق بنوع المشروب او مصدره .

١٠ م

المشروبات الروحية المقطرة أو المخمرة التي تستورد من الخارج يجب أن تباع داخل الاوعية التي وردت فيها من الخارج بالحالة التي

هى عليها .

على أنه اذا أريد تخفيف المشروبات الروحية الواردة من الخارج فيجب أن يراعى في ذلك مطابقتها المطابقة التامة لمواصفات المشروب الذي تباع بتسميته وألا تضاف اليها أية كمية من الكحول الصناعي أو الالوان أو الارواح ، وأن تتم تعبئتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

١١ م يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتنظيم تصريف المشروبات التي تكون موجودة في تاريخ نشر هذا الامر وتحمل تسميات مخافة للاحكام الواردة به

١٢ م يقوم بمراقبة تنفيذ هذا الامر الموظفون الذين لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

ويكون لهؤلاء الموظفين حق تفتيش مصانع المشروبات الروحية والمخازن الخاصة بها والمتاجر والمحلات العامة التى تباع فيها وأخذ عينات من المشروبات المشتبه فيها بقصد فحصها كيمائيا كما يكون لهم الحق في ضبط المشروبات التى توجد بحالة مخالفه لاحكام هذا الامر .

١٣ م كل مخالفة لاحكام هذا الامر أو لاحكام القرارات التى تصدر تنفيذاً له يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمسة

جنيهاً الى مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط .
ويجوز للمحكمة فضلاً عن ذلك أن تحكم بمصادرة المشروبات
المضبوطة وأن تأمر باغلاق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد
عن شهر

١٤ م
يلغي الامر رقم ٦٨ الذي أصدرته الحاكم العسكري لمنطقة
الاسكندرية في أول أبريل سنة ١٩٤١ ويعمل بهذا الامر في جميع
بلاد القطر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
٧ أغسطس سنة ١٩٤١

قراري وزارة التجارة والصناعة

رقا ١١٥ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤١ و ١٦٠ في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤١

تنفيذا للامر العسكري ١٦٢

١ م
المحلات التي تباع أي نوع من أنواع المشروبات الاصطناعية التي
التي تطلق عليها تسمية (طافيا) يجب أن يوضع بها اعلان يكتب
عليه طافيا مشروبات اصطناعية محضرة من الكحول الصناعي
والماء ولون وأرواح ويكتب البيان المذكور باللغة العربية وباحدى

اللغتين الفرنسية او الانجليزية وحروف الكتابه سواء العربيه
أو الاقزنجيه يجب يكون ارتقاءها ٥ سنتيلترات على الاقل
ويجب أن يوضع الاغلاق على واجهه المحل وبداخله وبحيث
يكون ظاهرا للجمهور

٢م

يجب على المحلات العموميه بكافه أنواعها التي تبيع مشروبات
رواحيه طبيعيه مقطرة بالقطايعي (بالكاسل) وكذلك المحلات التجاريه
التي تبيع الخمر من براميل أو دججئات أو أوعيه أخرى مفتوحه
أن تتصريف في مقادير المشروبات الاصطناعية الموجوده في حيازتها
في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار .

والمقادير التي لا يتم تصريفها في التاريخ المحدد لايجوز بيعها
أو عرضها للبيع أو حيازتها لاي سبب في المحلات المذكورة

٣م

(بعد تعديلها بمقتضى القرار ١٦٠ لسنة ٩٤١) في ١٣٠ أكتوبر
سنة ٩٤١ الوقائع ١٥٢

تكتب التسميات الخاصة بالمشروبات الاصطناعية المشار اليها
في المادة الرابعة من الامر ١٦٢ باللغة العربية وباحدي اللغتين
الفرنسية او الانجليزية بدون اختصار وبحروف لا يقل ارتقاءها عن
خمسة ملليمترات .

٤م

(بعد تعديلها بمقتضى القرار ١٦٠ لسنة ٩٤١) على المتجرين بالجملة
أو بالتفرقة في المشروبات الكحولية الطبيعية، والاصطناعية وعلى
من يبيعونها في محال البقالة أو المقاهي أو الحانات أو المطاعم أو

الفنادق أو البنسيونات أو غيرها من المحال أن يضعوا على اوعية المشروبات الموجودة في حيازتهم في تاريخ نشر هذا القرار والتي تحمل تسميات مخالفة للاحكام الواردة بالامر المسكرى رقم ١٦٢ التسميات التي نص عليها به وذلك في خلال ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ .

وعلى الاشخاص المذكورين في الفقرة السابقة ان يتصرفوا في مقادير المشروبات الموجودة في حيازتهم وتختلف درجاتها الكحولية عن الدرجة المنصوص عليها في الامر السالف الذكر في خلال اربعة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار (١٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤١) .

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٥٠

تنظيم بيع الحلوي والاشربة المثلجة وخلافها لافراد القوات المصرية والبريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى

الامر رقم ١٨٦

لايجوز بيع الحلويات والاشربة المثلجة أو غير المثلجة كالدندمة والجلاي والماء المعدني وعصير الليمون والشاي وغيرها لافراد القوات المصرية أو البريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى الا ان يكون ذلك في المحال العمومية المرخص

١٠

لها بذلك من السلطات العسكرية المختصة وبشرط ان تكون
الحلويات والاشربة المذكورة مجهزة في اما كن تقرها السلطات
المذكورة .

٢ م كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على
ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدي هاتين
العقوبتين ، فضلا عن عدم ما يضبط من الحلويات والاشربة :

٣ م يلغي القرار رقم ٩ لسنة ١٩٤١ المؤرخ في ٨ يونيه سنة ١٩٤١ الذي
اصدره الحاكم العسكري لمنطقة القنال بالاسماعيلية .

٤ م يعمل بهذا الامر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م

القاهرة في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤١ حسين سري

أمر رقم ٢١٤ المعدل بالامر ٢٢٠ في ٢ مارس سنة ١٩٤١

بشأن اعلان الاسعار في بعض المحال العمومية

١ م يجب على مديري الفنادق والبنسيونات والمقاهي والمطاعم والبارات
والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية الممعدة لبيع الوجبات
والمأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل، أن يعلنوا
عن الاسعار وعن النسبة المئوية التي تضاف اليها مقابل الخدمة والتي

لا يجوز أن يزيد على ١٠ في المائة من قيمتها ، وعند عدم ذكر هذه النسبة يعلن أن تحديدها متروك لتقدير العملاء .

وكذلك يجب على مديري الفنادق والبسنيونات والبيوت المفروشة وما يعاثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور أن يعلنوا عن عدد الغرف المعدة للإيجار وأجرة كل غرفة بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن الأجرة الغرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر .

م ٢

يكون اعلان الاسعار والبيانات المشار اليها في المادة السابقة بال كيفية التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

م ٣

على مديري المحال المشار اليها في المادة الاولى أن يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة كتابا موصي عليه متضمنا الاسعار والبيانات الواجب عليهم الاعلان عنها ويكون ذلك في ميعاد غايته ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ بالنسبة للمحلات الموجودة وقت صدوره وفي خلال أسبوع من تاريخ افتتاح المحل في الاحوال الاخرى . (بالامر ٢٢٠) كذلك يجب عليهم اخطار الوزارة بكتابات موصي عليه في كل زيادة يراد ادخالها على الاسعار قبل العمل بها باربع وعشرون ساعة علي الأقل .

٤ م

إذا رأَت الوزارة أن الاسعار المبلغة اليها مرتفعة أخطرت بذلك
المحل المختص بخطاب موصي عليه مع ذكر أقصى الاسعار التي
توافق عليها فاذا لم يقبل المعلن اليه هذه الاسعار تقوم بتحديد
الاسعار نهائيا لجنة تشكل بقرار من وزير التجارة والصناعة يكون
من بين أعضائها من يمثل المحل المذكورة في المادة الاولى

ويعلن قرار اللجنة الى المحل المختص ويكون ملزما في الحال
بتعديل الاعلان عن الاسعار بحيث يكون مطابقا لقرار اللجنة
ولا يجوز بعد ذلك رفع الاسعار التي حددتها اللجنة الا بموافقة
الوزارة .

٥ م

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة
أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو احدي هاتين العقوبتين
ويعاقب بنفس العقوبة كل من طالب عميلا بسعر أعلى من
السعر المعلن عنه .

ويكون صاحب المحل مسئولا مع مديره عن كل مخالفة
لاحكام المادة ٤ ، فاذا أثبت أحدهما أنه بسبب النياب أو استحالة
المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصررت العقوبة على
الغرامة بالنسبة له .
ويأمر القاضي علاوة على ذلك باعلان الحكم ونشره في الاماكن

والجرائد التي يعينها علي تفقة المحكوم عليه
ويجوز للمحكمة في حالة ارتكاب مخالفة جديدة في نفس المحل
في خلال شهر من تاريخ صدور الحكم أن تأمر بفلق المحل لمدة
لا تتجاوز أسبوعا .

٦م

يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير التجارة والصناعة
لتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية لاثبات المخالفات
لاحكامه ولهم حق الدخول في المحال المشار اليها في المادة الأولى
للتثبت من تهاذ احكام هذا الامر .

القاهرة في ١٠ يناير سنة ١٩٤٢

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٤٢

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع علي المادتين ٢ و٤ من الامر رقم ٢١٤

قرر ما هو آت

مادة أولى يكون اعلان الاسعار والاجور وغيرها من البيانات المشار اليها

في المادة الاولى من الامر رقم ٢١٤ علي الوجه الاتي :

(١) تكتب البيانات المذكورة في جداول باللغة العربية
وباحدي اللغتين الانجليزية أو الفرنسية بحروف لا يقل ارتفاعها عن
مليمترين .

(٢) فيما يتعلق بالغدق والبيوت المفروشة كالبنيونات وما
عائلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور يجب أن تعلن الجداول
على الدوام — علي باب كل غرفة من الداخل وأن يسلم الي كل زبيل
عند حضوره بياناً باجرة الغرفة التي يرغب النزول فيها .

وكذلك يجب أن توضع الجداول في مكان ظاهر بمدخل المحل
وبغرفة ادارته .

وفما يتعلق بالبارات تعلق الجداول على الحائط الموجود خلف
الباقى وكذلك تعلق الجداول في بهو المحل وفي مدخله بكيفية
تستلفت النظر .

وفما يتعلق بالمطاعم وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع
الوجبات والمأكولات بقصد تعاطيها في نفس المحل تعلق الجداول
في مدخل المحل وبداخله في مكان أو أكثر بكيفية تستلفت
النظر .

تشكل اللجنة المشار اليها في المادة الرابعة من الامر رقم ٢١٤ على
الوجه الاتي :

- مسكر تير عام وزارة التجاره والصناعة
رئيسا
(مراقب البحوث الفنية والاستعلامات
(« مصلحة التجارة والصناعة
(« مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية) أعضاء
(« مصلحة السياحة
(ثلاثة من بين أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات
(يختارهم صاحب الشأن من الكشف المرافق
(لهذا القرار

٣ م يعمل بهذا القرار بعد أسبوع من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

تحريرا في ٤ محرم سنة ١٣٦١ « ٢١ يناير سنة ١٩٤٢

عبد الرحمن عمر

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادتين ٣ و ٦ من الامر رقم ٣١٤

قررها وآت

١ م ترسل الاخطارات المشار اليها في المادة الثالثة من الامر رقم ٢١٤ الى

مصلحة السياحة

٢ م يعين الموظفون المقيمة وظائفهم وأسماؤهم فيما بعد مراقبة تنفيذ أحكام
الأمر المذكور واثبات المخالفات لاحكامه :

(١) مراقبة مصلحة السياحة

(٢) رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمحافظات والمديريات
أو من يقوم مقامهم .

(٣) مفتشو البيانات التجارية بمصلحة التشريع التجارى والمملكة
الصناعية .

(٤) حضرات . مصطفى راشد رستم افندى ومحمد محمود عبد
النبى افندى وواصف مرقص حنا افندى ويوسف حبيب افندى
(٥) مفتشو الغرف التجارية بمصلحة التجارة .

٣ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٤ المحرم سنة ١٣٦١ (٢١ يناير سنة ١٩٤٢

منشور بعداد الوقائع ١٥ — ٢٢ — ٤٢ عيد الرحمن عمر

الطرق

أوامر رقم ٨٠ — ١٣٣ — ١٠١ — ٢٠٣.

الطريق الصحراوي بين مصر واسكندرية (يتبع مصلحة الحدود يسري عليها أحكامها)

أمر رقم ٨٠ — الوقائع ١١٣ في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٠

نظرا لان بعض الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية تابع لمصلحة أقسام الحدود في حين يتبع البعض الآخر مديرية البحيرة وان من المصلحة في الظروف الحاضرة أن يكون الطريق كله خاضعا لنظام واحد

تقرر ما هو آت

تلتحق مؤقتا بمصلحة اقسام الحدود وتطبق عليها أحكام المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الجهات التابعة لمديرية البحيرة المؤشر عليها باللون الاحمر في الخريطة المرافقة والمعيّنة بعد .

الجزء الواقع بين الحد الاصلي بين مديرية البحيرة ومصلحة اقسام الحدود وبين نقطة تقاطع حد مصلحة الحدود بالطريق المبين بالوحة الغيتة مقياس ١ علي ١٠٠ الف عند العلامة الحديدية رقم ٩ من مجموعة الحديد الفاصلة بين محافظة الصحراء الغربية ومحافظة الاسكندرية ومديرية البحيرة ويستمر جنوبي شرقي مع الطريق الي ان

ان يصل الى نقطة تبعد كيلو مترين غربي نهاية ترعة النوباريه ثم يتجه جنوبى شرقى موازيا لترعة النوباريه وعلى بعد كيلو مترين منها الى ان يلتقي بخط مصلحه الحدود الاعلى الذي يبعد كيلو مترين من حد المساحه التفصيليه وبناء على ذلك تكون قواعد الادارة والقضاء والاجراءات التى تتبع فيها هي عين القواعد التى تتبع في مصلحه الحدود .

الامر ١٣٣ المعدل بالامرين ٢٠١ و ٢٠٣

أوقات المرور على بعض الطرق

معدله بالامر ٢٠١ للمعدل بالامر ٢٠٣

١٢

تقفل دون المرور فيما عدا الاحوال التى ترخص بها وزارة الدفاع الطرق الميمنة بعد فى المواعيد المحددة أمام كل منها .

ا - الطريق الصحراوي بين مصر واسكندرية

فيما بين الساعة الثانية مساء الى الساعة السادسة صباحا

ب - الطريق الصحراوي بين السويس والقاهرة

فيما بين الساعة الخامسة مساء الى الساعة السادسة صباحا

ج - طريق القتال من بورسعيد الى الاسماعيليه ومنها الى السويس .

فيما بين الساعة الرابعة مساء الى الساعة السادسة صباحا
ويجوز للأشخاص والعربات الموجودين في الطرق المذكورة
في فترة القفل أن يتابعوا السير تحت مراقبة الموظفين المكلفين بحراسة
الطريق ما لم يصدر اليهم هؤلاء الموظفين تعليمات أخرى .

٢ م

ويستثنى من أحكام المادة السابقة جميع أفراد القوات البرية والجوية
والجوية والبحرية لحضرة صاحب الجلالة الملك والسيارات والعربات
التابعة لها وكذلك أفراد القوات البريطانية على اختلاف اسلحتها
والسيارات والعربات التابعة لها .

حظر حمل آلات تصوير فوتوغرافية أو سينمائية أو أفلام

أثناء التجول في مناطق الصحراء الغربية بما في ذلك الطريق الصحراوي
بين القاهرة والاسكندرية

أمر عسكري رقم ١٢ لسنة ١٩٤٠ لمحافظة الصحراء الغربية

نشر في عدد الوقائع ٣٠ ٢١ مارس سنة ١٩٤٠

لا يجوز حمل آلات تصوير فوتوغرافية او سينمائية أو أفلام أثناء التجول في
مناطق الصحراء الغربية بما في ذلك الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية
ويمكن للمسافرين اما ارسال هذه الآلات بطريق البريد للجهات المسافرين اليها

أو تقديمها لنقطة المصلحة على الطرق عند دخول الصحراء لختمها وتسليمها للمسافرين
وعليهم أيضا تقديمها الى النقطة التي يمرّون عليها في طريقهم للتأكد من سلامة
الاختتام الموضوعة عليها وذلك إلى أن يخرجوا من الصحراء .

وعلى حاملي هذه الآلات عند مبارحتهم المنطقة المحظور استعمال الآلات بها
أن يبرزوها لآخر نقطة يبارحون منها الصحراء لاثبات أنها لازالت مختومة .

كما أنه يتحمّ في هذه الحالة أن النقطة الاولى التي أجرت ختم الآلة يجب أن
تقيد رقم العربة واسم حامل الآلة وتخطر بذلك نقطة الخروج حتى في حالة عدم
إبراز الآلة للتفتيش في نقطة الخروج يعتبر حامل الآلة مخالفا وأنه استعملها في
التقاط صور .

ويمكن للعامة الاتصال بنقطة الحرم وكذلك الاخيرة تليفونيا .

الوقاية من الغارات الجوية

١ — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية

٢ — القرار رقم ٣ وقاية بتنفيذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن بناء مخانيء

للوقاية .

٣ — الاشتراطات الواجب توفرها في المخابيء المفروض اعدادها أو بناؤها في العقارات المعدة للسكنى وما في حكمها

٤ — قرار رقم ٤ وقاية — بتعيين الموظفين الذين عهد اليهم تنفيذ بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٣

٥ — قرار رقم ٩ وقاية — تدابير الوقاية في محال الملاهي والمحال العامة والفنادق .

٦ — قرار رقم ١٠ وقاية — تدابير الوقاية في المحلات التجارية ومحلات الصناعة

٧ — قرارات رقم (٢٠١ و ٥ المعدلة بالامر ٨ و ١١) بيان المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقاية

٨ — قرار رقم ٧ وقاية — بتشكيل لجنة لتقدير التعويض الذي يستحقه ملاك العقارات غير الميينة الذين يلزمون بترك الادارة تقوم باعمال الوقاية بعقاراتهم

٩ — الاجراءات الواجب اتباعها للوقاية من الغارات الجوية الامر رقم ٢٠٥

١٠ — الجرائم المخلة بالحياة التي ترتكب ابان الغارات الجوية أو في المخابيء العامة

الامر رقم ٢٢١

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠

بشأن الوقاية من الغارات الجوية

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

١ م
لوزير الداخلية في المدن والجهات التي يعينها بقرار يصدره أن يتخذ
كل أو بعض تدابير الوقاية من الغارات الجوية المنصوص عليها في
هذا القانون أو أن يأمر باتخاذ مثل هذه التدابير وأن يراقب
تنفيذها .

٢ م
الغرض من هذه التدابير هو وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات
والمخبرات وتحقيق استمرار العمل في المصالح والمرافق العامة وصيانة
التحف الفنية والاثريّة الوطنيّة وحماية الابنية والمنشآت والمؤسسات
والعمليات ذات المنفعة العامة أو ذات الصفة القومية .
٣ م
تدابير الوقاية تشمل على وجه الخصوص الاعمال الآتية :

(١) اعداد علامات للأنذار والاجهزة اللازمة لتعرف النارات
(٢) تخزين مجاميع من القناعات والملابس الواقية والمطهرات
والادوية .

- (٣) تنظيم وسائل إطفاء الانوار واخفاء المرامى .
 (٤) اقامة الملاهي ومخابى عامه وتهيئه مخابى في بعض المنشآت
 وفى المباني الجديدة
 (٥) هبة بعض الاماكن لاستعمالها مستوصفات أو مستشفيات
 فرعية .

(٦) اعداد وتنفيذ خطط التفريق لاخللاء بعض الاحياء والمناطق
 من سكانها .

٧- تنظيم وسائل اطفاء الحريق

٨ - انشاء فرق الاسعاف والتطهير .

٩ - تعليم المدنيين وسائل الدفاع السلي وتدريبهم عليها .

يضع وزير الداخلية ارشادات عما يتبع فيما يتعلق بالتدابير التى يجب
 على السلطات البلدية أن تتخذها فى دائرتها ، وعلى مجالس المديريات
 أن تتخذها بالنسبة لمراقبتها ومنشأتها وبالنسبة للجهات التى لا توجد
 بها هيئة بلدية

٤ م

وكذلك يحدد التدابير التى يجب أن يتخذها أصحاب معاهد
 التعليم والمعاهد الخيرية والمحال العمومية أو المأهية والمحال التجارية
 والصناعية والمنازل التى تحوى عدة أماكن للسكنى وغير ذلك من
 العقارات التى تعتبر محتاجة الى وقاية خاصة نظر الطبيعة أو لأهميتها
 أو لوجه استعمالها وتعين هذه العقارات بقرار وزارى .

تضع السلطات البلدية ومجالس المديريات فى الميعاد الذى يضرب
 لها مشروعا للتدابير اللازمة تطبيقا للارشادات التى رسمت لها وتعرضه

٥ م

علي وزير الداخلية للمصادقة عليه ، وللوزير أن يدخل عليه في كل وقت مايراد من التمديلات .

٦ م تتكفل الدولة بنفقات التدابير اللازمة للوقاية مع مراعاة أحكام المادتين السابعة والثامنة .

٧ م على السلطات البلدية ومجالس المديريات في المدن والجهات المشار اليها في المادة الاولى أن تخصص في الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون اعتمادا سنويا لا يقل في أي حال من الاحوال بالنسبة للمجالس البلدية عن ٢٠ في المائة من صافي إيراداتها وبالنسبة لمجالس المديريات عن ٥ في المائة من مقدار الرسوم الاضافية علي ضرائب الاطيان وذلك للقيام بنصبيها في تنفيذ تدابير الوقاية التي فرضت عليها . فاذا لم يدرج هذا الاعتماد في ميزانيتها بأمر وزير الداخلية من تلقاء نفسه بدرجة فيها .

٨ م على أصحاب العقارات المشار اليها في المادة الرابعة أن يقوموا على تفقثهم وفي المواعيد المحددة بتنفيذ الاعمال التي تفرض عليهم بقرار علي أن لا تتعدى تكاليفها ٥ في المائة من قيمة العقار

وتعتبر قيمة العقار خمسة عشر ضعفا مثل قيمة الايجار السنوي التي تتخذ أساسا للعوائد .

وفي الجهات التي لا تحصل فيها عوائد المباني تكون العبرة بقيمه

الايحار الفعلية السنوية .

وبجوز لهم أن يعارضوا في القرار المذكور في مدي خمسة عشر
يوما من تاريخ اعلانهم به وترفع المعارضة الى لجنة يحدد تشكيلها
بقرار من وزير الداخلية ،

وتوقف المعارضة تنفيذ القرار .

ويكون قرار اللجنة نهائيا .

اذا رفض المالك أن يقوم بتنفيذ الاعمال التي فرضها عليه
القرار أو في حالة الخلاف على الاعمال التي قررنها اللجنة . جاز
لوزير الداخلية أن يأمر بتنفيذها على نفقة المالك ،

فاذا أثبت المالك عجزه عن تنفيذ تلك الاعمال تولى الادارة
كذلك تنفيذها وتحصل نفقات التنفيذ منه على خمسة أقساط سنوية
متساوية .

لوزير الداخلية أن يشترط في رخص البناء المنصوص عليها في قانون
تنظيم المباني القيام باعمال وقاية ضد الغارات الجوية .

يجوز لوزير الداخلية أيضا أن يقرر عند الترخيص بالبناء التزام المالك
بان يعد أما كن خاصة تصلح لان تكون عند الحاجة ملاجيء
عامة .

وتتحمل الدولة نفقات اعداد هذه الملاجيء وتمويض المالك

م ٩

م ١٠

عما قد يصيب المبني من النقص في قيمته .

وعلى أصحاب المباني المشار إليها في هذه المادة أن يخلوا الأماكـ
المعدة لأن تكون ملاجئ عامة بمجرد التنبيه عليهم بذلك من
السلطة المختصة .

م ١١

يجوز لوزير الداخلية أن يلزم أصحاب المقارات، بقرار يصدره بأن
يتروكوا الإدارة تقوم بأعمال الوقاية في أملاكهم غير المبنية أو على
الحوائط الخارجية وعلي واجبات أملاكهم المبنية .

ويعلم القرار لصاحب الشأن إدارياً ويترتب على نشره في الجريدة
الرسمية نفس الأثر الذي يترتب على تسجيل عقد مثلي لحق عيني
ولا يستحق المالك أي تعويض عن هذه الأعمال إذا لم يترتب
عليها أي ضرر له وإذا لم يتم الاتفاق على عدم وقوع ضرر أو على
مقدار التعويض عن الضرر جاز للمالك أن يطالب بالتعويض الذي
يراه أمام المحكمة السكائن في دائرتها المقار .

م ١٢

يجوز لوزير الدفاع الوطني أن يستدعي الأتقار الذين اقترحوا ولم
يطلبوا للتجنيد ولم تنقض مدة إزامهم بالخدمة العسكرية وذلك
لوضعهم تحت تصرف وزير الداخلية في تنفيذ تدابير الدفاع السلي

ويستدعون بحسب الأقدمية الأقدم في مدة الإلزام فمن يليه
وتجزأ مدة الخدمة إلى فترات قصيرة وتدخل في حساب مدة

الخدمة العاملة في الجيش وعلى قدر الامكان يؤدي الانفاق الخدمة في الجهات التي يقيمون فيها .

وبصرف للانفاق الذين يستدعون أجر يومي تحدد قيمته بقرار من وزير الداخلية .

يجوز لوزير الداخلية أن ينشيء فرقا من المتطوعين المدنيين ذكورا وأنثاء ويتمهد هؤلاء بالاشتراك أثناء الحرب في اعمال الوقاية من الغارات الجوية .

١٣ م

وتنظم شروط استخدامهم بقرار من وزير الداخلية والدفاع الوطني يجوز لوزير الداخلية أن يأمر في كل وقت بعمل تمرينات على أعمال الدفاع السليبي للاستيثاق من كفاية وسائل الوقاية .

١٤ م

كل من يمتنع عن تنفيذ التدابير الخاصة بالتمرينات المذكورة وكل من يعترض تنفيذها يعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا وفي حالة تكرار المخالفة في غضون ستة أشهر تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وغرامة لا تزيد على جنيه أو أحدي هاتين العقوبتين .

في الجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود وفي المناطق العسكرية يتولى وزير الدفاع الوطني اختصاصات وزير الداخلية المنصوص عنها في هذا القانون .

١٥ م

علي وزراء الداخلية والدفاع الوطني والعدل تنفيذ هذا القانون

١٦ م

كلّ منهم فيما يخصه - ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة
صدر بقصر عابدين في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٥٩ (٨ يولييه
سنة ١٩٤٠)

فاروق

قرار وزارى رقم ٣ « وقاية »

بتنفيذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن بناء مخابىء للوقاية من الغارات الجوية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية

قرر

في المدن أو أجزاء المدن المبيّنة في الجدول المرفق بهذا يجب على ملاك
العقارات المخصصة لسكنى عدد يزيد على خمسة عشر شخصا وعلى ملاك
العقارات التي يشتغل فيها أثناء الليل أكثر من خمسة عشر شخصا

١ م

أن يعدوا أو أن يبنوا فيها مخبأ أو أكثر لحماية جميع الأشخاص الذين قد يسكنون أو الذين يشتغلون في المنزل وفقا لاحكام المواد التالية .

ويقع هذا التكليف أيضا علي ملاك معاهد التعليم التي لا يوجد بها قسم داخلي والتي لا تستعمل لسكني عدد يزيد علي خمسة عشر شخصا ، وكذلك علي أصحاب المحال التجارية والصناعية الذين يستخدمون أكثر من ثلاثين شخصا .

ويستثنى من احكام هذا القرار المنازل التي تقل قيمتها عن ألف جنيه . وكذلك المنازل التي يسكنها المالك بنفسه هو وأسرته حتى ولو كانت مخصصة لسكني أكثر من خمسة عشر شخصا .

٢ م يتحدد عدد الاشخاص الذين قد يسكنون المنزل علي أساس شخص واحد اسكل غرفة أو ردهة (معالة) ولا تحسب تحديد هذا العدد المطابخ والحمامات وغرف الادوار السفلى (البدرومات) والاسطح وتقوم قيمة المقارنات وفقا لاحكام الفقرتين ٣ و ٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٤٠

٣ م يجوز للملاك العقارات الذين تسري عليها أحكام هذا القرار الذين تقع عقاراتهم في دائرة قدرها ستون مترا على الأكثر أن يتفقوا فيما بينهم على اعداد أو بناء مخبأ مشترك يقع في مكان وسط بالنسبة

للعقارات المذكورة .

ويجوز للموظفين الذين تفتديهم وزارة الداخلية لهذا الغرض أن يرخصوا من تلقاء أنفسهم أو بناء على طلب اثنين على الأقل من ملاك العقارات المتجاورة ، بأعداد أو بناء مخبأ مشترك للعقارات المتجاورة التي تقع في دائرة معينة :

وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يكون اشتراك كل مالك في مصاريف الاعداد أو البناء نسبة قيمة العقار الذي يملكه . على أنه يجوز اعفاء المالك الذي يسمح بأعداد أو بناء مخبأ مشترك في داخل ملكه من المساهمة في نفقاته كلها أو بعضها .

ولا تسري احكام هذه المادة على ملاك العقارات التي يوجد بها مخبأ سبق أن وافق عليه مندوبو الوزارة أو الذين يتعهدون بأعداد مخبأ أو بنائه في خلال شهر .

يجب ان تعد المخايء أو تبني بحيث تحمي من يدخلونها من اصابات القنابل المحرقة المباشرة واصابات القنابل المتفجرة غير المباشرة ، وكذلك مما يحتمل سقوطه من الانقاض .

وتبنى المخايء أو تعد في غرفة أو أكثر من غرف (بدروم) المنزل ، فإذا لم يكن به بدروم ففي احدى غرف الطابق الاول أو في جهة منعزلة في داخل حدود المبنى ، ويجوز بناء مخايء متعاقبة في حوش المنزل أو في الحديقة أو في أرض فضاء متصلة بالمنزل .

يجب أن يكون الخبأ مهما كان نوعه متسماً لفسد لا يزيد على خمسين شخصاً فإذا زاد عدد الأشخاص المراد حمايتهم على هذا العدد العدد وجب تقسيمه إلى أقسام كل قسم منها يتسع لخمس شخصاً على الأكثر، على أنه يجوز لندوب وزارة الداخلية التجاوز عن هذا القيد وفقاً لحالة الامكنة المعدة لتكون خبأً أو بالنسبة لموقعها الخاص .

وفضلاً عن ذلك يجب على أصحاب المنازل عندما يشرعون في أعداد الخبأ أو بنائها مراعاة المواصفات والارشادات التي تنشرها مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية .

ويجوز لهم الحصول على ارشادات المصلحة المذكورة فيما يتعلق بتطبيق الالتزامات التي تفرضها هذه المادة على حالتهم الخاصة .

٥ م

لا يلزم في أية حالة بأعداد أو بناء خبأ أو أكثر تزيد تكاليفها على ٢ في المائة من قيمة العقار أو من القيمة السككية للعقارات المخصصة لها الخبأ إذا كان الأمر خاصاً بخبأ مشترك .

٦ م

يجب على ملاك العقارات الذين تسرى عليهم التكاليف التي يفرضها هذا القرار أن يقدموا في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار إلى مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية بالقاهرة أو إلى المحافظات أو المديريات التي تقع في دائرتها أملاكهم ، اقراراً على استماره خاصة يذكرون فيه أنهم قاموا بإنشاء الخبأ المنصوص

عليها في هذا القرار بالنسبة لكل عقار ينطبق عليه .

يسلم الى اصحاب الاملاك الذين توافق مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية على المخابي التي انشأوها ، شهادة يذكر فيها اسمهم قاموا بالالتزامات التي يفرضها هذا القرار ، وان يترتب علي تسليم هذه الشهادة أية مسؤولية على عاتق الحكومة .

٧٢

يجوز لوزارة الداخلية تطبيقا للمادة ٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ عند عدم تنفيذ الالتزامات التي يفرضها هذا القرار ، ان تقوم باجراء الاعمال اللازمة من تلقاء نفسها علي حساب المالك :
واذا اثبت المالك عجزه عن القيام بنفقات تنفيذ الاعمال السالفة الذكر علي الوجه المدين فيما تقدم جاز للمصلحة تحصيل هذه المبالغ علي خمس دفعات سنوية متساوية .

٨٢

تشكل اللجنة المشار اليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ من خمسة اعضاء .

٩٢

(١) وكيل المحافظه او وكيل المديرية

(٢) مندوب من مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية

(٣) » » » مباني الحكومة

(٤) و (٥) اثنين من الاعيان يعينها المحافظ أو المدير

يكون للموظفين الذين تعينهم وزارة الداخلية لهذا الغرض الحق في دخول كل منزل للتحقيق من تنفيذ الالتزامات التي يفرضها هذا القرار وعند الاقتضاء اثبات عدم تنفيذها

١٠٢

- م ١١ لا تسري أحكام هذا القرار على المحال العامة ومحال الملاهي العامة وتكون موضع تنظيم خاص .
- م ١٢ يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٥٩ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠)

ملحق .

بالقرار الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

- القاهرة وضواحيها ، ويتبعها بندر الجيزة وامبابه)
الاسكندرية وضواحيها . (
- بور سعيد ، ويتبعها بور فؤاد والقنطرة (
- السويس ، ويتبعها بور توفيق . (
- الاسماعيلية . طنطا . الزقازيق . دمنهور (
- الحلحله الكبرى . كفر الزيات (
- وبها . المنصورة (
- بمقتضى المادة ٢ من القرار رقم ٦ «وقايه»

الاشتراطات

الواجب توفرها في الخبايا المفروضة اعدادها أو بناؤها

في العقارات المعدة للسكني وما في حكمها

تنفيذا للقرار الوزاري رقم ٣ « وقاية » الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠

والمدرج بملحق الوقائع المصرية للعدد ١٦٨ الصادر في ١٦ منه

أولا — اذا كان الخبأ منشأ في بدروم المنزل أو احدي غرف الطابق الاول أو في جهة منعزلة في داخل حدود المبنى يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية :
٢ — أن لا يقل سمك حوائط الخبأ المحيطة به عن ٤٥ ر . مترا بالدبش أو ٣٤ ر . مترا بالطوب الاجر أو بما يعادل هذه الاسماك في المتانة من أنواع المبانى أو الخرسانات ويجوز تهوية المبانى الحالية اذا كانت اقل مما ذكر بشكائر الرمل بسمك ٧٥ ر . مترا أو بجمان من أى نوع .

٢ — أن تكون مساحته بحيث ينخصص لكل فرد ٦٠ ر . مترا مربعا على أن لا يقل حجم الفراغ للشخص الواحد عن ٥٠ ر مترا مكعبا وأن لا يقل ارتفاعه من الداخل عن ٢ متر واذا كان به كمرات حاملة فيحسب هذا الارتفاع من أسفل أكبر كمره به وبحيث لا تنقص المساحة في أى حال من الاحوال عن ٩ أمتار مربعة ويحدد عدد الافراد باعتبار شخص واحد لكل غرفه أو ردهة (صالة) ولا تحسب في تحديد

هذا العدد المطابق والحمات وغرف الادوار السفلي (البدرومات) والاسطح)

٣ - أن يعمل به مدخل من الداخل أو الخارج ومخرج للطوارئ على الأقل عرض اتساع الفتحة عن ٩٠ ر. مترا وعلى ان لا يقل مجموع مساحة الفتحات في المخبأ عن ١ علي ٦ مساحة مسطح الارضية .

٤ - يقوي سقف المخبأ على أن يتحمل علي المتر المربع ١٠٠٠ كيلو جرام اذا كان يعالوه دورا او دوران و ١٥٠٠ كيلو جرام لثلاثة ادوار و ٢٠٠٠ كيلو جرام لاربعة ادوارا فاكثرو ذلك بخلاف الحمل الاصلي المصمم عليه سقف المخبأ اما في المباني ذوات الهيكل الخرساني فيكفي ان يتحمل سقف المخبأ ثقلا اضافيا قدره ١٠٠٠ كيلو جرام على المتر المربع مهما تعددت الادوار وتعمل هذه التقوية بأية طريقة فنية وتستثنى من هذا الشرط فقط المخبأء التي انشئت في المباني الجديدة حسب اشتراطات الوقاية وترخيص من البلدية .

٥ - تحصن الفتحات الخارجية بالمخبأ بشكائر من الرمل او بعمل حوايط من المباني امامها او بسدها بالمباني بحيث تحول دون وصول الشظايا والانقاض او نحوها الي داخل المخبأ وبشرط الا تتعارض مع شروط التهوية الداخلية اللازمة .

٦ - تعمل احتياطات لحماية المخبأ من تأثير انفجار المجارى ومواسير المياه والغاز الخاصة والعامه المجاورة وكذلك من تأثير مياه الرش و فيضان الانهار .

٧ - تعمل للمخبأ دورة مياه صحية موصلة للمجارى او على الاقل دورة مياه

جافة او كيماءية باعتبار حوض غسيل لكل مخبأ ومرحاض لكل ٢٥ شخص علي ان يكون بالمخبأ مرحاض واحد على الاقل . ويزود المخبأ بالمياه الصالحة للشرب على ان يعمل خزان احتياطي لمدة بالمياه في حالة تلف المواسير الرئيسية للمبنى - مع توفير الانارة فيه بمراعاة قواعد تقييد الاضاءة .

٨ - يجب عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تناثر قطع الزجاج وذلك بتغطية زجاج جميع منافذ المخبأ بورق السيلوفان او القماش من الناحيتين على انه يفصل تغيير الزجاج بنوع آخر كالخشب او كالورق المقوى .

٩ - يراعى ان يعد المخبأ بوسائل الاسعاف الاولى وهي صبغة اليود وروح النوشادر والشاش والقطن والاربطة الطبية . وبأدوات الانقاذ ~~كسبل~~ مكون من قطعتين كل قطعة بطول مترين والقوس والمقاطف والبسطه والكوريك ونحوها . وادوات اطفاء الحريق وهي طابعة ذات ركاب يوجد نموذج منها في مخازن مهمات الوقاية او كمية من الرمل توضع قريبا من المخبأ في ثلاث جرادل متوسطه الحجم ومعها جاروف ، ويجب ان يزود المخبأ كذلك ببعض الاثاثات والمقاعد الضرورية اللازمة لراحه اللاجئين فيه .

ثانيا - اذا كان لمخبأ منشأ في حديقته أو في أرض فضاء متصلة بالمنزل يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية .

١ - يعمل المخبأ من الخرسانة المسلحة او أي نوع من المباني أو من الصاج المموج او من مواسير الاسمنت او مواسير الحديد وان يكون تحت سطح الارض

جميعه او جزء منه بحيث لاتصله مياه الرشح .

٢ - ان يكون سقفه من الخراسان المسلحة التي لا يقل سمكها عن ١٢ سم او من الخشب مع وضع خرسانة عادية فوقه بسمك لا يقل عن ٢٠ سم ، متر وطبقة من الرمل او التراب لا تقل عن ٢٥ سم . مترا او من كمرات الحديد او من العقود اذا لم يمكن المخبأ من مواسير الاسمنت او مواسير الحديد .

٣ - ان لاتقل المسافة بينه وبين اعلا مباني قريبة منه عن نصف ارتفاع هذه المباني .

٤ - ان تراعى فيه فوق ما تقدم كافة الاشتراطات الاخرى الخاصة بالمخابي التي تنشأ داخل حدود مبنى المنزل وهى المبينة بالهند (اولا) مما لا يتعارض مع نصوص الفقرات الثلاث السابقة .

اقرار عن انشاء مخبأ خاض

للوفاية من الغارات الجوية

راجع الاستمارة رقمه (وفاية) - وتطلب من مجلس بلدى اسكندرية قسم الوفاية

ضرورة إنشاء مخانيء بالعقارات المعدة للسكني
بصرف النظر عن خلوها من السكان

حضرة صاحب العزه

وردت افادة عزتكم رقم ٨٤٣١ (٣٦ - ١ - ٢) المؤرخة في ٢٢ فبراير سنة ٤٩ التي تستفسرون فيها عما اذا كان القرار رقم ٣ وقايه الخاص بانشاء المخانيء بالمنازل يسرى على العقارات المسكونة فعلا ام انه يسرى ايضا على العقارات الخاليه وعن ذلك نفيد ان المادة الاولى من القرار رقم ٣ وقايه تنص على ما أنى :-
في المدن او في اجزاء المدن المبينة في الجدول المرفق بهذا يجب على ملاك العقارات المخصصة لسكني عدد يزيد على خمسة عشر شخصا وعلى ملاك العقارات التي يشتغل فيها اثناء الليل اكثر من خمسة عشر شخصا ان يعدوا او يدنوا مخبأ أو أكثر لحماية جميع الاشخاص الذين قد يسكنون او الذين يشتغلون في المنزل وفقاً لاحكام المادة ثمانية .

والواضح من هذا النص أن مالك العقار المعد للسكني ملزم بانشاء المخبأ سواء كان عقاره مسكونا أو كان خاليا ويكفي ان يكون العقار معدا للسكني ويؤيد ذلك ما جاء في الشرط الاخير من هذا النص الذي يبين أن الغرض من اشاء المخبأ هو حماية جميع الاشخاص الذين قد يسكنون المنزل .

وبناء على ذلك نرى انه اذا كان العقار معدا للسكني يلزم صاحبه باقامة مخبأ فيه اذا كانت تتوافر فيه باقي الشروط طبقا لنص المادتين الاولى والثانية من القرار وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المستشار الملكي

امضاء

١٧ مارس سنة ١٩٤١

ضرورة طبق الاصل

قرار رقم ٤ وقايه بتعيين الموظفين الذين عهد اليهم تنفيذ بعض احكام
القرار الوزاري رقم ٣ وقايه بشأن بناء مخايء للوقايه من الغارات الجوية
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقايه من الغارات الجوية
وعلي القرار الوزاري رقم ٣ وقايه الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ٤٠ بشأن
بناء مخايء للوقايه من الغارات الجوية
قرر

- ١ م ينتدب من قبل وزارة الداخلية لتنفيذ ماقضت به المادتان ٣ و ٤
من القرار الوزاري رقم ٣ وقايه مدير عام مصلحة وقاية المدنيين
من الغارات الجوية في القاهرة، والمحافظ أو المدير في باقي المدن أو
اجزاء المدن بالجدول الملحق المذكور، كل في دائر اختصاصه .
- ٢ م يخول الموظفون المذكورون بعد الحق المنصوص عليه في المادة
العاشرة من القرار المذكور .

مهندسو مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية في جميع
الجهات المبينة بالجدول الملحق بالقرار المذكور .

مهندسو التنظيم بالقاهرة ومهندسو المجالس البلدية والمحلية،
كل في دائرة اختصاصه .

٣ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريراً في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٥٩ (١٩ يناير سنة ٤١

قرار وزارى رقم ٩ « وقاية »

بشأن تدابير الوقاية

في محال الملاهى العامة والمحال العامة والفنادق

وزير الوقاية المدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية .

وعلى القرار رقم ٣ « وقاية » الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بشأن بناء مخابء للوقاية من الغارات الجوية .

قرر ما هو آت

١ م فى المدن والجهات التى صدر أو يصدر قرار باتخاذ جميع تدابير الوقاية بها يلزم أصحاب محال الملاهى العامة والفنادق أن يقوموا بتنفيذ جميع تدابير الوقاية المبينة فى اللائحة الملحقه بهذا القرار

- ٣ م يجب تنفيذ هذه التدابير في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ صدور قرار بإضافة المدينة أو الجهة الى جدول المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقاية حسب الاحوال — الا فيما يختص باعداد المخابيء الخاصة بمحال الملاهي العامة والفنادق فيكون الميعاد شهرا من هذا التاريخ .
- ٣ م يكون مدير المحل مسئولا مع صاحبه عن التدابير التي تدخل في دائرة عمله .

- ٤ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا في غزة شعبان سنة ١٣٦٠ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٤١)

تدابير الوقاية الواجب اتخاذها في محال الملاهي العامة
والمحال العامة والفنادق

الباب الاول

محال الملاهي العامة

- بند ١ تشمل عبارة الملاهي العامة المحلات الآتية .
دور التمثيل والسينما وحفلات الموسيقى الالية أو الصوتية وقهاوى الملاهي والسرك والحفلات الراقصة والمراقص وحلقات الانزلاج

وأحواض السباحة العمومية وميادين سباق الخيل ومحال صيد الحمام
والبيولوت باسك وجميع محلات المراهنات .

يتخذ في الملاهي العامة تدابير الوقاية الآتية :

بند ٢ .

(أولا) نظم عامة ثابتة .

(١) اعداد مخبأ يقام بكل محل أو بداخل مبنى مجاور له اذا
تعذر ذلك ، علي ألا يبعد عنه بأكثر من ثلاثين مترا وبحيث يسمع
على الأقل ٢٥ في المائة من عدد المقاعد المصرح بها ، ويخصص هذا
المخبأ لمن يرغب من المترددين على المحل ومستخدميه وعماله .

(ب) تحصين جميع زجاج النوافذ والابواب وغيرها ، وذلك
بلصق قماش خفيف امتين عليه ، على أن يتصل القماش بالاطاد الخشبي
المحيط بالزجاج منعا لتناثره اذا ما أصيب بكسر ، أو ينزع الزجاج
كلية أو بغير ذلك من الطرق وكل ذلك مع عدم الاخلال بنظام
تقيد الاضاءة .

(ثانيا) تيسير الخروج من المحل لمن يرغب في ذلك من المترددين
عند الطوارئ وارشادهم الي الطرق العامة والخارجية :

(١) يجب ألا يقل عرض الممرات الرئيسية بالمحل عن ١٥٠ مترا
أما الممرات الفرعية فيجب ألا يقل عرضها عن ٢٠ متر ، ويجب
ألا تقل المسافة بين صفوف المقاعد وبعضها من ٤٥ سنتيمترا تقاس

من حافة ظهر المقعد الخلفية الى جلسة المقعد الذي يليه .

(ب) يجب عمل ممرات موازية لصفوف المقاعد بين الدرجات المختلفة بالمحل . واذا لم يوجد هذا النظام فيجب عمل هذه الممرات الموازية بين صفوف المقاعد بحيث لا يزيد عدد الصفوف علي عشرة وبحيث تقابل الممرات فتحات الخروج .

(ج) يجب علي ممرات عمودية بالنسبة لصفوف المقاعد بحيث لا يمر المتعرج أمام أكثر من سبعة مقاعد للوصول اليها .

(٢) لا يجوز صرف تذكر أكثر من عدد المقاعد المصرح بها في الدار .

(هـ) يجب تثبيت جميع المقاعد بارضية المحل ، ومحظور قطعيا إيجاد مقاعد متنقلة أو غيرها بالممرات وكذلك يمنع الوقوف أو المكوث فيها .

(و) ممنوع قطعيا وضع أى شئ على درجات السلالم أو أمام أبواب الخروج أو في الممرات من شأنه أن يعوق المرور أو يكون سببا في انقاص اتساعها ، حتي اذا كان الاتساع أكثر من الواجب مراعاة بمقتضي اللائحة ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال أن تعوق مكاتب المراقبة حركة المرور .

(ز) يجب عند بدء الحفلة التأكد من أن جميع أبواب الطوارئ

والأبواب الأخرى معدة للاستعمال بقاية السهولة ، ويجب ألا يزيد سمك العارضة المستعملة كمرزاج لكل باب على ربع بوصة .

(ج) يجب أن يكتب بطريقة واضحة على كل باب وممر ، باللغة العربية و لغة أجنبية أخرى من اللغات الجارية الاستعمال عن الطريق المؤدى إليه ، كما يجب أن يكتب على الفتحات غير المستعملة للخروج ما يدل على ذلك .

(ط) ممنوع قطعيا وضع المرايا في الاتصالات أو الطرقات
(ي) لا يسمح للمركبات بالانتظار بالقرب من ابواب الخروج
الا بعد انتهاء الحفلة .

(ك) يجب الاعلان على الشاشة أو بى طريق آخر قبل بدء كل حفلة وفي فترات الاستراحة عن مكان المخبأ الخاص بالنحل وكذا عن المخاض العامة القريبة من الدار وعن أقرب الطرق الموصلة اليها .

(ل) يجب أن تبقي مصابيح الارشاد الحمراء مضاءة من بدء دخول الجمهور الى وقت خروجه وأن يكون ضوءها كافيا في كل أجزاء المحل خصوصا عند ابواب الخروج حتى يمكن للجمهور الاهتداء بواسطتها اذا انقطعت الانوار العادية .

(ثالثا) وسائل الاسعاف ومكافحة الحريق :

(ا) يجب ايجاد أدوات الاسعاف اللازمة بالدار وفقا لمدد الرواد وطبقا لما تقرره وزارة الوقاية المدنية .

(ب) يجب الاحتفاظ بوسائل اطفاء الحريق العادية تامة علاوة علي ايجاد طابعة ركاب أو أكثر وعدد كاف من الصفايح والكوريكات وكية كافية من الرمال لاستخدامها في مقاومة القنابل الحارقة وذلك حسب ما تقرره فرقة المطافيء لذلك .

(ج) تكون فرقة للاسعاف من عمال المحل وتدريب علي وسائل الاسعاف بمعرفة مركز الاسعاف العام طبقا لتعليمات وزارة الوقاية المدنية .

د - تكون فرقة او أكثر من عمال المحل لمقاومة القنابل الحارقة وتدريب علي ذلك بمعرفة فرقة مطافيء المدينة علي ان يرأسها عسكري المطافيء المنتدب الذي يجب ان يكون نظاميا من قوة فرقة مطافيء المدينة ويكون راتبه علي حساب صاحب الدار . ويمكن ان يكون عامل الحرائق بالمحل التي تقع مقاعدها عن ٢٠٠ كالنظام القائم الآن .

رابعا - وقاية الاشرطة :

١ - لا يجوز الاحتفاظ في غرف لف الاشرطة بغير اشرطة
 «تيروجرام المروخ فقط» على أن تحفظ الاشرطة غير المركبة في
 علب معدنية داخل دولاب خاص مصنوع من مادة معدنية غير قابلة
 للاحتراق ومجهزة بقفل وبه ثقوب للتهوية، ولا يجوز قطعيا الاحتفاظ
 بأي شريط آخر بالمحل .

ب - ممنوع منعاً باتاً وضع بقايا الأقلام داخل الغرفة المخصصة
 لها ، أو داخل غرفة الفاتوس السحري .
 خامساً - تقييد الاضاءة .

١ - يجب استبقاء عدد من المصابيح « اللامبات » مضاء ومطلبا
 باللون الازرق الفاتم ، كما يجب الاحتفاظ بوسائل اضاءة احتياطية
 تضاء بمطاريات كهربائية لاتعتمد على التيار العام .

ب - يجب أن تكون الانوار أيا كان نوعها مخرجة بحيث
 لا تزي من علي .

سادساً - احتياطات وقتية عند سماع صفارة الانذار أو عند
 اطلاق المدافع المضادة للطائرات بدون انذار .

١ - بمجرد سماع صفارة الانذار أو اطلاق المدافع المضادة
 للطائرات بدون انذار يعلن عن الفارة بواسطة قرص احمر علي الشاشة
 أو بواسطة المذياع أو بآية طريقة أخرى باللغات العربية والفرنسية

والانجليزية ، وتوقف في الحال آلة السينما أو حركة التمثيل .

ب - يجب فتح جميع الابواب فوراً .

ج - علي من يريد من المتفرجين الخروج أو الالتجاء الى المخبأ أن يسرع بالذهاب الي منزله او الى اقرب مخبأ ويعنم عليهم الوقوف في الممرات .

د - بمجرد انتهاء الغارة على مدير الدار ان يخطر بذلك اللاجئين بالمخبأ الخاص .

بند ٣

تسرى هذه هذه التدابير لي جميع انواع محال الملاهي العامة سواء اكانت مسقوفة او مكشوفة واذا تكررت الغارات بأية مدينة يجوز للمحافظ أو للندير ان يأمر في الحال باغلاق محال الملاهي العامة المكشوفة للمدة التي يراها .

الباب الثاني

المحلات العامة

تشمل عبارة المحلات العامة المحلات الآتية :

بند ٤

القهاوى والمطاعم ومحلات بيع المشروبات الروحية بأنواعها

ونوادي الاجتماعات المعروفة باسم سير كل وكلوب وماشابه ذلك من المحلات المفتوحة للجمهور.

تنقسم المحلات العامة الى ثلاثة اقسام:

بند ٥

١ - المحلات المقامة في مبان متينة وهذه يكتفى فيها بتحسين الزجاج بالطرق الميمنة في « اولا حرف ب من البند ٢ » وعند سماع صفارة الانذار او اطلاق المدافع المضادة للطائرات تغلق الابواب والنوافذ بالدلف الخشبية او الحديدية ان لم يمكن تحصينها وتترك الدلف الزجاجية مفتوحة ومقيدة بالشناكل مع اتخاذ اللازم لانهوية ولو بترك الاجزاء السفلي من الابواب الحديدية مفتوحة من أسفل علي ارتفاع لا يزيد علي نصف متر ، كما يجب ان تحلي جميع الترابيزات المجاورة للشاييك والمنافذ مما تليها .

ب - المحلات المقامة في مبان غير متينة وغير قابلة للتحسين فاذا لم يتيسر لاصحابها اعداد مخبأ بها للرواد فعليهم ان يعلنوا داخل محلاتهم في مكان ظاهر للرواد عن اقرب المخابئ العامة وعن الطرق الموصلة اليها مع تخصيص باب او اكثر في كل محل للخروج علي ان تحصن هذه الابواب بالبناء بارتفاع مترين من مستوي ارضية المحل بطريقه لاتعوق خروج الجمهور ، كما تزال منها جميع الحواجز الخشبية او الزجاجية التي تعرقل السير .

ج - المحلات المقامة في مبان انشئت فيها مخابئ خاصة طبقا لالقرار رقم ٣ « وقايه » وتنسج لرواد المحال ، وهذه يكتفي فيها

بوضع اعلان ثابت عن موقع المخبأ وارشاد الرواد اليه عند الحاجة *

الباب الثالث

الفنادق والبنيونات

تسري على فنادق النوم والبنيونات والبيوت المفروشة والمحال التي تماثلها احكام القرار رقم ٣ « وقاية » الصادر بشأن المخابيء الخاصة علي ان يحدد عدد الاشخاص الذين يسكنون المحل بعدد السراير الموجودة به وليس بعدد الغرف ، وعلى صاحب المحل ان يقوم بإنشاء المخبأ الخاص اذا لم يكن صاحب العقار ملزماً بذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ٣ « وقاية »

بند ٦

قرار وزاري رقم ١٠٠ وقاية

بشأن تدابير الوقاية في المحلات التجارية ومحلات الصناعة

نشر بعدد اوقائع المصرية العدد ١١٥ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٤

في المدين والمحلات التي صدر أو يصدر قرار بأخذ تدابير الوقاية بها يلزم أصحاب المحال التجارية ومحلات الصناعة بتنفيذ جميع تدابير الوقاية المبينة في اللائحة بهذا القرار :

١٢

٢ م يجب تنفيذ هذه التدابير في ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ صدور قرار باضافة المدينة أو الجهة الى جدول المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقاية حسب الاحوال يكون مدير المحل مسئولا مع صاحبه عن التدابير التي تدخل في دائرة عمله

٤ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٢٤ أغسطس سنة ٤١

تدابير الوقاية الواجب اتخاذها

في المحلات التجارية ومحلات الصناعة

بند ١ في تطبيق أحكام هذه اللائحة تعتبر من المحلات التجارية علاوة على المحلات المعدة للتجارة : محلات الصناعة ومكاتب الشركات التجارية والبنوك ، ولا تشمل هذه العبارة محال الملاهي العامة والمحال العامة والقنادق التي صدر بشأنها القرار رقم ٩ وقايه .

بند ٢ اذا كان عدد العمال الذين يشتغلون في المحل يقل عن ثلاثين نهارا أو عن خمسة عشر ليلا ، وكان المحل قائما في عقار يلزم مالكه باعداد مخبأ خاص به وفقا لاحكام القرار رقم ٣ وقايه يجب على صاحب المحل أن يشترك مع المالك في انشاء المخبأ الخاص أو في

توسيعه بحيث يتسع لسكان العقار ولعمال المحل حسب عددهم الحقيقي وذلك بنسبة عدد هؤلاء العمال .

بند ٣

إذا كان عدد العمال ثلاثين فأكثر لغاية خمسين نهارا أو خمسة عشر فأكثر ليلا ، وكان المحل قائما داخل احد المباني - يجب على صاحب المحل أن يعد مخبأ خاصا مستقلا يتسع لعمال المحل حسب عددهم الحقيقي إذا كان عدد العمال يزيد على خمسين نهارا ، وكان المحل من المحلات التي يؤمها الجمهور ، يجب على صاحبه أن يعد مخبأ يتسع لعمال المحل حسب عددهم الحقيقي ولعدد مماثل له لرواد المحل .

بند ٤

ويجب على صاحب المحل أن يكون من عماله وحدة وقائية كاملة من مراقبين وفرق للإسعاف والانقاذ واطفاء الحريق حسب التعليمات التي تضعها وزارة الوقاية المدنية .

بند ٥

إذا كان عدد العمال الذين يشتغلون في المحل يقل عن ثلاثين نهارا أو عن خمسة عشر ليلا ، وكان المحل قائما في عقار لم يلزم ماله باعداد مخبأ خاص به وفقا لاحكام القرار رقم ٣ وقاية يجب على صاحب المحل غلقه فورا بمجرد سماع الانذار أو إطلاق المدافع المضادة للطائرات بدون انذار والسماح للعمال بالتوجه لاقرب المعانيء اليه .

بند ٦

إذا كان مجموع عدد العمال الذين يشتغلون ببعض المحال المنفصلة عن المباني ثلاثين فأكثر نهارا أو خمسة عشر ليلا فأكثر ليلا يجب أن يقام مخبأ خاص مشترك بكل مجموعة منها متلاصقة كائنة في دائرة نصف قطرها خمسون مترا سواء أكانت مملوكة لشخص واحد أم لجملة أشخاص .

ويجب أن يقع المخبا في مكان وسط بالنسبة للمحلات ، وإذا اقتضى الحال يؤخذ رأي وزارة الوقاية المدنية في اختيار المساكن على أنه لا يجوز مطلقا اختيار مكان المخبا في المحلات التجارية التي تحوي مواد ملتهبة أو خطيرة أو مفرقة .

بند ٧ تشمل عبارة (عمال) الواردة في هذه اللائحة جميع مستخدمي المحل وعماله وخدمه ، وتسري احكام هذه اللائحة على المحال المذكورة حتي ولو نقص عدد عمالها بعد تاريخ العمل بها .

بند ٨ تسري على انشاء المخابي الخاصة التي تفرض بموجب هذه اللائحة أحكام القرار رقم ٣ وقاية الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ التي لا تتعارض مع احكام هذه اللائحة .

قرار رقم ٦ «وقاية» بتعديل جدول المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقاية وتنشأ فيها المخابي للوقاية من الغارات الجوية

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد الاولى والثالثة والرابعة (فقرة ثانية) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية ،

وعلى القرارات الوزارية رقم ٢١ و ٥٥ وقاية الصادرة في ١٥ أغسطس و ٢ ديسمبر سنة ٤٠ وأول فبراير سنة ٤١ ببيان المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الرقابة من الغارات الجوية

وعلى القرار الوزاري رقم ٣ وقاية الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ٤٠ بشأن
بناء مخانيء للوقاية من الغازات الجوية ،

قرر

١ م يستبدل بمجدول المدن والبلاد المقرر اتخاذ جميع تدابير الوقاية فيها
الصادر به القرارات رقم ١ و ٢ و ٥ وقاية المشار إليها أعلاه المجدول
الآتي :

القاهرة وضواحيها ويتبعها بندرا الجزيرة وامبا به . الاسكندرية
وضواحيها . بور سعيد . ويتبعها بور فؤاد والقنطرة . السويس
ويتبعها بور توفيق . الإسماعيلية . طنطا . الزقازيق . دمنهور
الحلة الكبرى . كفر الزيات . بنها . المنصورة .

٢ م يستبدل بالمجدول الملحق بالقرار رقم ٣ وقاية الصادر ١٥ ديسمبر
سنة ٤٠ المشار إليه أعلاه المجدول المنصوص عليه في المادة الاولى
من هذا القرار .

٣ م يكون تقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة السادسة من
القرار رقم ٣ وقاية السالف الذكر بالنسبة للمدن وأجزاء المدن
المبينة بالمجدول الملحق بالقرار المذكور وبالنسبة للمدن وأجزاء
المدن التي أضيفت إليها بمقتضى المادة السابقة في ميعاد لا يتجاوز ١٥
يونيو سنة ٤١

٤ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

القاهرة في ١٠ صفر سنة ٦٠ (٨ مارس سنة ٤١)

قرار رقم ٧ وقايه بتشكيل لجنة لتقدير التعويض الذى يستحقه ملاك العقارات غير المبنية الذين يلزمون بترك الادارة تقوم بأعمال الوقاية بمقارنتهم

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٤٠ بشأن الوقايه من الغارات الجوية

وعلى القرار رقم ٦ وقاية الصادر في ٨ مارس ٤١ ببيان المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقايه من الغارات الجوية
قرر

تشكل لجنة في كل من المدن والجهات المقرر أن تتخذ فيها جميع تدابير الوقاية من الغارات الجوية المنصوص عليها في القرار رقم ٦ وقاية لتقدير التعويض الذى يستحقه ملاك العقارات غير المبنية التي يلزم أصحابها بأن يتركوا الادارة تقوم بأعمال الوقاية فيها على الوجه الآتي :

- (١) وكيل المحافظه أو وكيل المديرية رئيسا
- (٢) مدير القسم المالى بمحافظه القاهرة أو مفتش المالية المختص بالمحافظات الاخرى والمديريات
- (٣) مهندس من مصلحة المباني الاميرية
- (٤) مهندس من مصلحة التنظيم بالقاهرة أو من المجالس البلدي أو المحلي المختص بالمدين الاخرى
- (٥) اثنان من الاعيان يعينها المحافظ او المدير

٢م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣ ربيع الاول سنة ٦٠ و ٣١ مارس سنة ٤١

قرار رقم ٨ وقاية باضافة بلدة طلخا الى المدن والبلاد المقرر اتخاذ
تدابير الوقاية وانشاء المخابيء الخاصة فيها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد الاولى والثالثة والرابعة «فقرة ثانية» من القانون
رقم ٦٣ لسنة ٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية

وعلى قوار وزارة الداخلية رقم ٣ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ٤٠ بشأن بناء
مخابيء للوقاية من الغارات الجوية

وعلى قرار وزارة الداخلية رقم ٦ وقاية الصادر في ٨ مارس سنة ٤١ بتعديل
جدول المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقاية وتنشأ فيها المخابيء للوقاية من
الغارات الجوية

قرر

١م تضاف بلدة طلخا الي جدول المدن والبلاد المقرر اتخاذ جميع تدابير

الوقاية وانشاء المخابيء الخاصة فيها المذكورة بالقرار رقم ٦ وقاية
٢م يكون تقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة السادسة من

القرار رقم ٣ وقاية المشار اليه اعلاه بالنسبة لهذه البلدة في ميعاد
لا يتجاوز ١٥ أغسطس سنة ٤١

٣م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريراً في غرة جمادي الاولى سنة ٦٠ و ٢٧ مايو سنة ٤١

قرار رقم ١١ وقاية بأضافة بعض المدن والبلاد الى المدن لوالبلاد التي تتخذ فيها تدابير الوقاية وتنشأ فيها المخانيء للوقاية من الغارات الجوية

وزير الوقاية المدنية

بعد الاطلاع على المواد الاولى والثالثة والرابعة « فقرة ثانية » من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ بشأن الوقاية من الغارات الجوية .

وعلى القرار رقم ٣ (وقايه) الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بشأن بناء مخانيء للوقاية من الغارات الجوية ،

وعلى القرارين رقمي ٦ و ٨ (وقايه) الصادرين في ٨ مارس و ٢٧ مايو سنة ١٩٤١ بتعديل جدول المدن والجهات التي تتخذ فيها تدابير الوقاية وتنشأ فيها المخانيء للوقاية من الغارات الجوية

قرر

١ م تضاف المدن والبلاد الموضحة بعد الى جدول المدن والبلاد التي تتخذ فيها جميع تدابير الوقاية وتنشأ فيها المخانيء للوقاية من الغارات الجوية المذكورة بالقرارين رقمي ٦ و ٨ وقايه المشار اليها أعلاه:

ص.ع.ف. الشيوخ . دسوق . زفتي

شبين الكوم . منوف . تلا .

ميت غمر . كفر الدوار . قليب . الفيوم .

٢ م يكون تقديم الاقرارات المنصوص عنها في المادة السادسة من

القرار رقم ٣ (وقايه) المشار اليه أعلاه بالنسبة لهذه المدن والبلاد
في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القرار .

٣م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريرا في شرة رمضان سنة ١٣٧٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١)

الاجراءات الواجب اتباعها للوقاية من الغارات الجوية

الامر رقم ٢٠٥

وقائع ٢٧٧ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤١

١م في المدن والجهات التي أصدر أو يصدر بتعيينها قرار من وزير الوقاية
المدنية تنفيذا للمادة الاولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ٤٠ - ومع
عدم الاخلال بالاوامر السابق صدورها بشأن بعض الاجراءات
الواجب اتباعها للوقايه من الغارات الجوية يجب اتباع التعليمات
الآتية:

١ - لا يجوز استعمال صفارات أو آلات أو أي جهاز للتنبيه
يحدث أصواتا مماثلة لصوت الصفارات التي أعدها الحكومة
للانذار بوقوع غارة جوية .

٢ - على الاشخاص الذين يـكـونون بالشوارع والميادين

والطرق العامة عند انطلاق صفارات الانذار بالغارات الجوية ان يلبأوا الى منازلهم أو محال أعمالهم أو الى اقرب مخبأ أو خندق وان يبقوا به الى أن تعطي اشارة زوال الخطر .

٣- لا يجوز دخول المخابيء والخنادق المعدة للوقاية من الغارات الجوية في غير أوقات الغارات كما أنه لا يجوز لأي شخص أن يبقى بها بعد اعطاء اشارة زوال الخطر .

٤- يجب مراعاة النظام عند دخول المخابيء والخنادق أو الخروج منها والتزام الهدوء مدة البقاء فيها :

٥- لا يجوز دخول المخابيء والخنادق عند استيفاء العدد المقرر لكل منها بعد التنبيه عن ذلك من حارس المخبأ أو الخندق

٦- محظور بتاتا العنس بالادوات والمعدات الموجودة داخل المخابيء والخنادق أو خارجها أو نقلها من الاماكن المخصصة لها

٧- محظور القاء أية فضلات أو قاذورات داخل المخابيء أو الخنادق أو حولها .

٨- ممنوع منعاً باتاً التدخين داخل المخابيء .

٩- لحراس المخابيء العامة السلطة في تنفيذ الاوامر التي تتعلق بنظام الالتجاء للمخابيء والتواجد بها في حدود التعليمات السابقة ولهم حق الاستعانة بالبوليس عند الاقتضاء .

١٠- لا يجوز استعمال مصابيح البترول أو المواقد داخل المخابيء

٢ م

كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو احدي هاتين
العقوبتين .

الجرائم المخلة بالحياء التى ترتكب ابان الفارات الجوية
أو في المخايء العامة

أمر رقم ٢٢١ - وقائع ١٨ غير اعتيادى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢

مادة وحيدة يعاقب من يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون
العقوبات ابان النارات الجوية أو في المخايء العامة بالحبس مدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين
جنيها مصريا ولا تزيد على مائتي جنيه



احصاء المؤن

مرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٣٩

خاص باحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا وزير الدفاع الوطني ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

١ م يجوز القيام في أى وقت باجراء احصاء بالمقادير المخزونة من المواد الاولية والوقود والمواد الغذائية والعروض المصنوعة ومن دواب ووسائل الجر والنقل وبوجه عام باجراء احصاء بجميع المنتجات والبضائع والادوات التي تصلح لتكوين الجيش وتزويد السكان المدنيين ويكون ذلك بمقتضى قرار يصدره وزير الدفاع الوطنى ويجوز أن يكون الاحصاء المذكورة عاما أو أن يكون خاصا بنوع معين من المنتجات والبضائع والادوات أو قاصرا على جزء من البلاد .

٢ م يجب على كل من كان لديه مخزون أن يبلغ وزير الدفاع الوطنى في خلال ثمانية أيام عن كل تعديل غير عادي يطرأ على مقدار ماله من مخزون .

ويعتبر غير عادى كل تعديل لا ينتج من العمليات العادية للبيع والتجديد .

٣٢

يجوز كذلك القيام في أى وقت بمقتضى قرار وزير الدفاع الوطنى بإجراء احصاء للصانع والمستودعات وغيرها من المحال الصناعية والتجارية التى يعنى أمرها وزير الدفاع الوطنى بالذات أو بواسطة ويشمل هذا الاحصاء بصفه خاصة آلات المصانع والمستودعات والمحال المتقدم ذكرها وقدرتها الحالية وقدرتها القصوى وعدد العمال الذين تستطيع استخدامهم .

٤٢

يجوز لوزير الدفاع الوطنى أن يتعرف في أى وقت من الهيئات الخاصة الملزمة بمرافق من المرافق ذات المنفعة العامة ما قدرته من نظام الخزن والتدابير التى تكفل لها بوسائلها الخاصة استمرار إدارة ذلك المرفق في حالة قيام ظروف استثنائية .

فإذا رأى الوزير هذه التقديرات غير كافية جاز له أن يأمر تلك الهيئات بإجراء الخزن واتخاذ التدابير اللازمة للمدة التى يحددها لذلك على ألا تتجاوز هذه المدة ستة أشهر .

ويجوز للوزير عند الاقتضاء أن يمنح تسهيلات لبعض هذه الهيئات أو لطائفة معينة منها لتنفيذ هذا الحكم

فإذا رفضت القيام بما أمرت به جاز للوزير أن يأمر بإجراء الخزن على نفقها .

٥٢

تقوم السلطات العسكرية وبمصلحة عموم الاحصاء والتمداد معا

باجراء الاحصاءات المنصوص عليها في المواد السابقة وفقا للقواعد
التي تبين في قرار يصدره وزير الدفاع الوطني بالاتفاق مع وزير المالية
يماقب الاشخاص المسكفون بالاحصاء على افشاء أى بيان من
البيانات المشار اليها فيما تقدم بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو
بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهها مع عدم الاخلال بتطبيق أي
عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات

٦م

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة من خمسة جنيهات
الى مائه جنيهه كل من رفض أن يدلى الى الاشخاص المسكفيين
بالاحصاء بالبيانات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وفي
قرارات التنفيذ أو قدم بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك

٧م

ويعاقب بغرامة من جنيهه الى عشرين جنيهها كل من أغفل
ابلاغ البيانات المشار اليها في المادة الثانية في الميعاد المقرر

على وزراء الدفاع الوطني والداخلية والمالية والعدل كل فيما يخصه
تنفيذ هذا المرسوم بقانون ولهم أن يصدروا لهذا الغرض القرارات
التنفيذية اللازمة

٨م

ويعمل بهذا المرسوم بقانون ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية.

صدر في سراي المنزه في ٩ رجب سنة ٥٨ و ٢٥ أغسطس
سنة ٣٩ فاروق

مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٣٩
بشأن الاختصاصات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٣٩ الخاص
باحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين

نحن فاروق الاول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور
وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء وموافقة أي المجلس المذكور
رسمنا بما هو آت

الاختصاصات التي يخولها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٣٩ الخاص
باحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين وزير الدفاع
الوطني تباشرها لجنة وزارية تسمى «لجنة التكوين» وتشكل
هذه اللجنة من وزير المالية (رئيسا) ووزير الدفاع الوطني ووزير
التجارة والصناعة ووزير يعينه مجلس الوزراء (أعضاء).
ويجوز لهذه اللجنة أن تعهد ببعض اختصاصاتها الى أحد أعضائها

على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع الوطني والمالية والعدل
والتجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ولهم
أن يتخذوا القرارات التنفيذية اللازمة لهذا الغرض ويعمل بهذا
المرسوم بقانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بسراي المنزه في ٦ شعبان سنة ٥٨ و ٢٠ سبتمبر سنة ٣٩ فاروق

قرار وزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩

بشأن احصاء المخزون من المنتجات والبضائع

تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٩ - وقائع ٩٣ - ٩٣٩

وزير الدفاع الوطنى

بعد الاطلاع على المواد الاولى والخامسة والثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥

الصادر فى ٩٥ أغسطس سنة ١٩٣٩

وبناء على موافقة وزير المالية .

قرر

١ م يجرى فى يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بجميع أنحاء المملكة المصرية

احصاء عن المخزون عن المنتجات والبضائع المبينة بعد .

١ - اخشاب البناء .

٢ - الفحم بأنواعه .

٣ - الادوية والمستحضرات الطبية المبينة بالجدول المرافق لهذا

القرار .

٤ - الاسلاك المعدنية والصفائح والمواسير والمسامير الحديدية

وكافة أنواع الحديد .

٥ - قطع التغير للالات والماكينات والسيارات .

٦ - اطارات السيارات والموتوسيكلات والدراجات .

٧ - قماش الخيش والركاب

٢م يقوم بعملية الاحصاء موظفو مصلحة الاحصاء والتعداد ومن

يستدبون لهذا الغرض من موظفي الوزارات والمصانع الاخرى .

٣م تعد مصلحة عموم الاحصاء والتعداد نموذجاً بالبيانات الاحصائية

عن كل صنف من المنتجات والبضائع المشار اليها في المادة الاولى .

وتسلم استمارة الاحصاء التي تعد وفقاً لهذا النموذج لصاحب

الخزون أو نائبه بمعرفة الموظفين المكلفين بالاحصاء أو ترسل اليهم

اطريق البريد وعليهم الاجابة على الاسئلة التي توجه اليهم في المدة

التي يحددها مراقب مصلحة الاحصاء والتعداد .

٤م تملاً استمارات الاحصاء بخط واحد وبدون كشط أو تحشير ويوقع

عليها من صاحب الخزون أو نائبه وتسلم للموظف المكلف بالاحصاء

وتعاد لمصلحة عموم الاحصاء والتعداد بطريق البريد الموصى عليه

٥م يجب أن تشمل البيانات الاحصائية على ما يأتى :

١ - بعنوان المكان أو الامكنة الموجود بها كل نوع من

الخزون على حدة .

(٢) اسم ولقب صاحب المحل الموجود به الخزون وصناعته

وجنسيته ومحل اقامته ، وان كان شركة فيذكر نوع الشركة

وعنوانها أو اسمها ومن له حق التوقيع باسمها .

٣ - اسم ولقب صاحب المخزوف وصناعته وجنسيته ومحل
إقامته . وإن كان شركة فيذكر نوع الشركة أو عنوانها أو اسمها
ومن له حق التوقيع باسمها .

٤ - بيان المخزون فعلا مع توضيح الصنف والنوع والمواصفات
والكمية

٥ - بيان الكمية المنتظر ورودها أو إنتاجها من كل صنف
والموعد المنتظر ورودها أو إنتاجها فيه .

٦ - بيان حركة ومعدل تصريف الصنف في السنة السابقة
بحسب الأشهر المختلفة ومعدل التصريف اليومي أو الأسبوعي
أو الشهري .

٧ - بيان أسعار الصنف بالجملة والقطاعي يوم الإحصاء ومتوسط
الأسعار في المدة السابقة .

٦٢٠ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٢ رجب سنة ١٣٥٨ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩)

قرار وزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٩

وقائع ٩٣ - ٥ سبتمبر سنة ٩٣٩

وزير الدفاع الوطني

يعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٥٤ الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٩

عن حصر المواد الميينة بالقرار المذكور .
وبناء على موافقة وزير الصحة العمومية
قرر

١ م يجري في الميعاد الذي يحدده وزير الصحة العمومية وبواسطة مفتش
الصيدليات احصاء الادوية والمستحضرات الطبية الميينة بالجدول
المرفق للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ٣٩ الموجودة بمخازن الادوية

٢ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا في ١٩ رجب سنة ١٣٥٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩)

قرار وزاري رقم ٧٢ لسنة ٣٩
وقائع ٩٩ - سبتمبر سنة ١٩٣٩

وزير الدفاع الوطني

بعد الاطلاع على المادتين الاولى والخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ بتاريخ
٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ٣٩
وبناء على موافقة وزير المالية .

قرر

١٢ تحصى بجميع آحاء المملكة المصرية وفي المواعيد التي يحددها مصلحة

عموم الاحصاء المقادير المخزونة من المواد الآتية :

القمح . الاذرة الشامي . الدقيق بأنواعه . الفول . العدس
الشعير . الارز . الزيوت النباتية الكبريت . الصابون . الورق
والكرتون . خامات الطباعة . الاسمدة الكيماوية . الجلود الخام
والمذبوغة . مواد الدباغة . الاقشة القطنية . الاقشة الصوفية
دواب الجر والحمل

- ٢ م تسري الاحكام الواردة بالمواد ٣ و ٤ و ٥ من القرار الوزاري رقم
٥٤ لسنة ٣٩ علي احصاء المنتجات المبينة في المادة الاولى .
- ٣ م تلغي القرارات الوزارية رقم ٦٢ و ٦٣ و ٦٦
- ٤ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٣ شعبان سنة ٥٨ و ١٧ سبتمبر سنة ٣٩

- قرار رقم ١٣٦ لسنة ٤٠ — الوقائع ٧٤ في ١٣ يونيو سنة ٤٠
- ١ م باحصاء جميع المنتجات والبضائع والادوات التي تصلح للتعمين
تحصى المقادير المخزونة من المواد الاولية والوقود والمواد الغذائية
وبوجه عام جميع المنتجات والبضائع التي تصلح للتعمين مما نص
عليه في المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٣٩
- ٢ م على مصلحة عموم الاحصاء والتعداد تنفيذ هذا القرار في المواعيد
التي تحددها وفي الجهات التي تراها بالنسبة لكل صنف .

أمر رقم ١٩٣

باحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل

الوقائع ١٥٣ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤١

١ م

يجرى بصفة دورية في جميع القطر المصري وفي التواريخ التي تحدد
بقرار من وزير الزراعة احصاء للمساحات المخصصة أو المقررة لاحدى
الزراعات المبينة في الجدول المرفق بهذا الامر وكذلك للمحاصيل
الذاتجة منها

ويجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره ادخال التعديلات التي
يراهها علي الجدول المشار اليه في الفقرة السابقة .

٢ م

يباشر عمليات الاحصاء مندوبو وزارة الزراعة ومصصلحة عموم
الاحصاء والتمداد .

وكذلك يكون من مندوبي الاحصاء . مندوبو مصصلحة
المساحة والعمد والمشايع والصيارفة وكذلك جميع الاشخاص الذين
يعينهم وزير الزراعة لهذا الغرض .
يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الشروط والاوزاع الخاصة
بعمليات الاحصاء .

٣ م

يجب علي كل شخص يعين بالتطبيق للمادة السابقة مندوبا للاحصاء
أن يقدم المساعدة اللازمة لضمان تنفيذ جميع اجراءات الاستعلام

والتحقيق اللازمة لمهمة الاحصاء وفقا للتعليمات التي يقررها وزير الزراعة -

٤ م يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل مندوب للاحصاء يرفض أو يهمل في القيام بالالتزامات المبينة في المادة ٣

٥ م يعاقب كل شخص يرفض اعطاء البيانات المبينة في القرارات الصادرة بتنفيذ هذا الامر أو الذي يعتمد اعطاء بيانات غير صحيحة بغرامة من جنبيه الى خمسة جنيهات عن كل فدان أو بعض فدان لم يذكره أو أعطيت عنه بيانات غير صحيحة .

جدول

القطن . القمح . النّرة . الشعير . الفول . البرسيم

تحديد الاسعار

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩

اعلان اسعار البيع بالقطاعي للاصناف والحاجيات الاولى

١م كل تاجر يبيع بالتفصيل (القطاعي) اي صنف من الاصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون يجب عليه ان يعلن عن سعر كل صنف بطريقة واضحة غير قابلة للشك

٢م يجب ان يكون الاعلان بكتابة الاسعار باللغة العربية وفي المحال التجارية التي لها عملاء من الاجانب باللغتين العربية والفرنسية على بطاقات توضع على المواد أو البضائع الخاصة بها سواء اكانت في واجه المحل أم في مدخله أو في داخله وتكفي بطاقة واحدة للاصناف المجموعة في مكان واحد متي كانت من نوع وصنف واحد ويسري هذا الحكم كذلك على الباعه بالتفصيل (بالقطاعي)

٣م الاصناف التي يبيعها الباعه المتجولون سواء في الطرقات أم في المحال العمومية أم في منزل المشتري يجب أن يبين سعرها في جدول يقدم للمشتري عند كل طلب

٤م المواد والبضائع التي تباع بالوزن أو بالمقاس يكون الاعلان عنها في البطاقات أو الجداول الخاصة ببيان وحدة الوزن أو المقاس .

٥م يجوز لوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره اصنافا اخرى من الحاجيات الاولى الي الاصناف بالجدول الملحق بهذا القانون

- ٦ م كل من خالف احكام هذا القانون يعاقب بغرامه لاتزيد على مايه قرش وبالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين
- ٧ م يتولى اثبات المخالفات مأموروا الضبطيه القضائيه ومفتشوا المواد الغذائية وكذلك المستخدمين الذين تعينهم وزارة الماليه ويعتبرون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطيه القضائيه .
- ٨ م على وزراء الماليه والداخليه والحقانيه تنفيذ كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ١٥ مايو من نشره بالجريدة الرسمية .

الجدول

- ١ للغذاء
- اللحم بأنواعه والدقيق والخبز بأنواعه واللبن والسمن والجبنه والبيض والبن والسكر والملح والفلفل والاسماك الطازجة أو المقلية أو المحفوظة والخل والزيت المستعمل للاكل والارز والشاي والكافور والاعجنه الغذائية والحلاوة الطحينيه والزيت والفاكهه والخضر
- ٢ - الملابس ولوازم المنسوجات الملبسيه المبينه فيما يلي
- الاقشه المصنوعه من الصوف حرا أو مخلوطا أو من القطن أو من التيل أو من الكتان أو البفته والملابس المصنوعه من المنسوجات المتقدمه . والطرايش والجوارب والخيط المستعمل للخياطه والابر والدبايس والصابون .

٣ - الأتارة:

اللمبات التي تضاء بالبتروول ورتاين المصابيح وزجاجات اللمبات
والبتروول وشموع الاضاءة والكبريت واللمبات الكهربائيه

٤ : أصناف متنوعه

أواني الطبخ والفناجيل وكؤوس الشرب العاديه والصحون
العاديه من الفخار والفحم وحطب الحريق والثلج (أضيف بقرار

١٢ يوليو سنة ١٩٣٣

المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية

والامر العسكري ١٧٨ - الوقائم ٩٤ سنة ٣٩

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة . . . وموافق رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

تنشأ في كل محافظة وفي كل عاصمة ومديرية لجنة برئاسة المحافظ
أو المدير تدعى لجنة التسعير ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من

وزير التجارة والصناعة والاتفاق مع وزير الداخلية

٢ م

تقوم اللجنة أسبوعياً بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية
ومواد الحاجيات الآلية المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون
ولو وزير التجارة والصناعة أن يصدر قراراً بإضافة أو بحذف
صنف أو أكثر من الأصناف مما يري وجوب إضافته إلى الجدول
المذكور أو حذفه منه .

ويعلم المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة
في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية
التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير

٣ م

يكون تحديد الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون عادة
كل أو بعض الأصناف والمواد التي يتناولها التحديد مدى الأسبوع
الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية

٤ م

تنشأ لجنة مركزية برئاسة وزير التجارة والصناعة يكون من
اختصاصها

١- وضع أسس تحديث الأسعار

٢- النظر في الشكاوى التي قد تقدم عن جداول الأسعار التي
تضعها اللجان المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا المرسوم
بقانون .

٣- مراقبة حركة الأسعار على العموم واقتراح ما يؤدي إلى

تحقيق مكافحة الغلاء ويصدر بتأليف اللجنة المركزية قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة

٥٢

كل من باع صنفا من الاسناف الواردة أسعارها في الجدول أو عرضه للبيع بزيادة من السعر المحدد فيها أو امتنع عن بيعه بهذا السعر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

وبأمر القاضي علاوة على ذلك باعلان الحكم ونشره في الاماكن والصحف التي يعينها على نفقة المحكوم عليه

وأمر الحكم القاضي بالادانته وبإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثمانية أيام وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز (٥٠٠ جنية) . ويؤمر دائما بالاعلاق لمدة لا تتراوح بين ١٥ يوما وشهرا (هذه الفقرة مضافة بمقتضى الامر العسكري ١٧٤)

على وزراء الداخلية والتجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٥٣

صدر بمرأى المنزه في ٢٠ رجب سنة ١٩٥٨ (٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩)

جدول

الحبوب بأنواعها . الارز . الدقيق . الخبز . الردة . اللحوم . الزيت . السكر
البن . الشاي . السكرية . الملح . خشب الوقود . الفحم بأنواعه . الوقود السائل
بأنواعه . السيرتو ،

الحديد والصلب بكافة أنواعه . المسامير . القصدير . كلورور النشادر . الصفيح
الورق .

٢ - الخشب . السماد الكيماوى . الخيش

٣ - الغزل والاقمشة القطنية

٤ - الادوية والعقاقير والمستحضرات .

قرار وزارى رقم ١٥٧

الوقائع رقم ٩٤ — ٦ سبتمبر سنة ٢٩

تشكيل لجان تحديد أقصي الاسعار للاصناف الغذائية

ومواد الحاجيات الاولى

وزير التجارة :

بعد الاطلاع على المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ .

وبعد موافقة حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية

قرر

١ م تشكيل لجان تحديد الاسعار في المحافظات ومواسم المديرية تلى
الوجه الاثنى:

أولاً : مدينة القاهرة

رئيساً

محافظ القاهرة

(أحد موظفي وزارة التجارة والصناعة)

(أحد موظفي وزارة الزراعة)

(عضوان من الغرفة التجارية المصرية يختارهما)

(رئيس الغرفة)

(عضوان من الاتحاد المصري للصناعات .. ثلاثة)

(يعينهم المحافظ عن المستهلكين)

ثانياً : محافظة اسكندرية

رئيساً

محافظ اسكندرية

(أحد موظفي وزارة التجارة والصناعة)

(اثنان يختارهما بلدية اسكندرية)

(ثلاثة من أعضاء الغرفة التجارية المصرية يختارهم)

(رئيس الغرفة)

(ثلاثة يعينهم المحافظ عن المستهلكين)

ثالثا : باقى المحافظات وعواصم المديریات

- المحافظ أو المدير رئيسا
رئيسا
أحد موظفى وزارة التجارة والصناعة ()
أحد أعضاء المجلس البلدى أو المحلى يختاره ()
المحافظ أو المدير ()
ثلاثة من المشتغلين بإنتاج وتصريف الاصناف ()
المسيرة يختارهم المحافظ أو المدير على ()
أن يكون أحدهم من أعضاء الغرفة ()
التجارية بمصر ()
ثلاثة يختارهم المحافظ أو المدير عن أنفسهم كمين ()

لكل لجنة أن تستأنس بأراء ذوي الخبرة في المسائل التى تعرض
عليها .

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا في ٢١ رجب سنة ١٣٥٨ (٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء

بشأن اللجنة المركزية المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ الخاص بتحديد اقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ على انشاء لجنة مركزية بمراسمة وزير التجارة والصناعة يكون من اختصاصها :

(١) وضع أسس تحديد الاسعار

(٢) النظر في الشكاوي التي قد تقدم عن جداول الاسعار التي تضعها لجان التسعير المحلية .

(٣) مراقبة حركة الاسعار واقتراح ما يؤدى الى تحقيق مكافحة الغلاء .

ويصدر بتأليف اللجنة المركزية قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة

وبتاريخ ٧ سبتمبر سنة ٣٩ صدر قرار المجلس بالموافقة على تشكيل اللجنة ، وعدل القرار في أول نوفمبر سنة ٣٩ بضم ثلاثة أعضاء اليها .

وتقترح الوزارة استكمالاً لبعض العناصر الحكومية والاهلية ذات الشأن التي ترى ضرورة تمثيلها في اللجنة أن تشكل على الوجه الآتي :

رئيساً

(١) وزير التجارة والصناعة

(ألف)

- (٢) وكيل وزارة التجارة والصناعة
- (٣) وكيل وزارة المالية
- (٤) وكيل وزارة الزراعة
- (٥) مراقب عام وزارة التموين
- (٦) مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينوب عنه
- (٧) مراقب مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة
- (٨) » » الابحاث والمشروعات »
- (٩) » » التجارة »
- (١٠) » » التشريع التجاري »
- والملكية الصناعية »
- (١١) مراقب الابحاث والتسعين بوزارة التموين
- (١٢) رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعي أو من ينوب عنه
- (١٣) رئيس الاتحاد المصري للصناعات أو من ينوب عنه
- (١٤) مدير عام الجمعية الزراعية الملكية أو من ينوب عنه
- (١٥) رئيس الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة أو من ينوب عنه
- (١٦) » » » » بالاسكندرية » » »

ت

ونظرا لما للجنة من الاختصاصات الواسعة ومنها الاشراف علي لجان التسعين المحلية وتوجيهها ، فان المصلحة تقضي بأن تصدر قرارات اللجنة معبرة عن آراء جميع العناصر الممثلة فيها أو آراء غالبية هذه العناصر علي الأقل مما يستلزم اعتبار اجتماعاتها غير صحيحة الا اذا حضر الاجتماع عدد كاف من الاعضاء .

وترى الوزارة ألا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا اذا حضره ثمانية أعضاء على الأقل .

ولكى يتسنى للجنة القيام بمهمتها على خير وجه ترى الوزارة من الضروري أن تستعين اللجنة في أعمالها بأراء ذوي الخبرة وتقرح أن يكون لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تشكيل لجان من الخبراء في بعض الاصناف والمواد يعهد اليها بفحص موضوع التفسير من الناحية الفنية وتقديم تقرير بنتيجة الفحص الى اللجنة المركزية للاستئناس به كما هو جار به العمل فعلا .

لذلك ترجو الوزارة أن يتفضل المجلس بالموافقة علي ما يأتي :

أولا - تشكيل اللجنة المركزية علي الوجه المتقدم
ثانيا - عدم اعتبار اجتماع اللجنة المركزية صحيحا الا بحضور ثمانية أعضاء على الأقل .

ثالثا - تخويل و بمر التجار والصناعة سلطة تشكيل اللجان الفنية المشار اليها بقرارات يصدرها .

تحريرا في ٦ جمادى الاول سنة ١٤٠٠ و أول يونيه سنة ١٩٤١
ملحوظة: قرر مجلس الوزراء الموافقة على هذه المذكرة بجلسته المنعقدة في ١٠ سنة ١٩٤١

ندب بعض موظفي التجارة والصناعة لمراقبة تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

الامر ١٩٤١ - الوقائع العدد ١٤٧ في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠

١ م - لوزير التجارة والصناعة أن يعين من موظفي وزارته من يقوم
لأبحاث التحاليل التي نص عليها في المرسوم رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩

الخاص بتحديد اقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات
الاولية . ويكون لهؤلاء الموظفين في هذا الصدد صفة رجال
الضبطية القضائية كما يكون لهم الحق في دخول المحال والمصانع
والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لبيع وتخزين الاصناف
والمواد المدرجة بالجدول المرفق بالمرسوم المتقدم ذكره . ولهم
كذلك الحق في طلب وفحص دفاتر التجارة وغيرها من المستندات
التجارية مما يكون له شأن في تحديد الثمن الذي تباع به الاصناف
والمواد السابق ذكرها .

٢م

يعاقب الموظفون المشار اليهم في المادة السابقة الذين يذيعون
أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم بالجس مدة لاتزيد
علي ستة أشهر وبغرامة لاتتجاوز عشرين جنيا أو باحدى هاتين
العقوبتين .

٣م

يعاقب بالجس مدة لاتزيد علي ثلاثة أشهر وبغرامة لاتتجاوز عشرة
جنيات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم
الدفاتر والمستندات المذكورة في المادة الاولى بمد طلبها منه
وكذلك كل من يدلي ببيانات كاذبه .

قرار رقم ٧٩ لسنة ٤١

بتعيين بعض الموظفين لمراقبة احكام المرسوم بقانون ١٠١ لسنة ٣٩
الخاص بتحديد اقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

وزير التجارة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ١٠١ لسنة ٣٩ والامر ٩٨ لسنة ٤٠

قرر

١٢ يعين الموظفون المبين وظائفهم واسماؤهم فيما بعد لمراقبة تنفيذ
احكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ سالف الذكر واثبات
المخالفات لاحكامه .

١ - مدير ادارة السواحل ووكيله ومفتشو السواحل أو من

يقوم مقامهم

٢ - محمد عثمان عباس افندى الموظف بمصلحة التجارة .

تحريرا في ٢٠ يونيو سنة ٤١

قرار رقم ١٧ لسنة ٤٢ بتعيين بعض الموظفين لمراقبة

تنفيذ احكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩

الخاص بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

وزير التجارة :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٠١ لسنة ٣٩ الخاص بتحديد أقصى

الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٩٨ لسنة ٤٠ بشأن مراقبة بيع الاصناف الغذائية

ومواد الحاجيات الاولى .

ومن موافقة وزارة التموين

قرر

١ م يعين الموظفون المبينة وظائفهم وأسماءهم فيما بعد لمراقبة تنفيذ أحكام
المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ سالف الذكر وأبواب المخالفات
لأحكامه

١ - مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية

٢ - حضرات : الاستاذ توفيق نانروبس ، الدكتور يوسف

جرجس برسوم ، عبد المجيد احمد صالح افندي ، يوسف خيرى

افندى ، عبد المنعم وهبى افندى ، شريف احمد حسن افندى ،

عبد المجيد اسماعيل افندى ، زكى منصور افندى ، جرجس سليمان

افندى ، سلامة اسماعيل سلامة افندى

٢ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا في ١٣١ سنة ٤٢

تجديد أقصى الاسعار لبعض الحاصلات الزراعية

الامر رقم ١٤٦

١ م

استثناء من اجكام المادتين ٣٥٢ من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

أولا : يجوز أن تجدد مواعيد اعلان الاسعار ومدة الالتزام بالتسعيرة بقرار من وزير التجارة والصناعة

ثانيا : يسرى أحكام المرسوم بقانون المتقدم ذكره أيضا على الزراع فيما يتعلق ببيع القمح والذره والارز وغير ذلك من الحاصلات الزراعية التي تعين بقرار من وزير التجارة والصناعة سواء أكان البيع اختياريا أم جبريا

تشديد العقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩

والامر العسكري رقم ٧٦

الامر رقم ١٧٤

مادة وحيدة يضاف الى آخر المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠١

لسنة ٣٩ والمادة الثانية من الامر العسكري رقم ٧٦ النص الاتي
(ويأمر الحكم القاضي بالادانة باعلان المحل مدة لاتزيد علي
ثمانية أيام وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة بالحبس
لمدة لاتزيد علي سنتين وغرامة لاتقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز
خمسماية جنيهه ويؤمر دائما بالاغلاق لمدة تتراوح بين ١٥ يوما
وشهرا .

١٧٥ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

انشاء ادارة عامة لمراقبة الاسعار

ينشأ مكتب الحاكم العسكري العام ادارة عامة لمراقبة الاسعار
وتكون مهمتها القيام بتنفيذ قرارات الوزارات المختلفة في شأن
تطبيق احكام التشريعات والوائح المتعلقة باحصاء البضائع
والمنتجات اللازمة للسكان المدنيين واخترانها واستيرادها وتصديرها
وبيعها وتحديد أسعارها

ويجوز لوزير التموين أن يخول لأدارة مراقبة الاسعار سلطة
الاستيلاء للعمل على توفير مخزون من البضائع والمنتجات اللازمة
للسكان المدنيين وأن يعهد اليه بتنظيم بيع الاصناف الغذائية ومواد
الحاجيات الاولية للجمهور مباشرة

٢ م.

يكون للمراقب العام للإسعار الهيمنة على الأشخاص المسكّنين بتنفيذ أحكام المراسيم بقوانين والأوامر العسكرية وغيرها من الأحكام المشار إليها في المادة الأولى .

٣ م

يكون المراقب العام للإسعار عضواً بحكم القانون في لجنة التسعير المركزية المنشأه بالمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ وله حق حضور اجتماعات لجنة التعوين ويكون له صوت استشاري



حظر التخزين

مرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩

بحظر الاسراف في شراء او حيازة بعض الاصناف

نحن فاروق ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

١ م يحظر على كل تاجر او صاحب مصنع بغير ترخيص سابق من وزير التجارة والصناعة ان يشتري او ان يملك او ان يحوز من الاصناف المبينه في الجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون مقادير تتجاوز الحاجات العاديه لتجارته او صناعته .
ويعتبر عاديا :-

٢ - لاصحاب المصانع والمقاولين وتجار الجملة المخزون اللازم لحركة صناعتهم او عملهم او تجارتهم في خلال مدة لا تتجاوز اربعة أشهر .

٢ - لتجار التقاريق (القطاعى) المخزون اللازم لحركة معاملاتهم في خلال مدة لا تتجاوز شهرين .

يحظر على كل فرد ان يشتري من الاصناف المبينه في الجدول

٢ م

الملحق بمقادير تتجاوز الحاجات العادية لاستهلاكه الشخصي او لاستهلاك اعضاء أسرته او الاشخاص الذين يعيشون معه ويعولهم ويعتبر عاديا المخزون اللازم لحاجات شهر علي الاكثر .

٣م

يجب علي كل من يتجر في الاصناف السابق ذكرها او يضعها كما يجب علي التجار او اصحاب المصانع الذين تستلزم تجارتهم او صناعتهم استخدام الاصناف المذكورة ان يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه مقادير الاصناف التي تكون في حياتهم في تاريخ نشر هذا المرسوم بقانون وما يرد عليهم منها بعد ذلك والجهات الواردة منها وما يبيعونه او يستخدمونه منها وكذلك كل بيان آخر يوجبه وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره واسماء المشتريين ومقدار البيع من الاصناف لكل منهم .

كما يجب عليهم ان يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة في نهاية كل شهر بيانا بالمقادير التي بيعت او استخدمت وبما بقي لديهم من المخزون من تلك الاصناف .

٤م

يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الامكنة المدة لاي صنف من الاصناف المبينه في الجدول الملحق كما ان لهم فحص الدفاتر والبيانات

٥م

استثناء من احكام المادة الاولى يجوز تملك او حيازة مقادير تتجاوز الحاجات العادية من الاصناف المبينه في الجدول الملحق اذ كانت هذه المقادير موجودة فعلا في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون وبشرط ان يبلغ عنها وزير التجارة والصناعة في مدة ثلاثة ايام من التاريخ المذكور .

وتعتبر المقادير متى لم يبلغ عنها كأنها اشترت في تاريخ لاحق للتاريخ السالف ذكره .

٦م

يعاقب على كل مخالفة لاحكام المادتين ٢ و ١ بالجس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين ويجوز ان يقضي الحكم بمصادرة المخزون موضوع المخالفة

٧م

يعاقب على كل مخالفة لاحكام المادة ٣ بالجس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين .

٨م

يجوز تعديل الجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون بقرار من وزير التجارة والصناعة وفقا لما يقرره مجلس الوزراء .

وتطبق احكام المادة ٥ في حالة اضافة صنف جديد الى الجدول المذكور .

٩م

على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره الجريدة الرسمية .

ملحق بالمرسوم بقانون الخالص بحظر الاسراف في شراء أوحيازة بعض الاصناف .

هذه الاصناف أدرجت بالجدول
الاصلى الملحق بالمرسوم بقانون
رقم ١٢٨ لسنة ٣٩

قرار وزارى رقم ٢٣٢ في ١٨ ر ١٢ سنة ٣٩
» » ٢٤٠ في ٢٧ ر ١٢ » ٣٩
» » ٨٠ في ١٤ ر ٤٠ سنة ٤٠

قرار وزارى رقم ١١٢ في ٥ ر ٦
سنة ٤١

قرار وزارى رقم ٤٢٩ في ١٨ ر ١١ سنة ٤١
» » ٤٠١ في ٨ ر ١٢ سنة ٤١

- ١ - الاخشاب بانواعها
- ٢ - الفحم بانواعه
- ٣ - الوقود السائل بانواعه
- ٤ - الحديد الخام والمصنوع
- ٥ - الورق بانواعه
- ٦ - الاسمدة الكيائية
- ٧ - الجوت الخام والمصنوع
- ٨ - القصدير
- ٩ - السكر
- ١٠ - الكبريت

- ١١ - النوشادر
- ١٢ - الكاوتشوك الخام وكاوتشوك
اطارات السيارات
- ١٣ - أدوات ولوازم التصوير
والمواد الكيائية اللازمة لها
- ١٤ - مواد الصباغة والصبغة
- ١٥ - خيوط الغزل
- ١٦ - أقمش ولندرة ودقيقها
- ١٧ - الارز ودقيقه

مذكرة إيضاحية

دلت التجارب في كثير من البلاد علي ان الاسراف في خزن بعض الاصناف في الظروف الحالية فيه ضرر جسيم ، فانه يترتب عليه ندرة الصنف المخزون في السوق وقد ينشأ عنه احيانا اختفاؤه اصلا فيدعو ذلك حتما الي ارتفاع سعر ذلك الصنف .

واكثر مايكون الغرض من تخزين صنف من الاصناف هو تحقيق ربح غير عادي علي انه لو كان الغرض من ذلك هو مجرد الاحتياط لاحتمال اقفار السوق منه او لارتفاع في سعره فان الفائدة التي يجنيها الذين باشروا جمع المخزون لاتتحقق الا باحداث اضطراب في السوق يتحمل نتائجها الجمهور في جملته .

وفي هذا الوقت الذي ينبغي فيه ان يحرص كل الحرص علي اتقاء مثل هذه الاضطرابات يجب منع كل اسراف في التخزين مهما يكن الباعث عليه كلما كان الامر متعلقا بصنف يجوز ان يؤدي الاسراف في تخزينه الي ارتفاع في الاسعار او يجوز ان تقوم صعوبات في سبيل اعادة تموين السوق منه .

وهذه الاصناف مبينة في الجدول الملحق بالمرسوم بقانون وهو لا يطبق الا بالنسبة لهذه الاصناف فقط . الا انه يجوز لوزير التجارة والصناعة بعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ان يضيف الي القائمة الاولى بعض الاصناف اذا دعت الضرورة الي ذلك فيما بعد او ان يحذف بعض الاصناف الواردة فيه .

ويحظر المرسوم بقانون علي التجار واصحاب المصانع شراء مخزون يزيد علي المقادير البينة في المادة الاولى . ونظرا لانه يصعب اثبات هذه المخالفات حين يكون

الشراء قد حصل فإن المادة الاولى قد شملت بحكمها ايضا الك الخزون او الخاثر له فيكفى مجرد وجود الخزون غير المشروع لا يمكن تطبيق الجزاءات الواردة في المرسوم بقانون.

على ان الحظر لا يشمل ملكية او حازة الخزون الموجود في تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون او قبل ان يصدر بشأنها امر يعتبرها غير مشروعة . ولتحديد هذا الخزون يجب ارسال اخطار عنه في مدي ثلاثة أيام والا اعتبر غير مشروع كل مخزون غير عادي وان يمكن قد خزن في تاريخ سابق على صدور المرسوم بقانون .

ومما لا شك فيه ان المرخص به فيما كان مخزونا قبل صدور المرسوم بقانون هو ملكيته او حيازته ولذلك فان شراء مقادير جديدة من نفس الصنف يكون الغرض من شرائها او نتيجة ذلك الشراء ان تصبح المقادير المخزونة التي بلغ عنها زائدة على ما هو مقرر في المادة الاولى يكون امرا محظورا . لذلك فان المخزون الزائد يجب أن يؤخذ في يمه او استخدامه حتي اذا ما نقص مقداره عن النسبة المرخص بها بمقتضى المادة الاولى جاز في هذه الحالة شراء مقادير جديدة من ذلك الصنف .

كذلك يسري الحظر الوارد في المادة الاولى على الافراد العاديين بالنسبة لكل شراء لاحق لتاريخ صدور المرسوم بقانون يكون الغرض منه تخزين مقادير تزيد علي حاجاتهم وحاجات عائلاتهم او الاشخاص الذين يعولونهم لمدة تزيد علي شهر اما ملكية او حيازة المخزون الذي تم قبل صدور هذا المرسوم بقانون منها يكن زائدا عن القدر المبين في المادة الثانية فأذن بها بلا حاجة الى

اي اجراء

ولم يعرض المرسوم بقانون صراحة لحالة بائعي الاصناف التي يراد تنظيم بيعها او غيرهم من الاشخاص الذين يسهلون لو يمهدون بأعمالهم اجراء التخزين غير المشروع وذلك لان هذه الاعمال معاقب عليها بمقتضى القواعد العامة للاشتراك الجنائي . وبناء عليه فانه يعاقب بصفة شريك كل من يبيع او يورد بأية طريقة كانت الاصناف المحددة مع علمه بان الغرض من شرائها هو ايجاد مخزون غير مشروع.

ويعتبر في حكم الشريك كذلك كل من يلجأ بقصد التهرب من احكام القانون الى اعمال او محاولات كالبيع او التوريد او التسليم الصوري من شأنها اخفاء مخزون غير مشروع وعلي الاخص كل من يلجأ الى تجزئة مخزونه من الصنفين ايادي متعددة بينما تظل جميعها في الواقع مملوكة للشخص ذاته .

واخيرا فان احكام المادة ٣ قد كفلت مراقبة هذا النظام الذي استثناء المرسوم بقانون فهي من جانب توجب مسك دفاتر خاصة لسكي يطلع عليها مندوبو وزارة التجارة والصناعة ومن جانب آخر لمي ارسال بيان شهري الى الوزارة المذكورة يبين فيه ما ابيع او استهلك وما تبقي من المخزون الذي عناه هذا المرسوم بقانون

تعليمات

بشأن مراقبة تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩

الخاص بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف

احكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩

صدر المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ بحظر الاسراف في شراء

أو حيازة بعض الاصناف (الوقائع المصرية العدد رقم ١٣٦ الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٣٩ تضمن الأحكام الآتية .

١ - تخريم حيازة أية كمية من تلك الاصناف تزيد عن الحاجات العادية للتجار أو المستهلكين بغير ترخيص من وزير التجارة والصناعة .

ويعتبر عاديا طبقا للعادتين ٢٠٩ من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩

١ - لاصحاب المصانع والمقاولين وتجار الجملة المخزون اللازم لحركة صناعتهم أو عملهم أو تجارتهم في خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر .

ب - لتجار التفاريق (القطاعي) المخزون اللازم لحركته معاملاتهم في خلال مدة لا تتجاوز شهرين .

ج - للأفراد المخزون اللازم لحاجات شهر على الأكثر .

٢ - وردت الاصناف التي تسري عليها أحكام المرسوم بقانون في جدول ملحق به مبينه (بصفحة ٢٣٢)

٣ - الزام التجار بما يأتي

١ - مسك دفاتر تقيد بها .

١ - مقدار الاصناف التي تكون في حيازتهم في تاريخ نشر المرسوم بقانون

٢ - مقدار ما يرد عليهم منها بعد ذلك والجهات الواردة منها

٣ مقدار ما يبيعهونه أو يستخدمونه منها

٤ - أسماء المشتريين ومقدار البيع مع الأصناف لكل منهم اذا كان البائع من تجار الجملة (الفقرة الاولى من المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩)

ب - اخطار وزارة التجارة والصناعة (مكتب السجل التجارى) في نهاية كل شهر بالبيانات الآتية

١ - المقادير التي بيعت أو استخدمت من تلك الاصناف
٢ - المقادير الباقية لديهم من المخزون منها (الفقرة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩)

يتولى اثبات المخالفات لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين ينتدبهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ تلك الاحكام.

١ - صفة رجال الضبطية القضائية

٢ - حق دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الامكنة المعدة لاي صنف من الاصناف المبينة في الجدول الملحق بالمرسوم بقانون المذكور

٣ - حق فحص الدفاتر والبيانات (المادة ٥ من المرسوم بقانون)

طبقا لاحكام المادتين السادسة والسابعة من المرسوم بقانون رقم
١٢٨ لسنة ٣٩ :

كل مخالفة لاحكام المادتين ٢١ و ٢٠ من المرسوم بقانون
المذكور يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة
٥٠ جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين (الفقرة الاولى من المادة
السادسة) ويجوز أن يقضى الحكم بمصادرة المخزون موضوع المخالفة
(الفقرة الثانية من المادة السادسة)

٢ كل مخالفة لاحكام المادة ٣ يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا
وبغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين (المادة
السابعة)

حصر أسماء التجار واصحاب المصانع

٣ يراعى في تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ استخراج بيان
من واقع السجلات الدائمة (الموجودة بمكاتب المسجل التجاري)
١ - باسماء المصانع التى تنتج الاصناف المبينة في الجدول الملحق
بالمرسوم بقانون المذكور

٢ - باسماء الاشخاص الذين يستوردون تلك الاصناف أو
يتجرون فيها بالجملة .

٣ - باسماء الاشخاص الذين يتجرون في الاصناف المذكورة بالتجزئة
ويجب أن تكون البيانات مطابقة تماما للواقع فلا ينبغى أن تعتمد

المكاتب على البيانات المستخرجة من السجل الدائم فقد ينقل التاجر محله من جهة الى أخرى أو يغير نوع تجارته غير أنه يقصر في طلب تدوين البيانات الجديدة . وقد يفتح التاجر محلا مضرا بالصحة أو مقلقا للراحة أو خطرا وينقضي بعض الوقت ورود كشوف الرخص من الجهة الادارية المختصة . وقد يفلق المحل بسبب وفاة صاحبه ولا يصل ذلك الى علم المكتب قبل ورود كشوف الوفيات من السلطات الصحية المختصة . وقد تؤلف شركة بدائرة المكتب أو تعبدل أو تنحل ولا يتم اثبات ذلك بالسجل التجارى قبل أن يشمر عنه بحريدة المحاكم المختلطة أو بالصحف المعدة لنشر الاعلانات القضائية . وقد يترك التاجر تجارته ولا تشطب صحيفته قبل مرور موظف الجرد في المنطقة التي يوجد بها محله

لذلك يجب على المكاتب التحرى عن حقيقة الواقع بالاتصال بالاشخاص المختصين وبالسلطات وبالهيات المختصة فيستطيع الموظف ان يقف على بيان المصانع التي تنتج صنفا معينا من التجار الذين يتعاملون في ذلك الصنف . ن يسأل تجار الكبريت عن مصانع الكبريت او تجار الحديد الخام عن مصانع الحديد المصنوع كما انه يستطيع ان يتحري عن طوائف التجار الذين يتعاملون في اصناف معينة من الهيات التي تشرف على مصالح هؤلاء التجار كالغرف التجارية واتحاد الصناعات او من المصالح الحكومية التي لها اتصال بهم كان يسأل من تفتيش وزارة الزراعة بالاقاليم عن تجار السماد او من ادارات رسوم الانتاج عن مصانع الكبريت

٤ - تحرر هذه البيانات على كشوف خاصة (استمارة رقم ٤٣) تشمل على ما يأتى :-

١ - فيما يختص بالشركات :

١ - رقم قيد الشركة بالسجل الدائم

٢ - الاسم التجارى للمصنم

٣ - اسم كل من الشركاء المتضامنين او مديري الشركة المسؤولين ومحل اقامته وجنسيته

٤ - عنوان المركز العام للشركة مع بيان القسم او البندر او المركز

ب - فيما يختص بافراد التجار :

١ - رقم قيد التاجر الفرد بالسجل الدائم

٢ - الاسم التجارى للمحل

٣ - اسم صاحب المحل ولقبه ومحل اقامته وجنسيته

٤ - عنوان المحل الرئيسى مع بيان القسم او البندر او المركز

٥ - تحرر هذه الكشوف على استمارات خاصة وتطلب من مكاتب السجل التجارى

ندب بعض الموظفين لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون

رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ وتنفيذ أحكامه

قرار ٢٧ لسنة ١٩٤٠

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص

يحظر الاسراف في شراء أصناف أو حيازة بعض الاصناف .

قرار

١ م يتدب الموظفون المبينة وغائلهم أو أستاذهم فيما بعد لمراقبة تنفيذ

المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ واثبات المخالفات لاحكامه

١ - رؤساء مكاتب السجل التجاري بالمحافظات والمديريات

أو من يقوم مقامهم

٢ - حضرات عبد الحميد الديب افندي . محمد طه النمر افندي

منير حبشى افندي . احمد عبد المنصف افندي . عبد المنعم وهبى

افندي

٢ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٠ المحرم سنة ١٣٥٩ (٢٨ فبراير سنة ٤٠)



التخزين

بيان وزارة التجارة والصناعة بشأن استيراد الاصناف

المبينة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩

الخاص بحذر الاسراف في حيازة بعض الاشياء

تحظر المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ٣٧ على كل تاجر أو صاحب مصنع بغير ترخيص سابق من وزير التجارة والصناعة شراء أو تملك أو حيازة مقادير من الاصناف المبينة في الجدول الملحق بالمرسوم بقانون يتجاوز الحاجيات العادية لتجارة أو صناعة

ونظرا لان الغرض الذي يرمي اليه المرسوم بقانون من هذا الحظر هو منع التجار وغيرهم من التخزين بقصد المضاربة وكذلك منع أصحاب المصانع والمستهلكين على العموم من التهالك على الشراء بدافع خوفهم من عدم وجود الصنف في المستقبل أو عدم الحصول عليه أو ارتفاع سعره مما يضر بمصلحة تموين البلاد ببعض الاصناف ويؤثر تأثيرا بليغا في انتاج المصانع وفي تزويد السكان المدنيين بحاجتهم الضرورية من بعض الاصناف التي لا غنى عنها .

ونظرا لانه لا يتصور أن تمس أغراض التموين الا اذا حصل الاسراف في التخزين من الموجود بالسوق المحلية وأما استيراد تلك الاصناف من الخارج بأية كمية كانت فانه يعمل على تلافي الاضرار التي قصد المرسوم بقانون التي تلافيتها . وذلك مما

يقضى بتشجيع الاستيراد ولا يمكن بحال أن يكون من أغراض المرسوم بقانون وضع عقبه في سبيل استيراد تلك الاصناف .

لذلك

تعان وزارة التجارة والصناعة للتجار المستوردين وأصحاب المصانع أن يستوردوا أي مقدار من الاصناف المبينة بالجدول على أن يقدموا باخطار الوزارة بمجرد وصول الاصناف المستوردة بمقدارها وتاريخ وصولها والجهة التي وردت منها والباخرة التي وصلت عليها

٥ ديسمبر سنة ٣٩

وزارة التجارة والصناعة

اعلان

ظمت بنفوس فريق من الجمهور بعض الشبهات في فهم مرامي المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ الذي صدر اخيرا بشأن تحريم الاسراف في تخزين بعض المواد . ويخشى أن تحدث أثر سيئا في حركة التجارة الطبيعية .

والواقع أن المقصود بهذا المرسوم بقانون هو تنافس ما يلحق السوق من اضطراب جسمي سواء من التخزين الذي قد يوجب اليه بعض المستهلكين خشية

ندرة الصنف في السوق أو حدوث ارتفاع في ثمنه كما وقع ذلك فعلا أم من التخزين الذي قد يحاوله بعض المضاربين حين يعمدون الى جمع صنف أو أكثر في السوق الداخلية لتحقيق ارباح غير اعتيادية .

غير أن المرسوم بقانون ، اذا كان يخول الحكومة الحق في منع مثل ذلك التخزين ، لا يرمي مطلقا الى تقييد حرية التجارة المصرية في شراء المواد الواردة بالتجدول الملحق بالمرسوم بقانون من الخارج يقصد تخزينها . فالترخيص المشار اليه في المادة الاولى من المرسوم بقانون يبيح للتجار وأرباب المصانع أن يستوردوا الكميات التي تلتزمهم من هذه الاصناف وان يخزنوا اخزاناً مشروعاً بغير قيد او حد .

وتعلن الوزارة من الان ان طلبات ترخيص الاستيراد من الخارج ستمنع في الحال لكل من يطلبها . وتقدم طلبات ترخيص الاستيراد في القاهرة الى وزارة والصناعة وفي الاسكندرية الى مكتب السجل التجاري رقم ٥ ميدان اسماعيل .

فاذا كان طلب الترخيص بتخزين المواد بطريق الشراء في السوق الداخلية فيجب ان يقدم طلب الترخيص على استمارة خاصة أعدتها وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض . وفي هذه الحالة يجوز أن يكون الطلب موضعاً للتحقيق .

وسينكون الترخيص المنوطة على هذا الوجه سنداً صحيحاً لكل من يرغب الاخذان لاغراض تجارته أو صناعته اخزاناً يزيد على الحدود المقرره في المرسوم

فانون يئزده ممن يعملون على اختران السلع بقصد احتكارها والتحكم في أسعارها
والذى رمي المرسوم بقانون للضرب على أيديهم .

الامر رقم ١٢٨ في ٥ أبريل سنة ١٩٤١
على جميع من يملكون مخزون أسمدة كجايوة من أي نوع
ان يبلغوا عنها للمحافظة او المديرية

م ١- على جميع الهيئات والأشخاص الذين تكون في حيازتهم أسمدة
كجايوة من أي نوع ان يقوموا في خلال ثمانية أيام من
تاريخ نشر هذا الأمر ببيانها الى المحافظة أو المديرية التابعين
لها بذكر فيه نوع الأسمدة ومقدارها ومحل ايداعها

م ٢- يعفى من لديه أسمدة معدة لزراعة اراضيه من تقديم البيان
المذكور في المادة السابقة من القدر اللازم لهذا الغرض.

م ٣- كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة
اسبوع وبغرامة تعادل قيمة الأسمدة التي لم يقدم عنها بيان
أو باحدى هاتين العقوبتين .

تضبط الكميات التي لم يقدم منها بيان ومقادير .
ويسرى هذا الحكم على الهيئات والأشخاص المشار اليهم في
المادة الثانية الذين يبيعون ما لديهم من الأسمدة الا اذا كانوا قد
قدموا الافرار المشار اليه في المادة الاولى .

الاحتكار

الأمر رقم ١٧٣ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

المعمل على منع أحداث تأثير في الاسعار أو في تموين السوق

م وحيدة . يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل منتج أو موزع أو سمسار أو تاجر بالجملة أو القطاعي يعمل على أحداث تأثير في الاسعار أو في تموين السوق . أو يحاول أحداث شيء من ذلك بمفرده أو بطريق الاجتماع والطواشي مع الغير بأن يحبس عن التداول منتجات أو بضائع أو اغذية أو سلعا ايا كان نوعها أو بأن يرفض بيعها بالشروط المألوفة في تجارته أو صناعته .

أمر رقم ١٧٦

وقائمه ١٣٠ الصادر في ٣٤ سبتمبر سنة ١٩٤١

تقرر ما هو آت

يجب على كل شخص يحوز بأى وجه احدى الحاصلات الزراعية المنصوص عليها في الفقرة (ثانيا) من الامر العسكري رقم ١٤٦ أن يقدم الي مندوب وزارة التموين بيانا عن الكميات التى تتجاوز

١ م

استهلاك أسرته وغذاء ماشيته وتقاوى أرضه في الحدود وبالمقادير التي يعينها قرار من وزير الزراعة .

وتقدم البيانات المذكورة في التوازيخ وبحسب الاوضاع التي يحددها قرار من وزير التمرين .

م ٢ يجب أن يبلغ مندوب وزارة التمرين بكل بيع أو شراء يقع على

الكميات المشار اليها في المادة السابقة في الثلاثة الايام التي تليسه

م ٣ يجب على من يملك كميات المحاصيل المشار اليها في المادة الاولى أن

يبيعها كلها أو بعضها الى الحكومة أو الهيئات التي تنتدبها لهذا الغرض اذا طلبت ذلك .

وتفرض علي من يخالف ذلك العقوبات المنفردة في المادة ٥ من

من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩

م ٤ تعاقب المخالفة لاحكام المادة الاولى والثانية بالحبس لمدة لا تتجاوز

شهر أو بغرامة من ٥ الى ١٠٠ جنيه

فاذا وقعت الجريمة بقصد الاخفاء كان العقاب الحبس لمدة

لا تتجاوز ستة اشهر والغرامة من ٥٠ جنيتها الى ١٠٠ جنيه أو مئتي

هاتين العقوبتين .

قرار

وقائع ١٣٧ في ٥ أكتوبر سنة ٩٤١

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على الامر العسكري رقم ١٧٦ الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ٩٤١
بالزام كل حائز لاحدى الحاصلات الزراعية المنصوص عليها في الفقرة (ثانيا) من
الامر العسكري رقم ١٤٦ بتقديم بيان عن الكميات التي تتجاوز استهلاك أسرته
وتقاوى أرضه الى مندوب وزارة الحويز

قرر ما هو آت

يقدر لاستهلاك الشخص الواحد من مختلف الاصهار
أردب واحد و٩ كيلات في السنة بمعدل كيله واحده وستة
أقداح في الشهر من الاذرة الرفيعة .
أو أردب واحد وست كيلات في السنة بمعدل كيله وأربعة
أقداح في الشهر من الاذرة الشامية .
أو أردب واحد وأربع كيلات في السنة بمعدل كيله وقدرتين
في الشهر من القمح .

أما الأشخاص الذين يقتاتون بالأرز فيقدر استهلاكهم بواقع
كيله واحدة من الارز نظير كل كيله من الحبوب
تقدر التقاوي لفقدان الواحد علي الاساس الآتي :

٢م

- ٦ كيلات للقمح .
- ٦ » للشعير .
- ١ » للأرز .
- ٦ » للقول فيما عدا أراضي الحياض فيقدر لها ٨ كيلات
- ٣ » للذره الشاميه
- ٤ » للحبابه
- ٥ » للعفس
- ٦ أقداح للذره الرفيعه

يعمل بهذا القرار من مجرد نشره في الجريدة الرسمية

٣م

تحريرا في ١٤ رمضان سنة ١٣٦٠ (٥ اكتوبر سنة ١٤

قرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٤١
وقائع ١٤٠ في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤١

وزير التموين

بعد الاطلاع على الامر رقم ١٧٦ الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ وعلى القرار
الوزاري الصادر من حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ .

قرر

١ م يجب تقديم البيان المنصوص عليه في المادة الاولى من الامر المشار
اليه في مدة لا تتجاوز اسبوعا من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية .

٢ م يقدم البيان المذكور أو يرسل بطريق البريد المسجل في الميعاد
المشار اليه الى رئيس مكتب التموين بالمديرية او المحافظة التابع لها
مقدم البيان ويكتب البيان طبقا للنموذج المرافق لهذا القرار . ويجب
أن يشمل على ما يأتي :

١ - جميع الكميات التي يحوزها مقدم البيان .

٢ - الكميات اللازمة لاستهلاك الاسرة مع بيان عدد افرادها

وسن كل منهم .

٣ - الكميات اللازمة لتغذاء الماشية مع بيان نوعها وعددها

٤ - الكميات اللازمة لتقاوي الارض مع بيان مساحتها وموقعها ومقدار الملوك منها والمؤجر .

٥ - الكميات الزائدة عن حاجة استهلاك الاسرة وغذاء الماشية وتقاوى الارض ويكون بيان الكميات بالارdeb

٣م يقدم التبليغ المنصوص عليه في المادة الثانية من الامر رقم ١٧٦
أو يرسل بطريق البريد المسجل في المدة المبينة بالمادة المذكورة
الى رئيس مكتب التموين بالمديرية أو المحافظة التابع لها المبلغ
ويكتب التبليغ طبقا للنموذج المرافق لهذا القرار
٤م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م
تحريرا في ١٥ رمضان ١٣٦٠ : (٦ أكتوبر سنة ١٩٤١)

حظر الاصدار

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩
خاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والدفاع الوطني والتجارة والصناعة وموافقة

رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت

١ م لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع

التي تدخل ضمن الاصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم

٢ م يجوز تعديل الجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون بقرار من وزير

المالية وفقا لما يقرره مجلس الوزراء .

٣ م جميع الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري او يحاول

اخراجها مخالفة لهذا المرسوم تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها

احكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية

٤ م على وزراء المالية والدفاع والتجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم

بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولويزر المالية ان يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

فاروق

صدر بسراي المنزه في ١١ رجب سنة ٥٨ و ١٧ اغسطس سنة ٣٩

بيان الاصناف المحظور إصدارها الا بترخيص من وزارة المالية
والمدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ٣٩

رقم	الصف	ملاحظات
١	الفحم بأنواعه	
٢	البتروال والبنزين والكيروسين والمازوت	
٣	المعادن الخام والمصنوعة بكافة أنواعها	
٤	الخشب	
٥	الادوية والمواد الطبية	
٦	الاسمنت ومواد البناء	
٧	قطع التغير للآلات والمكينات والسيارات	
٨	الماكينيز	
٩	السيارات وجميع وسائل النقل	
١٠	أطارات السيارات وأدوات الصكاوتشوك ومصنوعاته ولو كانت مستعملة	
١١	المواد الغذائية بجميع أنواعها	
١٢	الحيوانات الحية	
١٣	الاقشة بكافة أنواعها والملبوسات	
١٤	الجلود الخام والمديوغه	
١٥	الزيوت والشحومات بأنواعها	
١٦	الحبوب والبذور الزيتيه	

تابع بيان الاصناف المحظور إصدارها الا بترخيص من وزارة المالية

رقم	الصنف	ملاحظات
١٧	الجوت خاما كان ام مصنوعا	
١٨	غزل الصوف	
١٩	الزجاجات الفارغة	
٢٠	الزجاج والمصنوعات الزجاجية	
٢١	الاسمدة الكيماوية بكافه أنواعها	
٢٢	العظام	
٢٣	الورق والسكرتون بجميع أنواعه	
٢٤	مواد الصباغة واللباغة والبلاموط	
٢٥	الخيش وأكياسه بكافة أنواعه	
٢٦	كبريت العاود الزراعى	
٢٧	كسب بذرة القطن	
٢٨	الكبريت	
٢٩	الاسلاك والأدوات الكهربائية	
٣٠	الفلين ومصنوعاته بكافة أنواعها	
٣١	المواد الكيماوية	
٣٢	قراطيس المالية (سندات الديون العامة والأسهم والسندات وخصص التأسيس أو القوائد) وغيرها من القيم المنقولة وكذلك كوبوناتها	قرار رقم ٦٧ لسنة ٤٠

تابع بيان الاصناف المحظور إصدارها الا بترخيص من وزارة المالية

رقم	الصنف	ملاحظات
٣٣	غزل القطن	قرار رقم ١٦٧ لسنة ٤١
٣٤	بوالص التأمين	» ١٥٣ »
٣٥	القول الناشف	» ١٨٢ »
٣٦	مصنوعات الصايني بكامة انواعها	» ١٩٧ »
٣٧	غزل الحرير الطبيعي والصناعي	» ٢٠٢ »
٣٨	الارز	» ٢٢٩ »
٣٩	اللحوم والاسماك الطازجة	» ٢٣٠ »
٤٠	البيض	» ٢٥٠ »
٤١	زيت بذرة القطن	
٤٢	الخضر والفاكهة	» ١٢ لسنة ٤٢
٤٣	الصابون	» ١٨ »
٤٤	بذور الخضر	
٤٥	الجليكوز	» ٢٣ »
٤٦	الدنبيه	» »
٤٧	التخالة بانواعها	» »
٤٨	الخضر والفاكهة المحفوظة	» »
٤٩	النشا	» »
٥٠	النظارات	» »

تابع بيان الأصناف المحظور أصوارها الا بترخيص من وزارة المالية

رقم	الصنف	ملاحظات
٥١	الساعات ولوازمها	قرار رقم ٢٣ لسنة ٤٢
٥٢	بذر المسكانس	» » »
٥٣	الحلاوة الطحينة والطحينة	» » »
٥٤	الخيزران	» » »
٥٥	النقود والاوراق المالية المصرية والاجنبية	
٥٦	البن . الشاي على انواعه المختلفة . العلفل . الشطة الباريكا . الفانليه . القرفة . القرنفل وغير ذلك من حاصلات المستعمرات والبحارات	قرار رقم ٣٠ لسنة ٤٢

ايجاب تقديم اقرار تكميلي عند التصدير

أمر رقم ١٢

العدد ١١٥ - ٩ اكتوبر سنة ٢٩

لا يمنع الترخيص المنصوص عنه في المادة ٤ من اللائحة الجركية
الصادرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩ فيما يختص بالبضائع التي تعتبر
يعتضي قرار وزير المالية ممنوعات حربية والتي يراد تصديرها أو
اعادة تصديرها من ميناء مصرية أو نقلها منها من باخرة إلى أخرى
الا بعد موافاة السلطات الجركية ببيان كتابي يوقع عليه

١٢

مالك البضائع أو النائب عنه . وفي حالة النقل من باخرة الى أخرى
ربان الباخرة التي تنقل اليها البضائع . ويتضمن هذا البيان اسم
الشخص المرسلة اليه البضائع وعنوانه وجنسيته .

ويجب أن يشهد مقدم البيان أن البضائع بحسب ما بلغه علمه
ليست موجهة الى حكومة الريخ الالمانى أو الى شخص ممن حظر
الامران رقما ٨٠٦ الصادران بتاريخ ١٩١٤ و١٩١٥ سبتمبر سنة ٣٩ كل
معاملة تجارية أو غير تجارية معهم .

ينبغي على مقدم البيان كلما طلبت منه السلطات الجركية ذلك أن
يوافيها بكل البيانات التكميلية وأن يقدم لها جميع الاوراق والوثائق
المؤيدة وأن يمكنها من اجراء ما تراه من الابحاث في دفتاره .

٢ م

يجوز للسلطات الجركية رفض الترخيص المذكور اذا كان لسيهما من
من الاسباب ما يجعلها تعتقد بان مالك البضائع الى حكومة الريخ
الالمانى أو الى شخص من الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة
ويجوز لها أن توقف منح الترخيص المذكور زمنا اذا رأت
ضرورة لاجراء بعض التحقيقات

٣ م

يجوز أن تضبط وتصادر البضائع التي قدم عنها بيان كاذب أو رفض
مقدم البيان عنها القيام بما أوجبه المادة ٢

٤ م

قرار وزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٠

الصادر في ٨ أكتوبر سنة ٣٩

وقائع ٣٩-١٨ مارس سنة ٤٠

وزير المالية

بعد الاطلاع على الامر العسكري رقم ١٢ الصادر في ٨ أكتوبر سنة ٣٩
بالموجب تقديم اقرار تكميلي عند التصدير .

قرر ما هو آت

١٢

في تطبيق أحكام الامر العسكري رقم ١٢ الصادر في ٨ أكتوبر سنة
٣٩ بالموجب تقديم اقرار تكميلي عند التصدير تعتبر ممنوعات حربية
البضائع الآتية .

(١) جميع أنواع الاسلحة والذخائر والمفرقات والمواد الكيميائية
وغيرها من الوسائل التي يلائم استعمالها في الحرب الكيميائية وآلات
صنع هذه الاشياء أو اصلاحها أو أجزاء ذلك كله والاشياء
اللازمة أو الصالحة لاستعماله . وكذلك المواد والعناصر المستعملة
في صنع ذلك والاشياء اللازمة أو الصالحة لانتاج أو استعمال تلك
المواد أو العناصر .

(ب) الوقود بجميع أنواعه وجميع وسائل أو طرق النقل بالبر
أو البحر أو الجو والآلات التي تستعمل في صناعتها أو اصلاحها

وأجزاء ذلك كله والادوات والأشياء والحيوانات اللازمة أو الصالحة لاستعماله وكذلك المواد أو العناصر المستعملة في صنع ذلك والأشياء اللازمة أو الصالحة لانتاج أو استعمال تلك المواد أو العناصر

(ج) جميع وسائل المواصلات والعدد والادوات والعتاد والخرائط والصور والأوراق والأشياء الأخرى والآلات والوثائق اللازمة والصالحة للقيام بأعمال عدائية . وكذلك الأشياء اللازمة والصالحة لانتاجها أو استعمالها .

(د) العملة والسياتك والنقد ووثائق الديون وكذلك المعادن والمواد والاختام والصفائح السكيشيات والمآكينات أو الأشياء الأخرى اللازمة أو الصالحة الصنعها .

(هـ) جميع أنواع الأطعمة والمواد الغذائية والعلف والملبوسات وكذلك الأشياء والمواد التي تستعمل في انتاجها

يلتزم القرار الوزاري رقم ٧٥ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩

تحريرا في ٤ صفر سنة ١٣٥٩ (١٣ مارس سنة ١٩٤٠)

مراقبة النقود وأوراق النقد الأجنبية

مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩

بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية

وقائع ١٠٦ - ٢٨ سبتمبر سنة ٣٩

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، ، وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

يحظر القيام باية عملية مالية أو مؤجلة تتعلق بنقود أو أوراق نقد
اجنبية عدا الجنيه الاسترليني الا اذا كانت من اجل الاغراض
العادية للتجارة أو الصناعة او من اجل النفقات الخاصة التي يكون
لها سبب جدي .

١٢

على ان هذا الحظر لا يسرى على العمليات التي تتم تنفيذها لتعاقد
سابق على ٣ سبتمبر سنة ٣٩

لايجوز القيام بالعمليات الجائرة بحسب المادة السابقة الا بطريق
البنوك المعينة لهذا الغرض بقرار من وزير المالية .

١٢

ولا تجرى البنوك المذكورة هذه العمليات الا بعد تقديم
الاوراق المسوغة لها او اقرار موقع عليه من الشخص الذي يريد
القيام بها

على البنوك المرخص لها باجراء العمليات المذكورة ان ترسل كل
ثانية ايام الى وزارة المالية بالشروط والاوراع التي تحدد بقرار
من وزير المالية . ييانا بالعمليات المشار اليها في المادة الاولى التي
تم تنفيذها .

م ٣

وعليها أيضا ان تقدم جميع المعلومات التكميلية عن هذه
العمليات كلما طلبت ذلك وزارة المالية او اية هيئة تنتدبها لهذا
الغرض .

يعاقب كل من يخالف احكام المادتين ٢٠١ من هذا المرسوم بقانون
بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه
او باحدي هاتين العقوبتين .

م ٤

ومع عدم الاخلال بتطبيق المادة ٣٦ من قانون العقوبات بحكم
بمقوبة عن كل جريمة اذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل
ان يحاكم على واحدة منها . وفي حالة الحكم بالعقوبة يجوز للمحكمة
ان تأمر بمصادرة المبالغ التي كانت موضوع العملية التي رفعت
الدعوى بسببها .

يعاقب بغرامة قدرها مائة جنيه كل من يمتنع عن تقديم البيان او
الاستعلامات المشار اليها في المادة ٣

م ٥

٦م يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة او جمعية الشريك المسئول او المدير او عضو مجلس الادارة المنتدب اورئيس مجلس الادارة .

٧م مع عدم الاخلال بتطبيق عقوبات أشد مما يكون منصوباً عليه في قانون العقوبات يعاقب الأشخاص المسكفون بالمراقبة علي افشاء أى بيان أو استعمال من البيانات أو الاستعلامات المشار اليها في المادة ٣ بالحبس مدة لاتزيد علي ستة أشهر أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها .

٨م على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بسم اي المنزه في ١١ شعبان سنة ٥٨ و ٢٥ سنة ٣٩ فاروق

قرار وزاري رقم ٥٥ لسنة ٣٩

الوقائع المصرية العدد ٦ في ٢٨ سبتمبر سنة ٣٩

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادتين الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الاجنبية ،

قرر ما يأتي :

١م رخص للبنوك الآتية اسماؤها بالقيام بالعمليات الجائزة بحسب

المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ وذلك طبقا
لاحكام المادة الثانية من المرسوم بقانون المشار اليه
البنك الاهلي المصري . بنك مصر . بنك الكريدى ليونيه
بنك الخصم الاهلي الباريسى

Comptoir National D'Escompte de Paris

بنك بركايز . البنك العماني . البنك البلجيكي والدولي المصري
(بالقرار ٦٦ لسنة ٤٠)

٢ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

تحريرا في ١٣ شعبان سنة ٥٨ و ٢٧ سبتمبر سنة ٣٩

اعلان

ينص المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ علي تنظيم العمليات الخاصة بالنقود
وأوراق النقد الاجنبية .

وينص القرار الوزاري الصادر طبقا لاحكام المادة الثانية من المرسوم بقانون
سالف الذكر علي تعيين البنوك التي لها حق القيام بتلك العمليات بالشروط الواردة
في المرسوم بقانون .

غير أن وزير المالية يحيط بالجمهور علما بان له أن يستمر في اجراء عمليات شراء
وبيع العملة الاجنبية عن طريق البنوك التي اعتاد التعامل معها سواء أكانت من
البنوك التي عينها القرار الوزاري المذكور أم لم تكن منها .

قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٩

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الاجنبية .

قرر ما يأتي

١ م تقدم البيانات المشار اليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ طبقا للنموذج المرفق بهذا القرار .

٢ م يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
تحريرا في ١٣ شعبان سنة ٥٨ (٢٧ سبتمبر سنة ٣٩)

قرار وزاري رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٠

خاص بتصدير النقود والقيم المالية

وقائع ٥٧ - ٢٠ مايو سنة ٤٠

١ م يمنع الترخيص بالتصدير المشار اليه في المادة الاولى من المرسوم رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ٣٩ فيما يتعلق بالنقود المضرة والاجنبية حين يكون تصديرها لسبب تقتضيه أغراض

التجارة والصناعة.

وتقدم طلبات الترخيص مصحوبة بإسنادها الى أحد البنوك
المرخص لها المشار اليها في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٠٩
لسنة ٣٩

ويفوض البنك الاهلي المصري في أن يعطي الترخيصات المشار
اليها في الفقرة الاولى ، ولأصحاب الطلبات أن يتظاهروا عند الرفض
الى وزير المالية وهو يقضى نهائيا في هذه الطلبات .

تعطي الترخيصات المشار اليها في المادة الاولى أيضا حين يكون
السبب غرضا خاصا ذا صفة جدية كالتفقات العائلية أو دفع أقساط
التأمين أو إرسال معونة أو معاش أو استثمار بدفع أقساط في مواعيد
معينة من الايراد الشخصي أو مصاريف رحله الى الخارج .

٢ م

وتعطي الترخيصات من مكتب تصدير التتود والقيم المنقولة
ومحوز أن يفوض المكتب كل أو بعض اختصاصاته الى
البنك الاهلي

ويرفع التظلم من قرارات المكتب أو البنك الاهلي المصري
الى وزير المالية وهو يقضى في الطلبات نهائيا .

يؤذن للأشخاص الذين يغادرون الاراضي المصريه أن يحملوا معهم
من النقود مقدار ٢٠ جنيتها او مايساويها عن كل شخص
ويجب الحصول على الترخيص بالشروط المبينة في المادة ٢ اذا اراد

٣ م

المسافر ان يأخذ مبلغا اكبر .

على ان الاشخاص الذين يكونون قد دخلوا القطر بعد العمل بهذا القرار واعلنوا عند دخولهم ما يحملونه من النقود يجوز لهم ان يحملوا معهم عند مغادرتهم القطر الى الخارج كل او بعض النقود التي ذكروها في اعلانهم .

ويعطي مدير الجمارك الترخيصات المشار اليها في الفقرة السابقة

القراطيس المالية والقيم المنقولة المشار اليها في القرار الصادر في ١٨ مايو سنة ٤٠ لايجوز تصديرها الا لاسباب تقدر في كل حالة على حدتها .

م ٤

ويعطي الترخيص من المكتب المشار اليه في المادة ٢ مع مراعاة حق التظلم الى وزير المالية بالنسبة للمبالغ التي تكون اقل من ١٠٠ جنيه ومن وزير المالية فيما زاد على ذلك .

لايجوز ارسال القراطيس المالية والقيم المنقولة بطريق البريد الا اذا كانت مصحوبة بالترخيص المعطى طبقا لاحكام هذا القرار .

م ٥

١٩ مايو سنة ٤٠

اعلان

بشأن البضائع الواردة من الدانمارك وهولندا والمناطق التي يحتلها الالمان

بالترويج وبلجيكا وفرنسا

وقائع ٦٠ - ٢٧ مايو سنة ٤٠

يعلن وزير المالية

أن البضائع الواردة من الدانمارك وهولندا والمناطق التي يحتلها الالمان بالترويج والمصدرة من تلك البلاد قبل احتلالها تسلم لأصحابها بعد استيفاء الاجراءات المعتادة ، أما الثمن فانه اذا لم يكن قد سبق دفعه وكان مستحق الدفع لشخص طبيعي أو معنوي غير مقيم في اراضي يحتلها الالمان أو يسيطون عليها رقابة أو تسلطا ، وجب دفعه لذلك الشخص .

فاذا كان من يجب الدفع له ممن يقيمون في تلك الاراضي وكان له فرع أو وكيل أو مكتب أو ممثل في اراض لا يحتلها الالمان جاز الدفع للشخص أو الهيئة التي تمثله .

وتعتبر كل شركة نقلت مركزها الرئيسي الى اراض غير محتلة في حكم الشركات التي ليست في ارض يحتلها الالمان أو يسيطون عليها رقابة أو تسلطا . وفي الاحوال الاخرى يجب دفع الثمن الى الحكومة المصرية لتتولى صيانة حقوق أصحاب الشأن فيها .

وحتى صدور أمر آخر تسلم لأصحابها البضائع الواردة من المناطق التي يحتلها الالمان ببلجيكا وفرنسا والمرسله من هذه البلاد قبل احتلال تلك المناطق وفقا لما

كان متبعاً قبل الآن وذلك بعد تقديم اقرار من صاحب الشأن لوزارة المالية
تذكر فيه البيانات المتعلقة بدفع ثمن البضائع ومكان الشخص الطبيعي او المسنوي
الذي يستحق عند الاقتضاء دفع الثمن اليه

٢٦ مايو سنة ٤٠

قرار وزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٠

بالشاء مكتب تصدير النقود والقيم المنقولة

وقائع ٧٤ - ١٣ يونيو سنة ٤٠

- ١ م ينشأ بالسكروتارية المالية للوزارة مكتب يسمى « مكتب تصدير
النقود والقيم المنقولة » يكون تابعا لحضرة السكرتير المالى .
- ٢ م يختص المكتب المشار اليه فى المادة الاولى بالاعمال التى يتطلبها تنفيذ
القرارين الوزاريين ٦٧ و٦٨ لسنة ٤٠ سالفى الذكر .
- ٣ م على حضرة صاحب العزة وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار الذى
يسرى مفعوله من تاريخه .

٣ يونيو سنة ١٩٤٠

النقود الفضية

امر رقم ٤٧

وقائع ٦٩ في ٨ يونيو سنة ٤٠

٩ م

يحظر عند الدفع أو المصارفة إعطاء أو قبول العملة الفضية المتداولة قانونا في مصر بسعر يغاير قيمتها الاسمية كما يحظر على أى شخص ان يرفض متعمدا في حدود العرف المألوف دفع باقى الحساب في المعاملات بهذه النقود .

ويحظر بيع او شراء النقود المذكورة بسعر يختلف عن قيمتها الاسمية أو صهرها أو اجراء أي عمل فيها ينزع منها صفة النقد - كما يحظر كل عرض ولو كان غير على خاص بهذه العمليات ويحظر أيضا سحب العملة الفضية المتداولة قانونا في مصر بقصد الادخار .

٢ م

يعاقب كل من يخالف احكام المادة السابقة بالحبس مدة ستة أشهر وبغرامة تساوى عشرة اثمان قيمة النقود التي كانت موضوع المخالفة أو بأحدى هاتين العقوبتين .

٣ م

يقدم الموظفون الذين ينتدبهم وزير المالية لهذا الغرض بالتفتيش لضبط المخالفات لاحكام هذا الامر دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانوني تحقيق الجنايات .

٤ م

في تطبيق الفقرة الاخيرة من المادة الاولى يؤذن لكل من سبق

له ادخار عملة فضية أن يصرفها في خزائن الحكومة في مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ هذا الامر .

العملة النيكل والبرونز

امر رقم ١٨٨

وقائع رقم ١٤٨ في ١٢ اكتوبر سنة ٤١

مادة وحيدة
تطبق احكام الامر ٤٧ الصادر في ٨ يونيو سنة ٤٠ بشأن العملة
القضية على العملة النيكل والبرونز على ألا تقل الغرامة المنصوص
عليها في المادة الثانية من الامر رقم ٤٧ المشار اليه عن مبلغ عشرة
جنيهاً .

استيراد وتداول القراطيس والقيم المنقولة

امر رقم ٥٤ - وقائع ٧٥ في ١٥ يونيو سنة ٤٠

يحظر استيراد القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة وكذا
نقل ملكيتها من اشخاص يقيمون بالخارج أو لحسابهم الى
اشخاص مقيمين بمصر الا بترخيص سابق عنحه وزير المالية
ويلحق بالمقيمين في الخارج في هذا الحكم من لم تمض على
اقامتهم بمصر ستة اشهر ولا يمنح الترخيص المشار اليه في الفقرة

الاولى الا بعد اقامة الدليل على ان الاستيراد أو النقل لا يعني بالذات أو الواسطة شخصا من الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى من الامر رقم ٦ ولا يعود عليه بأية فائدة .

يجوز لوزير المالية أن يعفي من القيود المذكورة في المادة الاولى استيراد أو نقل ملكية القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة التي يكون مصدرها بلدا من البلاد التي يحددها أو التي تكون مملوكة لاشخاص يقيمون في تلك البلاد

م ٢

لا يجوز نقل ملكية القراطيس المالية والقيم المنقولة الاخرى سواء أكانت مقيدة في جدول الاسعار الرسمي أم غير مقيدة فيه إلا بواسطة أحد السماسرة المقيدين .

م ٣

(أ) ولا يجوز للسماسرة مباشرة هذا النقل ما لم يقدم لهم اقرار موقع عليه من البائع يذكر فيه أن النقل لا يعني بالذات أو بالواسطة شخصا من الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى من الامر رقم ٦ ولا يعود عليه بأية فائدة .

(ب) وفي الاحوال التي تكون فيها القراطيس المالية أو غيرها من القيم المنقولة ملكا لاشخاص مقيمين في الخارج فإن تقديم الترخيص المشار اليه في المادة الاولى يعفى من تقسيم الاقرار المذكور

يجب على السماسرة أن يرسلوا الاقرارات المشار اليها في المادة السابقة الى وزارة المالية أو الى الهيئات التي تستند لها هذا الفرض وفقا للاوضاع التي تحدد فيما بعد بقرار وزاري .

م ٤

يعاقب كل من يخالف احكام المادة الاولى بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة تساوي ثلاثة أمثال قيمة القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة المستوردة أو المتداولة خلافا للاحكام المقررة في هذا الامر أو بلخدي هاتين العقوبتين .

٥٢

ويعاقب كل من يخالف احكام المادتين ٣ و ٤ بغرامة من ١٠ قروش الى ١٠٠ قرش ويجوز مصادرة القراطيس المالية والقيم المنقولة موضوع المخالفة .

يجوز لوزير المالية أن يحول أية هيئة ينتدبها لهذا الغرض الحق في منح الترخيصات المشار اليها في المادة الاولى وأن يحدد شروط منحها وله ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

٦٢

قرار وزاري رقم ١٠٢ لسنة ٤٠

بشأن القراطيس المالية والقيم المنقولة (نشر في الوقائع العدد ٩٣ . ١١ . ٧ . ٤٠

للحصول على الترخيص باستيراد أو نقل ملكية القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى من الامر رقم ٥٤ الصادر في ١٥ يونيو سنة ٤٠ سالف الذكر يجب على السامسة ان يقدموا طلبات الترخيص الى لجنة بورصة الاوراق المالية بالقاهرة أو الاسكندرية مشفوعة بالاقرار المشار اليه في المادة الثالثة من الامر المذكور لتتولى فحصها وايداء رأيها مسببا

١٢

الى وزارة المالية .

٢٢

لا تسري القيود المذكورة على استيراد أو نقل ملكية القراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة التي يكون مصدرها بلد من البلاد المبينة فيما بعد أو التي تكون مملوكة لاشخاص مقيمون في تلك البلاد السودان المصري الانجليزي، العراق، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا، جميع الدومينيون والمستعمرات والمحميات البريطانية والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني (فيما عدا كندا ونيو فولاند) والكونغو البلجيكية ورواندا اوروندي، افريقيا الاستوائية، السكامبيرون الفرنسي، لوسيانا الفرنسية، المراكش الفرنسية بالهند، ايسلندا، جزائر فارو، هونج كونج، سوريا لبنان .

استيراد قيمة البضائع المصدرة

أمر رقم ٥٣

الوقائع ٧٥ - ١٥ يونيو سنة ٩٤٠

١٢

لا يعطى عند التصدير الترخيص السابق المنصوص عليه في المادة ٤ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ٩٠٩ إلا بعد تقديم اقرار كتابي الى السلطات الجمركية يتعهد به مالك البضائع المعدة للتصدير أو وكيله بأن يسلم المستندات الخاصة بتلك البضائع

الى أجد المصارف بمصر في موعد لا يتجاوز ١٥ يوما وبأن يستورد
في موعد لا يتجاوز ستة أشهر ثمن البضائع المذكورة بالعملة الأجنبية
بطريقة يرضاها وزير المالية أو من ينوب عنه في ذلك ما لم يكن
قد تصرف في تلك المستندات بواسطة مصرف مرخص له بإجراء
العمليات المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٣٩
م يجوز لوزير المالية أن يعفي بقرار يصدره لهذا الغرض البضائع
المصدرة الى البلاد التي يعينها ذلك القرار من تقديم الاقرار المنصوص
عليه في المادة الاولى .

٢ م

في حالة عدم الوفاء بالتعهدات المبينة بالاقرار في الموعد المحدد لها
يعاقب مالك البضائع المصدرة أو وكيله بالحبس لمدة لا تزيد على ستة
أشهر وبغرامة تساوي ثلاثة أمثال المبالغ التي لم يتم استيرادها أو
بأحدى هاتين العقوبتين .

٣ م

يوكل الى وزير المالية بتنفيذ هذا الامر . وله أن يصدر بقرارات
اللازمة لتنفيذه كذلك له أن يعيز بقرارات استثناءات فردية من
أحكام المادة الاولى وعلى الاخص فيما كان متعلقا بالمواعيد .

٤ م

قرار وزارى رقم ١٠١ لسنة ٤٠ - وقائع ٩٣ - ١ يوليه سنة ٤٠

بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة

يقدم الاقرار الكتابي الخاص بمستندات البضائع المصدرة وباستيراد

١ م

تمنحها المشار اليه بالمادة الاولى من الامر رقم ٥٣ الصادر في ١٥
يونيه سنة ٩٤٠ سالف الذكر على الاستمارة المرفقة صورتها بهذا
القرار .

م ٢

تعفي من تقديم الاقرار المنصوص عليه بالمادة الاولى من الامر رقم
٥٣ الصادر في ١٥ يونيه سنة ٤٠ سالف الذكر البضائع المصدرة
الى البلاد الاتي ذكرها :

السودان المصري الانجليزي . العراق . المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا . كل الدومنيون والمستعمرات
والمحميات البريطانية وكذلك البلاد الواقعة تحت الإنتداب
البريطاني فيما عدا (كندا ونيوفوندلاند) والكونغو البلجيكية
رواندا أوروغواي . افريقيا الاستوائية الفرنسية . السكايرون
الفرنسي . لوسيانا الفرنسية . المراك الفرنسية بالهند . اسلندا - جزائر
قاروا . هونج كونج . سوريا ولبنان . بالقرار ١٣٩ لسنة ٩٤١

م ٣

يفوض البنك الاهلي المصري في اقرار طريقة استيراد الثمن المشار
اليها بالمادة الاولى من الامر رقم ٥٣ الصادر في ١٥ يونيه
سالف الذكر .

أول يولييه سنة ٤٠

استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا

أقر رقم ٨٠

وقائع ١٢٣ - ١٢ سبتمبر سنة ٤٠

١ م يحظر استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا ما لم يخول بذلك ترخيص سابق من وزارة المالية . ولا يخول هذا الترخيص الا اذا قدم الدليل على أن الاستيراد لا يخص بالذات أو الواسطة أحد الاشخاص الذين يحظر التعامل معهم بمقتضى الامر من العسكريين رقم ٦ و ٥٨ أو ليس من شأنه أن يعود عليه بفائدة ما .

٢ م يجوز لوزير المالية أن يمنح بقرار يصدره استثناءات عامة من الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى وعلى الاخص فيما يتعلق باستيراد أوراق النقد الاتية من البلاد التي يعينها القرار المذكور أو التي يحملها المسافرين القادمون الى مصر .

٣ م يعاقب على مخالفة أحكام المادة الاولى بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة أوراق النقد المستوردة على خلاف أحكام المادة المذكورة أو باحدى هاتين العقوبتين .

٤ م لوزير المالية الحق في أن يفرض أية هيئة يعينها لهذا الغرض في اصدار الترخيص المشار اليه في المادة الاولى وتحديد شروطه

القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ٤٠

والقرارات المعدلان له رقما ١٨٠ و ٢٠١ لسنة ٤١ - الوقائع ١٤٣ - ١٠ - ٤٠

١ م للحصول على الترخيص باستيراد اوراق النقد لبنك إنجلترا المشار اليه بالمادة الاولى من الامر رقم ٨٢ الصادر في ١٢ سبتمبر ٤٠ سالف الذكر يجب تقديم طلب الى وزارة المالية (مكتب السكرتير المالي) مشفوعا بالمستندات الدالة على أن هذا الاستيراد لا يخص بالذات أو بالواسطة أحد الاشخاص الذين حظر التعامل معهم بمقتضى الامرين ٦ و ٥٨ الصادرين في ١٤ سبتمبر سنة ٣٩ و ١٦ يونيو سنة ٤٠ والاوامر المعدله لهما او ليس من شأنه أن يعود عليه بفائدة ما .

(بعد تعديلها بالقرار ١٨٠ لسنة ٤١ في ٢٨ يوليو سنة ٤١)

٢ م يجوز لكل مسافر حسن النية قادم الى مصر أن يحمل معه بدون ترخيص سابق اوراق نقد لبنك إنجلترا لا تزيد قيمتها عن عشرة جنيهات استرلينية وذلك بشرط أن يقرر لدى مصلحة الجمارك عند دخول المملكة المصرية أن هذه الاوراق لا تخص بالذات أو بالواسطة أحد الذين حظر التعامل معهم بمقتضى الامرين ٦ و ٥٨ سالف الذكر والاوامر المعدله لهما .

كما يجوز بدون ترخيص سابق ادخال ما يصرف من اوراق النقد لبنك إنجلترا من فئة جنيه ومن فئة عشرة شلنات الى ضباط

وبحارة السفن المصرية الجنسية أو التابعة للملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وشمال ايرلندا أو السفن التي يكون مركز ادارتها في احدي
هذين البلدين بصفة أجرة أو منحة بشرط أن تصحب هذه الاوراق
عند ادخالها بشهادة من ربان السفينة أو صرافها تثبت انها صدقت
في الاصل على الوجه المتقدم .

الغيت بالقرار رقم ٢١٢ لسنة ٤١ الصادر في ١٤ اكتوبر لسنة ٤١
يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

م ٣

م ٤

تقديم بيان عن الاموال المقدمة بالعملة الاجنبية
أمر رقم ١٧٠ - الوقائع ١١٩ في ٧ سبتمبر سنة ٤١

يجب على كل شخص يملك أو يحوز بأى صفة في مصر أو في الخارج
دولارات من عملة الولايات المتحدة الامريكية سواء في صورة
اوراق نقد أو غير ذلك من وسائل الدفع أو في صورة ديون أو
اعتمادات أو يملك أو يحوز قراطيس أو أى قيم منقولة اخري مقدمة
بالدولارات من عملة الولايات المتحدة أن يقدم بيانا عنها في
المواعيد والاوزاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية
وبحوز بقرار من وزير المالية ان يطلب نفس البيان عن
الاموال المبينة فيما تقدم والتي كانت محل ملك او حيازة باي صفة
في التاريخ الذي يحدده ذلك القرار علي ألا يكون التاريخ المذكور

م ١

سابقا على اول سبتمبر سنة ٣٩ وفي هذه الحالة يجب على مقدم البيان أن يبين كل تحويل في الملكية طرأ بعد التاريخ المذكور

٢ م

لا يجوز أن يباشر على الاموال المنصوص عنها بالمادة السابقة أي تصرف أو أية عملية بغير الحصول على موافقه وزير المالية مقدما يجوز لوزير المالية أن يأمر بقرار منه تطبيق احكام المادتين السابقتين على الاموال المقدمة بعملة اجنبية اخرى.

٣ م

٤ م

مع عدم الاخلال بتطبيق العقوبات الاشد المقررة في قانون العقوبات . يعاقب الموظفون أو من يندبون للقيام بالاعمال المتصلة بالبيانات المشار اليها في المواد السابقة على افشاء اي بيان منها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

٥ م

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها الاشخاص الذين يغفلون تقديم البيان في المواعيد أو يقدمون بيانات غير صحيحة . وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط اذا ارتكبت الجريمة عمدا بقصد اخفاء الاموال التي يجب تقديم البيان عنها .

قرار وزاري رقم ٢٠٦ لسنة ٤١

بأن البيان عن الحقوق المقومة بدولار الولايات المتحدة الامريكية

وقائع ١٢٢ - ١٥ سبتمبر سنة ٤١

وزير المالية

بعد الاطلاع علي الامر رقم ١٧٠ بشأن تقديم بيانات عن الحقوق المقومة
بالعملة الاجنبية :

قرر

لا يجب أن تقدم البيانات الواردة في الفقرة الاولى من المادة الاولى
من الامر رقم ١٧٠ قبل تاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ٤١
ويجب أن تتناول كل أوراق النقد . ووسائل الدفع والديون
والاعتمادات والقراطيس أو القيم المنقولة الاخرى المشار اليها في تلك
المادة . مما كان محوزا أو مملوكا في تاريخ نشر الامر المتقدم
ذكره .

يجب أن تسلم البيانات من صورتين . يوقع عليهما مقدم الاقرار
لمكتب النقد الاجنبي التابع لوزارة المالية . أو أن ترسل كذاك
بالبريد بخطاب موصي عليه . وفي هذه الحالة الاخيرة يكتب على
المظروف ، بيان الدولار الامريكي .

٣م

يجب أن يذكر في البيان اسم وعنوان مقدمه وأن تذكر على حدة قيمة وطبيعة كل من الاموال المقر بها . والبلد أو المدينة التي توجد بها . واذا اقتضى الحال اسم وعنوان المدين وكذلك المكان المحدد للدفع . وتاريخ الاستحقاق.

قرار وزاري رقم ٢٣٥ لسنة ٤١

خاص بمداهلة المحددة لتقديم الافراجات عن الاموال المقدمة بدولار الولايات المتحدة الامريكية .

وقائع ١٥٠ في ٢٧ اكتوبر سنة ٤١

مادة وحيدة تمتد لغاية ٩ نوفمبر سنة ٤١ المداهلة المحددة بالفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٤١ لتقديم الافراجات عن الاموال المقدمة بالدولارات الامريكية

اعلان للجمهور

نشر في الوقائع ١٥٠ - ٢٧ أكتوبر سنة ٤١

نظرا لما قام من الشكوك حول المقصود من الامر رقم ١٧٠ الخاص بالافراج

عن الاموال المقدمة بالعملة الاجنبية والقرار الوزاري رقم ٢٠٦ لسنة ٤١ تلتفت
وزارة المالية نظر الجمهور الى أن واجب تقديم الافرار عن الاموال المقدمة بالعملة
الامريكية يتناول كافة الاموال الموجودة في مصر أو في الخارج في يوم ٧ سبتمبر
سنة ٤١ وذلك بصرف النظر عن التاريخ السابق الذي ترجم اليه الملكية أو الحيازة
ولهذه المناسبة تلتفت وزارة المالية نظر الجمهور الى أن طائفة كبيرة من الاقارات
الواردة الى مكتب النقد الاجنبي لا تتضمن جميع البيانات المطلوبة بالقرار الوزاري
رقم ٢٠٦ لسنة ٤١

ولذا التذكر الوزارة الجمهور بان كل اقرار يقدم يجب أن يبين فيه بكل دقة اسم
وعنوان مقدمه وكذلك اسم وعنوان المالك اذا كان الاقرار مقدما من شخص
آخر وفي هذه الحالة يجب أيضا ذكر الصفة التي بمقتضاها أصبحت تلك الاموال في حيازة
مقدم البيان وأن اغفال ذكر هذه البيانات يعرض مقدم الاقرار لتطبيق العقوبات
المبينة بالامر رقم ١٧٠ المشار اليه
كذلك يجب ايضاح ما يأتي .

نوع وقيمة الاموال المقدم عنها الاقرار (من كوبونات واوراق تجارية
وسندات وأسهم وأوراق نقد وحسابات جارية ومال مودع بالبنوك وخطابات
كفالة وكوبونات وشيكات وبوالص تأمين وكافة الممتلكات الاخرى)
البلد او الجهة التي توجد بها هذه الاموال واذا اقتضي الامر اسم المدين
وعنوانه وكذلك المكان المحدد للدفع وتاريخ الاستحقاق .
وتتدعو وزارة المالية كل من قدم بيانا غير كامل أن يبادر الى موافاة مكتب

العملة الاجنبية بكافة المعلومات المكملة لاقاراره السابق تقديمه على أن يتم ذلك قبل يوم ٨ نوفمبر سنة ٤١ وهو تاريخ انتهاء المهمة الجديدة المحددة بالقرار ٢٣٥ الصادر من وزير المالية

العمليات الخاصة باوراق النقد لبنك إنجلترا

الامر رقم ١٨٢

الوقائع ١٤١ في ١١ أكتوبر سنة ٤١

مادة وحيدة تخضع جميع العمليات الحالية أو المؤجلة المتعلقة باوراق نقد بنك إنجلترا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٩ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود واوراق النقد الاجنبية ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ (المشور بصيغة ٢٦٠)

مزاولة مهنة الصيارف

امر رقم ١٨٣ — وقائع رقم ١٤١ في ١١ أكتوبر سنة ٤١

م ١ لايجوز لاي شخص كان أن يزاول مهنة صرافة النقود واوراق النقد الا بعد الحصول على ترخيص من وزير المالية . ويجوز دائما سحب هذا الترخيص .

٢م

يجب على كل من يرغب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى أن يقدم طلبا الى وزارة المالية مشفوعا بالبيانات التي تطلب منه وعلى الاخص التي تتعلق بحالته المدنية وقيمة رأس المال المستغل وعدد اوراق النقد الاجنبية الموجودة لديه .

٣م

لا يجوز للصيارفة أن يباشروا أية عملية تزيد قيمتها على خمسين جنيتها مصريا وتعتبر في حكم العملية الواحدة العمليات التي تتم في مدة خمسة عشر يوما مع نفس الاشخاص ولم يكن لها أسباب مختلفة اما العمليات التي تزيد قيمتها على خمسين جنيتها مصريا فإنه يجب أن يتولاها مصرف مرخص له بذلك

٤م

يجب على الصيارفة أن يحسبوا بطريقة منتظمة ويوما بيوم دفاتر يذكروا فيها جميع عمليات بيع وشراء ومبادلة اوراق النقد الاجنبية أو المصرية التي يباشرونها ويجب تقديم هذه الدفاتر عند كل طلب الى مندوبي وزارة المالية .

٥م

يجب على الصيارفة أن يقدموا الى وزارة المالية كل خمسة عشر يوما بيانا بالعمليات التي باشروها وكشفا بالنقود وأوراق النقد الاجنبية الموجودة لديهم وبمعاقب بغرامة من ١٠ جنيهات الى ١٥ جنيتها كل من يهمل امساك الدفاتر امساكا منظما أو يمتنع عن تقديم الدفاتر وفقا لنص المادة ٣ وكذلك كل من يغفل تقديم البيان والكشف المنصوص عليه في المادة ٤ أو من يقدم بيانا أو كشفا غير مطابق للواقع

- ٦٢ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين
بنيها مضافا لكل من يخالف حكم المادة الأولى - ويعاقب بغرامة
توازي قيمة العملية موضوع المخالفة - كل من يخالف حكم المادة ٣
٧٢ لوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر الذي
يعمل به بعد مضي شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

اعلان

جميع الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون المصريون والجنس وكذلك الاشخاص
الطبيعيون أو المعنويون الاجانب المقيمون في القطر المصري أو الذين لهم فيه
محلات - اذا كانوا يمتلكون أموالا في المنطقة غير المحتلة من فرنسا ويرغبون
في الحصول في مصر على قيمتها بالعملة المصرية - يتعين عليهم أن يقدموا الى وزارة
المالية اقرارا بهذه الاموال بحسب النموذج الملحق بهذا الاعلان على الا يتضمن
الاقرار سوي المبالغ النقدية غير المتنازع عليها المودعة في أحد البيوت المالية أولدى
موظف عام أو أحد الافراد ويعتبر ان تسليمها الى شخص آخر في المنطقة غير
المحتلة من فرنسا ولا يجوز أن يذكر في الاموال ضمن البضائع غير المدفوع ولا
الديون التجارية غير المتحصلة .

ويجوز أن يقوم بتقديم الاقرار وكيل مفوض في ذلك من صاحب المال .

اقرار

خاص بالاموال المصرية اوجودة في المنطقة غير المحتلة من فرنسا

اسم صاحب المال ولقبه وجنسيته ومهنته وعنوانه

قيمة المبالغ

الجهة المودعة فيها هذه المبالغ (يذكر ما اذا كانت في بيت مالي أو لدي موظف

عمومي أو أحد الافراد مع بيان العنوان بالضبط واسم المقاطعة

نوع الوديعة وأصلها (وديعة عادية أو حساب جار أو بمن دفعة مشتر . . . الخ)

التاريخ الذي أصبح فيه مقدم الاقرار مالكا للمال

ملاحظات إضافية

عند الاقتضاء اسم الوكيل ولقبه وجنسيته ومهنته وعنوانه مع بيان التفهيض الذي

يعمل به .

قرار وزاري رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٤١

بشأن تحديد التواريخ التي تعتبر مبدأ لتحرير بلاد الصومال الايطالي

والاليتريا والحبشة

نشر في الوقائع ١٢٢ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١

مادة وحيدة تعتبر التواريخ الالية بدءا لتحرير هذه البلاد .

٢٥ فبراير سنة ٤١ فيما يتعلق بالصومال الايطالي .

أزل أبريل سنة ٤١ فيما يتعلق بالاليتريا .

٢٢ مايو سنة ٤١ فيما يتعلق بالحبشة

دفع سندات شركة قنال السويس وبنك الاراضي المصري

أمر رقم ١١٣

وقائع ٣ في ٦ يناير سنة ٤١

بعد الاطلاع على الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف المختلطة الاول في
في ٢٤ فبراير سنة ٤٠ بشأن دفع سندات « شركة قنال السويس » والثاني في
٢١ مارس سنة ٤٠ بشأن دفع سندات الشركة المساهمة المصرية المسماة « بنك
الاراضي المصري »

وحيث انه ينبغي مع عدم الاخلال بأمر تأويل الحكمين المتقدم ذكرهما أن يلاحظ
فيما يتعلق بشركة قنال السويس . أن هذه الشكوى لا تقوي في الظروف الحاضرة
علي الاطلاع بالتزاماتها بحسب ماقرره الحكم الصادر في ٢٤ فبراير سنة ٤٠ دون
أن تستهدف للمعجز عن النهوض بالتكاليف التي القاها عقد الامتياز علي عاتقها خدمة
للصالح العام .

وحيث أنه من جهة اخرى فيما يتعلق بينك الاراضي المصري سيفضي التزامه
بخدمة سندات علي أساس الذهب بسعر قابل للتغير الى اختلال التوازن المالي
لهذه الشركة نظرا للتقلبات غير المسألوفة التي تنتاب سعر الذهب بسبب
الحالة الدولية .

وحيث ان من واجب الحكومة ان تتدخل لدفع الاضطرابات الضارة بالصالح
العام .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في اول سبتمبر سنة ٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبتتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٤١

١ م ابتداء من ١٥ يوليو سنة ٣٥ والى ان يقرر بما يخالف ذلك يؤذن لشركة قتال السويس في ان تدفع - علي اساس القرنك الذي يساوي ٣٨٥٧٥ قروش قيمة ما استحق ودا يستحق من كوبات سنداتها وكذلك القوائد المستحقة عن الاسهم .

ويؤذن لها في ان تدفع علي اساس نفسه قيمة ما استهلك من السندات والاسهم بطريق القرعة ابتداء من ١٥ يوليو سنة ٩٣٥ وفي أن توقف هذا الاستهلاك ابتداء من ٣٠ يونيو لسنة ٩٤٠ ويجوز للشركة ان تستخدم في دفع فوائد سنداتها المال الاحتياطي الخاص الذي انشيء لما يحتمل من سداد قيمة ما اعطي الي حامل السندات ابتداء من ١٥ يوليو سنة ٩٣٥ من شهادات تحفظ لهم حقهم في الفرق المتنازع عليه

٢ م ابتداء من ١٥ يناير سنة ٣٧ والى ان يقرر ما يخالف ذلك يؤذن لشركة المساهمة المسماه (بنك الاداضي المصري) في ان تدفع على اساس الذهب المحدد سعره بـ ١٩٥٥ مليا للجوزم الذهب من عيار ٩٠٠ علي ١٠٠٠ كوبات سنداتها ذات ال ٤ ونصف في المائة لسنة ٣٠ التي استحققت او تستحق وكذلك قيمة اوراق تلك السندات التي استهلاك او تستهلك بموجب جدول الاستهلاك يحق لوزير المالية اتخاذ كافة التواوير اللازمة لتنفيذ هذا الامر

نظام الحصص

خاص بحظر استيراد المنتجات والبضائع

الامر رقم ١٧٧ وقائع ١٣٠ - ٢٤ سبتمبر سنة ٤١

المعدل بالامر ٢٢٢ - وقائع ٢٠ في ٢٩ يناير سنة ٤٢

لا يجوز استيراد البضائع والمنتجات المبينة بالجدولين رقم ١ و ٢
الملحقين بهذا الامر بطريق البحر الا بعد الحصول على رخصة
استيراد من وزارة المالية.

ويكون البضائع والمنتجات المبينة في الجدول رقم ١ والتي رخص
باستيرادها أسبقية النقل البحري على البضائع والمنتجات المبينة
في الجدول رقم ٢

البضائع والمنتجات المبينة في الجدول رقم ٣ الملحق بهذا الامر
لا يجوز استيرادها بطريق البحر ولا تعطي عنها رخصة استيراد
يجوز تعديل الجداول سالفة الذكر بقرار من وزير المالية .
لاتسري أحكام هذا الامر علي :

(أ) المنتجات التي تستورد باوامر خاصة من الحكومة لمواجهة
الطوارئ وعلى الاخص الحبوب والاسمدة ومواد الوقود :

(ب) أنواع الوقود السائل .

(ج) طرود البريد الواردة باسم الافراد لاستعمالهم الشخصي

(د) غش المسافرين .

(هـ) العينات التجارية .

(و) البضائع والمنتجات المستوردة من البلاد التي يعينها وزير

المالية بقرار منه .

م ٥ يتعلق بوزير المالية تنفيذ أحكام هذا الامر . ويعمل به من أول
نوفمبر سنة ٤١ ولوزير المالية أن يصدر القرارات اللازمة لتنظيم
اصدار الرخص

٢٤ سبتمبر سنة ٩٤١

جدول رقم ١

عن الاصناف التي يرخص باستيرادها في المدة من أول نوفمبر سنة ٩٤١
الى آخر أبريل سنة ١٩٤٢

الاصناف .

لبن محفوظ

أدوية ومستحضرات طبية (لاشمل

أدوات الزينة)

الشبة

أكياس الخيش وقماش الخيش

أطواق من حديد أو فولاذ

كياويات لمقاومة الحشرات الزراعية

والتبخير

ألواح من صاج الحديد أو الفولاذ عادية

ألواح صفيح

وواد دهنية وشمعومات وزيت وواصباغ

- (ا) مواد دهنية وشحوم
(ب) زيوت معدنية التشحيم
(ج) حامض كبريتيك وبيريت
(د) صودا كاوية
(هـ) نيله اصطناعية
(و) اصباغ من قطران الفحم
(ز) موارد دباغة
حبال من اسلاك نحاسية وفولاذية غير معزولة
قصدير
سيور الماكينات
مسامير وبرايس وشناكل
أنواع الورق المختلفة .
(ا) ورق جرائد ومجلات
(ب) ورق سجائر
(ج) ورق للحزم
كاوتشوك ومصنوعاته
سيارات لاركوب والنقل وأمنيبوس
معادن عادية ومصنوعاتها
(ا) كمارات وأسباخ وشبقات
(ب) مواسير
(ج) مراجل
(د) آلات ثابتة أو بخارية للاحتراق الداخلي
(هـ) آلات سحب
(و) مولدات كهربائية
(ز) مشيدات من حديد أو فولاذ
(ج) طلمبات
منسوجات وغزل صوف
(ا) منسوجات صوفية
(ب) غزل صوف
أخشاب
(ا) غزل وخيط حرير طبيعي .
(ب) غزل وخيط حرير صناعي
(ج) غزل قطن
(د) خيوط قطنية
شاي وتبغ وبني .
(ا) تبغ
(ب) بن
(ج) شاي
مصنوعات من صاج الحديد والفولاذ
نحاس ومصنوعاته
منسوجات قطنية

أفلام ورق التصوير والسيما محضنة أو غير	صوف خام
محضنة وزجاج	غدد يدويه وآليه ومناجل وفؤوس
جليكوز	ومبارد الخ
سكر خام للتكرير	كبريت خام

الجدول رقم ٢

الاصناف التي يجوز استيرادها برخص (ب) ومقاديرها في ستة أشهر من

أول نوفمبر سنة ٤١ لغاية ابرير سنة ٤٢

الصف : طوب ناري	الصف : طوب ناري
لحوم طازجة	زجاج شبايك
زبدة طازجة	ظهر خام
بطاطس	بطاريات وجمادات كبر بالية
كوبرا	اسلاك مغزولة (غير البحرية أو تحت الارض
غراء	مأكولات متنوعة محفوظة :
نشا مخمس	مريبات وأسماك الخ
جلود مدهونة أو مزركشة	مشروبات :
كرتون عادي	بيرة
ورق طباعة وخلافه	مشروبات روحية
جبال	اصناف أخرى غير مذكورة في ١٩

جدول رقم ٣
أصناف لا تعطي عنها رخص استيراد

لحوم الطير والقنص	زيتون محفوظ وخضر محفوظه أو مجففه
لحوم مطبوخة	وعصير المياطم
فواكه طازجه وفواكه محفوظه بالشراب	ملح الطعام
أو بالسكر أو بأي شكل آخر	جبس محروق وغير محروق
موالح (ليمون وبرتقال وليمون هندي)	أسمنت جير، رخام
جوز الهند في قشره	مواسير من صلبان أو من أسمنت
كحول اتيلي نقي أو محول	طوب
شراب التفاح سيدر وشراب السكرى	قرميد من جميع الانواع
عصير الفواكه محلى أو غير محلى	أسرة وأثاث معدن أو من خشب ومكوناتها
مياه غازية ومياه معدنيه	مصنوعات الصاج أو الظهر المدهون
أنبذة فوارة وأنبذة عنبرية وأنبذة عادية	مرحاضات
بسكويت وفطائر محلاة وغير محلاة	خزائن حديدية
شكولاته وحلويات	صابون عادى
عمل محل	

قرار وزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٤١ وقائع ١٥٠ - ٢٧ ر ١٠ لسنة ٤١

بشأن ترخيص الاستيراد من الخارج

على من يرغب في الحصول على ترخيص باستيراد بضائع أو منتجات

مما هو مبين بالجدولين رقمي ١ و ٢ الملحقين بالامر العسكري ١٧٧
بطريق البحر أن يقدم طلبا بذلك الى مكتب تراخيص الاستيراد
التابع لمكتب السكرتير المالي بوزارة المالية على استمارة خاصة بذلك
يلصق عليها طابع مئة من فئة الثلاثين مليا وذلك في الشهر الاول
من الخمسة الشهور السابقة لموعد شحن البضائع.
ويجب أن يرفق بالاستمارة المشار اليها دليل كتابي مقبول في
العرف التجاري يثبت جدية الصفقة المقدم عنها الطلب .
وكل طلب لا يراعي فيه الاحكام المتقدمة لا يلتفت اليه .
وتكون الاولوية في الحصول على الرخصة للاسبق في تقديم

الطلب المستوفي الشروط

تمطي حرف (ا) ورخص حرف (ب) على التوالي عن المنتجات
والبضائع الواردة في الجدولين رقم ١ و ٢ الملحقين بالامر العسكري
سالف الذكر وفي حدود ما يخص الشهر الواحد من الكميات المحددة
في هذين الجدولين .

٢ م.

قرار وزاري رقم ٢٨٤ لسنة ٤١

بشأن تراخيص الاستيراد من الخارج

لا تسري أحكام الامر العسكري سالف الذكر على البضائع والمنتجات
المستوردة من البلاد الآتية .

١ م

فلسطين . سوريا ولبنان . العراق . شرق الاردن . الحجاز
اليمن وبعدن . قبرص . مالطة .

م ٢

يجوز منح تراخيص استيراد عن الاصناف المبينة في الجدول رقم ٣
الملحق بالامر العسكري سالف الذكر اذا كان الاستيراد من بلاد شرق
افريقيا - (وهي : ايريتريا والحبشة والصومال البريطاني والصومال
الايطالي وكينيا وأغندا وتنجنيقا ونياسيلاند وشمال رودسيا)
وذلك بشرط الا تتجاوز المقادير المستوردة من هذه الاصناف
٦٠٠٠ طن في الشهر .



الرعايا الالمانيون والايطاليون والمشبهين بهم

خاص بالرعايا الالمان من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفيه

امر رقم ١٠٧

وقائم ١٠٠ في ١٨ سبتمبر سنة ٣٩

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ٣٩ باعلان
الاحكام العرفيه في البلاد المصريه تقرر ما هو آت
يجب علي جميع رعايا الريخ الالمانى والاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقا
من رعايا الريخ المذكور البالغين من العمر ١٨ عاما فاكثر ان يتقدموا في خلال
الاربعة ايام التاليه لنشر هذا الامر الي مقر المحافظة أو المديرية الموجوده في دائرتها
سجل توطنهم أو اقامتهم ومعهم كافة المستندات المشبهه لشخصيتهم .
وعليهم أن يقدموا للجهات المذكورة يثا يذكرفيه بصفة خاصه حالتهم المدنية
وعدد أفراد عائلتهم وسجل اقامتهم ومنهم ، وأن يقدموا ثلاثا من صورهم
الفوتوغرافية .

ويجب عليهم أيضا أن يبلغوا المحافظة أو المديرية التي قدموا اليها البيان المتقدم
الذكر ، كل تغيير يطرأ علي حالتهم الميينة فيه . وكل من يخالف هذا الامر يعاقب
بالحبس لمدة لا تزيد علي ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهها أو باحدى
هاتين العقوبتين .

تطبيق احكام الامر ١٢ الخاص بايجاب تقديم اقرار تكميل
عند التصدير على حكومة المملكة الايطالية وبعض الرعايا الايطاليين
الامر رقم ٥٩ - وقائع ٧٧ في ١٧ يونيه سنة ٤٠

مادة وحيدة الاحكام الواردة في الامر رقم ١٢ بشأن حكومة الريخ الالماني
والاشخاص الذين يجوز اجراء عمليات تجارية أو غيرها معهم تطبيقا
للامر رقم ٦ يبسط أثرها على حكومة المملكة الايطالية والاشخاص
الذين يحظر اجراء عمليات تجارية أو غيرها معهم تطبيقا للامر رقم ٥٩

عدم مفادرة جميع رعايا الريخ والاشخاص الذين لاجنسية لهم
وكانو سابقا من رعايا الريخ الالماني الاراضى المصرية
الا بعد الحصول على ترخيص

الامر ٢٤ وقائع ١٢٠ غير اعتيادي في ٢١ أكتوبر سنة ٣٩

يجب على جميع رعايا الريخ الالماني والاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا
سابقا من رعايا الريخ الالماني ألا يغادروا الاراضى المصرية الا بعد الحصول
على ترخيص من وزارة الداخلية .

وعليهم ان يقدموا طلبات الترخيص المذكورة الى المحافظة او المديرية الموجودة
في دائرتها محل توطنهم او اقامتهم وهذه تحيلها على وزارة الداخلية للنظر فيها واصدار

التعليمات بشأنها .

وكل من يخالف هذا الامر او يحاول مغادرة الاراضي المصرية بغير الحصول على الترخيص المذكور يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين -

الراءيا الايطاليين والمسيحيين بهم

أمر رقم ٥٧

وقائع ٧٧ في ١٧ يونيو سنة ٤٠

١ م يجب على جميع الرعايا الايطاليين والاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقا من الرعايا الايطاليين البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فاكثرا ان يتقدموا في مدينتي القاهرة والاسكندرية الى المكاتب الخاصة التي تنشأ لهذا الغرض وفي المحافظات الاخرى والمديريات الى مقر المحافظة او المديرية التي يوجد في دائرتها محل تولداتهم او اقامتهم ومعهم كافة المستندات المثبتة لشخصيتهم وجنسيتهم وثلاث من صورهم الفوتوغرافية

ويحدد وزير الداخلية مقر المكاتب الخاصة والتواريخ التي يجب التقدم فيها ويعلن عنها في الجريدة الرسمية وبطريق الصحف يجب على الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ان يقدموا قرارا

كتابيا بصيغة النموذج المرافق . فاذا كان الشخص لا يعرف القراءة والكتابة تولى احد موظفي مكتب القيد ملء النموذج بحسب اقرار صاحب الشأن الشفوي .

ويمحوز ن يعني الاشخاص المذكورون من الحضور بانفسهم لاسباب صحية ثابتة بشهادة طبية او لاسباب جدية يقبلها وزير الداخلية .

وتباشر الاجراءات المتقدمة بالنسبة لمن يوجد في معسكرات الاعتقال باشراف السلطة المهيمنة عليه .

ترتب البيانات التي يقدمها أصحاب الاقرار وتحفظ في مقر كل محافظة أو مديرية . م ٣

يعطى كل شخص قيد اسمه تذكرة اثبات شخصية عن النموذج المرافق ويحصل عن كل تذكرة رسم قدره عشرة قروش . م ٤

ويحوز للمحافظ أو المدير أن يعفي من دفع الرسم من يثبت اعساره

محل تذكرة اثبات الشخصية واجب - ويجب تقديمها الى السلطات كلها طلبت . م ٥

اذا طرأ تغيير علي حالة الشخص الذي قيد اسمه وجب عليه أن يقدم اقرارا تكميليا في خلال ثمان وأربعين ساعة الى المحافظة أو المديرية التي يوجد في دائرتها محل توطنه أو اقامته ويجب عليه أيضا م ٦

أن يقدم تذكرة اثبات شخصيته ليثبت فيها التغيير المذكور .
كذلك في حاله نقل محل توطئه او اقامته الى محافظة أو مديرية
أخرى يجب عليه في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ وصوله أن يقدم
اقرارا الى مقر المحافظة أو المديرية التي يوجد بها محل توطئه أو
أو اقامته الجديد وأن يطلب تسليمه تذكرة اثبات شخصية جديدة
بعد تسليم تذكرته الشخصية

٧ م يجب أن يستبدل بتذاكر اثبات الشخصية التي تلقت بالاستعمال
تذاكر أخرى وكذلك الحال حين تصبح هبة الشخص غير متفقة
مع الصورة القوتوغرافية

ويحصل رسم قدره ٢٥ قرش عن تجديد كل تذكرة تالفه .
كل مخالفة لاحكام هذا الامر عدا مانص عليه في الفقرة التالية
يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز
٥٠ جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

٨ م ويعاقب كل شخص لا يبرز تذكرة اثبات شخصيته عند الطلب
بالحبس لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنديات
أو باحدى هاتين العقوبتين .

تنقلات الرعايا الالمانيين والايطاليين والمشميين بهم

أمر رقم ٨٣

الوقائع ١٢٥ - ١٦ سبتمبر سنة ٩٤٠

١ م يحظر على الرعايا الالمانيين والايطاليين ومن في حكمهم من يسرى عليهم الحظر المنصوص عليه في الامرين ٦ و ٥٨ (انظر الامر ٥٨) أن يوجدوا خارجا عن دائرة البلد التي يكون فيها محل اقامتهم الا اذا أذن لهم بذلك اذا خاصا أو عاما من مكتب البوليس المختص

ويجب في جميع الاحوال على الرعايا المذكورين أن يحصلوا على اذن خاص حين يكون انتقلهم بسيارة خاصة .

٢ م كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدن هاتين العقوبتين

ايقاف مواعيد سقوط الحق أو امتداد الاجراءات التي تسري ضد الرعايا الايطاليين الموضوعين في الحراسة

أمر رقم ١٤١

وقائع ٦٨ - ٢٩ مايو سنة ٤٠

مادة وحيدة توقف أو تؤجل لمدة قدرها أربعة أشهر جميع مواعيد سقوط الحق

أو مواعيد اجراءات المرافعات التي تسرى ضد الرعايا الايطاليين
الموضوعين في الحراسة والتي تنتهى فيما بين ١٢ فبراير سنة ١٩٤١ و١٢
يونيو سنة ٤١

قرار وزارى رقم ١٨٧ لسنة ٤١

بشأن إيقاف مواعيد سقوط الحق أو امتداد مواعيد الاجراءات التي تسرى
ضد الرعايا الايطاليين الموضوعين في الحراسة
وقائع ١٠٤ - ٤ أغسطس سنة ٤١

مادة وحيدة توقف أو تؤجل لمدة قدرها أربعة أشهر جميع مواعيد سقوط
الحق أو مواعيد اجراءات المرافعات التي تسرى ضد الرعايا
الايطاليين الموضوعين في الحراسة والتي تنتهى فيما بين ١٢ يونيه
سنة ٩٤١ و ١٢ اكتوبر سنة ٤١
٢٤ يوليو سنة ٩٤١

تمكين الشركات المصرية أو الاجنبية من القيام بأعمالها

أمر رقم ١٢٦

وقائع ٣٦ - ٢٠ مارس سنة ٤١

تسقط عن أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية الالمانى

أو الايطالى الجنسية الذين يسرى عليهم الحظر المنصوص عليه في
الامين العسكريين رقم ٦ و ٥٨ عضويتهم في المجالس المذكورة

٢م

لايجوز لمن عدا من ذكروا في المادة السابقة من اعضاء مجالس
ادارة الشركات المساهمة المصرية الموجودين في البلاد الالمانية أو
الايطالية أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها
رقابة أو تسلطا أن يزاووا مدة اقامتهم في البلاد المذكورة بالذات
أو بواسطة صفة العضوية ولا أن يشتركوا بأية طريقة كانت في
ادارة الشركة .

وينعقد المجلس انعقادا صحيحا بأعضاء المجلس الآخرين حتى
حتى ولو لم يبلغ عددهم العدد المقرر لصحة الاجتماع - ويجوز لهم
أن يتولوا جميع الاختصاصات الممنوحة بموجب نظام الشركة
وكذلك الاختصاصات التي ينص عليها هذا الامر

٣م

لايجوز لاصحاب اسهم وسندات الشركات المصرية المساهمة
الموجودين في البلاد الالمانية أو الايطالية أو في البلاد التي تحتلها
هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا أن يباشروا بالذات
أو بواسطة الحقوق التي يقررها لهم نظام الشركة - وعلى الاخص
ما كان منها متعلقا بتمثيلهم في الجمعيات العمومية حتى ولو كانت
سنداتهم مودعة خارج البلاد السابق ذكرها

٤م

يجب على الشركات المساهمة المصرية التي يوجد بعض أسهمها
وسنداتها في حيازة أشخاص موجودين في البلاد الالمانية أو

الايطاليه أو في البلاد التي تحتلها الدولتان أو تبسطان عليها رقابته أو تسلطان — أن تعرض قرارات جمعياتها العمومية على وزير الماليه للموافقة عليها .

إذا وقع أن شركه مساهمة مصرية يكون جانب من أصحاب الاسهم فيها موجودا في البلاد الالمانية أو الايطالية أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطان — لم يحضر جمعيتها العمومية العدد المقرر لصحة الانعقاد أو في الحالة التي لا ينص فيها نظام الشركة على مثل ذلك العدد — عدد من الاصوات يمثل نصف رأس مال الشركة على الأقل فلا يجوز عقد الجمعية العمومية — ويجب على مجلس الاداره أن يبلغ ذلك الى وزير المالية في خلال الثلاثة ايام من تاريخ اجتماع الجمعية .

ويجوز لوزير المالية أن يقرر الاستغناء عن عقد جمعية جديدة ويرخص للمجلس بأن يتولى بنفسه جميع الاختصاصات المخولة للجمعية العمومية . عدا ما كان متعلقا بتعديل نظام الشركة .

وفي هذه الحالة يجوز للمجلس على وجه الخصوص، أن يضم ميزانية العام المنقضي وحساب الارباح والخسائر وأن يتولى دفع قيمة السكوبونات — غير أنه يجب الحصول على موافقة وزير المالية على قرارات المجلس في هذه الشؤون والإا اعتبرت باطلة .

ويحوز اطالة مدة عضوية أعضاء المجلس عند انتهاءها وحتى انعقاد الجمعية العمومية المقبل وذلك بقرار يصدره وزير المالية

تعتبر القرارات طبقا لاحكام الموادتين السابقتين عرضها على وزير المالية

للموافقة عليه قد ووفق عليها اذا لم يبد اوزير في خلال شهر من تاريخ ابلاغها اعتراضا عليها .

واذا لم يعمل بملاحظات وزير المالية في خلال شهر من تاريخ ارسالها جاز للوزير أن يدخل من تلقاء نفسه التعديلات التي يراها علي الميزانية وعلي حساب الارباح والخسائر .

يجوز للمجلس كذلك بموافقة وزير المالية اطالة مدة الشرحه اذا ما انتهت مدتها لمدة ستة أشهر من تاريخ الغاء هذا الامر .

تسري أحكام هذا الامر على الشركات الاجنبية التي يكون محل عملها أو محل عملها الرئيسي في مصر .

يجوز لوزير المالية بقرار يصدره بناء على طلب عضو أو أكثر من اعضاء مجلس الادارة ان ينقل المركز الرئيسي للشركات المشار اليها في المادة السابقة الى مصر اذا كان هذا المركز في البلاد الالمانية أو الايطالية أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتين أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا .

لا تسري احكام هذا الامر على شركة قناة السويس وتكون محلا لتنظيم خاص .

يتعلق بوزير المالية تنفيذ هذا الامر

قرار وزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٤٠

بشأن تنفيذ المادة ٦٥٥ من الامر ١٢٦-سوقائم ١١٧- أول سبتمبر سنة ٤١

على الشركات المشار اليها في المادة ٥ فقره أولى من الامر رقم ١٢٦

التي لم يمكنها عقد جمعيتها العمومية الاولى لعدم اكتمال العدد المقرر لصحة الانعقاد . أن توضح في البيتن الذي تقدمه الي وزير المالية عدد الاسهم المودعة . وجنسية المساهمين الحاضرين والممثلين في تلك الجمعية ومحل اقامتهم ..

ويجب أن يتضمن البيان كذلك نفس الايضاحات بشأن انعقادات الجمعية العمومية الثلاث السابقة .

٢ د

لكي يتمكن وزير المالية من مباشرة حقه في تقرير الاستغناء عن عقد جمعية عمومية جديدة . لا يكون العمل بالمواعيد المحددة بنظام الشركة بشأن دعوة الجمعية العمومية مرة ثانية واجبا . ولا يجوز أن تقعد تلك الجمعية الا بعد تبليغ القرار الوزاري بهذا الشأن . على أنه اذا لم يبلغ وزير المالية قراره في بحر شهرين من تاريخ البيان الوارد في المادة ٥ فقرة أولى من الامر رقم ١٢٦ يعتبر انعقاد الجمعية العمومية الثاني مرخصا به .

٣ م

على مجلس الادارة أن يقدم الي وزارة المالية صورة من محاضر جلسات الجمعية العمومية أو مجلس الادارة الذي اتخذت فيها القرارات المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ٦ من الامر رقم ١٢٦

٤ م

على مجلس الادارة في حالة ما اذا رخص له في أن يتولى الاختصاصات المخولة للجمعية العمومية . أن يعرض على وزير المالية الموافقة . في خلال ثلاثة أيام . كل قرار يعتمز اتخاذه مما يكون خارجا عن حدود اختصاصاته العادية في الادارة . أو يقتضي عرضه على الجمعية

العمومية الترخيص به أو لاجازته .

٢٦ أغسطس سنة ٤١

قرار وزاري رقم ٢٠٤ لسنة ٤١

بشأن تنفيذ المادة ٤ من الامر رقم ١٢٦

مادة وحيدة علي الشركات المشار اليها في المادة الرابعة من الامر رقم ١٢٦ أف
أن تعرض قرارات جمعيتها العمومية في بحر ثلاثة أيام من تاريخ
انعقادها مع تقديم البيانات المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم
١٩٨ لسنة ٩٤١ سالف الذكر

تجوزا في ٩ سبتمبر سنة ٩٤١

ترتيب امتياز خاص لضمان المبالغ المقرضة لبناء المخاض

أمر رقم ١٨٠

وقائع ١٣٩ - ٨ أكتوبر سنة ٩٤١

يكون للمبالغ التي تنفقها الادارة أو الحراس العامون أو الخاضعون
لادارة أموال الرعايا الالمان أو الإيطاليين أو المدير العام لمكتب
البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة لبناء المخاض المنصوص عليها في القانون

م ٢

رقم ٦٣ لسنة ٤٠ امتياز خاص يقع على قيمة الإيجار وعلى ثمن العقار في حالة بيعه .

ويكون لكل مبلغ يقوم بدفعه أى شخص آخر لبناء المحابىء مثل هذا الامتياز وذلك في حدود ما دفع فعلاً لهذا الغرض .

تكون مرتبة هذا الامتياز مباشرة عقب الامتياز الخاص بالمصاريف القضائية المبينة في الفقرة (١) من المادة ٦٠١ من القانون المدني الاصلي والمادة ٧٢٧ من القانون المدني المختلط .

أمر رقم ١٥٨

خاس بالإنجار مع الرعايا الألمان والإيطاليين والتدابير الخاصة بأموالهم

في تطبيق هذا الأمر تشمل عبارة « الرعايا الألمان أو الإيطاليين » حكومة الرينخ الألماني وحكومة مملكة إيطاليا والأشخاص المعنوية الألمانية والإيطالية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا الرينخ الألماني أو المملكة الإيطالية .

ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا الألمان أو الإيطاليين وتشملهم لذلك عبارة الرعايا الألمان أو الإيطاليين المذكورة في الفقرة السابقة :

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد

١ م

صدر بشأنه قرار من وزير المالية بجعله في حكم رعايا إحدى تينك الدولتين ،

(٩) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بأشراف المائي أو ايطالى أو باعتبارها تدخل فيها مصالح ألمانية أو ايطالية هامة لا يعتبر الرعايا التشيكوسلوفاكيون أو الالبانيون من الرعايا الالمان أو الايطاليين ولا يسرى عليهم التعريف الوارد في المادة الاولى .

م ٢

كذلك لا يشمل التعريف المتقدم ذكره رعايا الحبشة وأهالي المستعمرات الايطالية وذلك ابتداء من التاريخ الذي حررت فيه تلك البلاد .

يستثنى من مدلول تعريف الرعايا الوارد في المادة الاولى الاشخاص الآتى بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم باولئك الرعايا .

م ٦

١ - الرعايا الايطاليون الذين من أصل لوبى أو من جزر الدوديكانيزه

ب - الرعايا الالمان أو الايطاليون الذين من أصل اسرائيلي

ج - الرعايا الالمان أو الايطاليون من المستخدمين أو العمال أو

من الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا الألمان أو الإيطاليين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار اثبات صحة الواقع أو قرار الإلحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

٤ م يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا الألمان أو الإيطاليين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر .

٥ م يحظر أن ينفذ أي التزام مالي أو غير مالي ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا الألمان أو الإيطاليين في تاريخ سابق على أول سبتمبر سنة ٣٩ أو ١٢ يونيو سنة ٤٠ بحسب ما إذا كان الأمر خاصا بالرعايا الألمان أو الإيطاليين .

٦ م لا يجوز لأي شخص من الرعايا الألمان أو الإيطاليين أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة تجارية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة .

٧ م مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الأمر يدخل في الحراسة كل شخص من الرعايا الألمان أو الإيطاليين يمتلك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو وكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك

للعرايا المذكورين .

يجوز لوزير المالية ان يمنح استثناءات عامة او خاصة من احكام
المواد ٤ الى ٧

٨م

يعين وزير المالية حارسين عامين يختصان بإدارة اموال الرايا
الالمان والايطاليين ويعين ايضا حراسا خاصين .

٩م

ويعين الحراس العامان والخاصون بموافقة وزير المالية موظفي
الحراسات الذين يجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة للعمل فيها
بصفة داعة أو مؤقتة .

وتعطى أتعاب الحراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات
الحراسة باخذ نسبة مئوية على الاموال الموضوعة في الحراسة .

ويحدد وزير المالية قيمة وشروط تلك الاتعاب والمرتبات والمصاريف
تكون مهمة الحراس النيابة عن الرايا الالمان أو الايطاليين
ولا تسرى عليهم النواهي المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ من هذا الامر
ويتولون استلام وإدارة الاموال الموضوعة في الحراسة بعد
جردها ولهم بوجه خاص أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لتحصيل
مالاً ولتلك الرايا من الديون ولدفع ما عليهم منها وان يقبضوا ما يدفع
لهم وأن يعطوا الخالصات وأن يبيعوا الاموال القابلة للتلف أو التي
تكون نفقات المحافظة عليها باهظة . وفي الاعمال الصناعية والتجارية
يجوز لهم ان يباشروا كل ما يتعلق بالاستغلال المادى للعمل ولهم
ان يتصلحوا وان يتنازلوا عن الديون كلها او بعضها . وللحراس حق

١٠م

التقاضي باسم الاشخاص الذين ينوبون عنهم .

ولهم باذن وزير المالية ان يباشروا بيع الاموال وتصفية الاعمال
الموضوعة في الحراسة وبوجه خاص ان يطلبوا فتح شركة او ان
يوافقوا عليه .

كما يجوز لهم ان يباشروا اى عمل يعهد به اليهم وزير المالية

يتولى الحارسان العامان ادارة اموال الاشخاص الموضوعين في
الحراسة التي لم يعين وزير المالية لادارتها حارسا خاصا ويكون
لها في هذه الحالة السلطات المبينه في المادة السابقة .

م ١١

وللحارسين العامين حق التوجيه والمراقبة العليا على الحراس
الخاصين ، وعلى هؤلاء ان يضعوا تقارير دوريه عن حالة اعمالهم
وان يبعثوا بها الى الحارسين العامين ليتخذوا في شأنها ما يريانه
لازما من تدابير .

وتدرج ودائع المال الخاصه لرعايا الالمان ، والايطاليين الداخلين
في الحراسة في حساب موحد لكل طائفه من اولئك الرعايا . ويتولى
الحارسان العامان ادارة هذا الحساب .

ويناط بالحارسين العامين ان يقوموا على تنفيذ احكام هذا الامر

لوزير المالية ان يقرر تكليف الحارسين العامين بأن يأخذا من
الاموال الموضوعة في الحراسة وبصرف النظر عما يوقع علي ما بيدها
من حجز ما للمدين لذي الغير ومن معارضه ، مبالغ يحدد مقدارها
وذلك لاعانة منكوبي الغارات الجوية وللمساعدة المعوزين الموجودين

م ١١

في مصر من الرعايا الالمان والايطاليين أو من رعايا الحبشة أو من اهل المستعمرات الايطالية أو من رعايا البلاد التي تحتلها ألمانيا أو ايطاليا أو تخضع لرقابتهما أو لاعمال مؤسسات البر أو بماهد التعليم التابعة لهم أو لتغطية بعض مصاريف الاعتقال .

ويحدد وزير المالية بقرار يصدره نظام الاولوية الذي يراعي في أخذ هذه المبالغ بوجه عام وبقدر الاستطاعة .

كذلك يجوز لوزير المالية أن يقرر على سبيل التعميم والاطراد تصفية بعض أنواع الاموال المملوكة لارعايا الالمان أو الايطاليين الموضوعين في الحراسة أو جميع تلك الاموال . وأن يعهد بهذه التصفيات الى الهيئة أو الهيئات أو الى الاشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض .

ويجوز له ان يحدد بقرار منه اختصاصات المصنفين والاجراءات التي تتبع في بيع تلك الاموال

يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو جاء مخالفا لاحكام هذا الامر ما لم يرخس به وزير المالية أو الحارس المختص .

يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصري وعلى كل مصري موجود في الخارج .

(١) يكون مديرا أو مشرفا أو مستودعا أو حائزا بأي صفة لاموال منقولة أو ثابتة أو الحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة

م ١٣

م ١٤

لأحد الرعايا الألمان أو الإيطاليين الذين لا يتمتعون بأي استثناء من الاستثناءات الواردة بهذا الأمر .

(٢) أو يكون مدينا بأي مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها الأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائما بأي صفة للرعايا المذكورين .

إذا كانت قيمة الاموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيتها مصريا أن يقدم بياننا عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية .

ووجب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الاموال التي تكون مستحقة في تاريخي أول سبتمبر سنة ٣٩ و١٢ يونيو سنة ٤٠ بالنسبة للألمان أو الإيطاليين وعلي الاموال والحقوق التي دخلت في الحيازة أو حل استحقاقها بعد التاريخين المذكورين ، بل هو يشمل أيضا الاموال والحقوق المحتملة أو التي لا تكون مستحقة في تاريخ تقديم البيان كما يشمل الاموال والحقوق المتنازع عليها أو التي تكون محل مقاصة .

يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر أن يبلغوا الحارس من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الرعايا الموضوعين في الحراسة وأن يقدمو جميع المستندات والاوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم .

م ١٦

يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي
تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابي أو شفوي
يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال
منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها أو يترتب عليه
ادخال أي تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء
فيما بينهم إذا كان أحد الرعايا الإيطاليين طرفا في الاتفاق حين يكون
نصابه زائدا على ١٠٠ جنيه ويكون قد تم بين أول يناير سنة ٤٠
و ١٢ يونيو سنة ٤٠

وما كان من الاتفاقات تاريخه سابق على أول يناير سنة ٩٤٠
يجب أن يقدم عنه بيانا إذا طلب ذلك وزير المالية أو من ينتدبهم
لهذا الغرض .

ويقع الالتزام بتقديم البيان على جميع الأشخاص الذين كانوا
طرفا في الاتفاق على أنه يجوز لهم أن يعينوا وكلاء يتولي عنهم
تقديم بيان واحد .

م ١٧

تعتبر باطلة يحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها
وفقا لأحكام المادة السابقة والتي لا يقدم بيان عنها في المواعيد المحددة
أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا راي الحارس اقرار
صحتها .

ويجوز للحارس إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحته
أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخا ثابتا إلا بعد ٣ سبتمبر

مادة ٣٩ أو أول يناير سنة ٤٠ ، بحسب ما اذا كان الامر خاصاً
بالرعايا الالمان الايطاليين . أو بعد التاريخ الذى يحدده وزير المالية
تطبيقاً لنص الفقرة ٢ من المادة السابقة .

ويجوز له للسبب المتقدم ان يرفض قبول أي اتفاق ينقل
الملكية على سبيل التبرع . وان يرفض قبول أي عقد من عقود
المعارضة يكون من شأنه اخفاء الاموال عن الحراسه ، ايا كان
تاريخ ابرام الاتفاق او العقد ، حين لا يكون قد نفذ تنفيذاً فعلياً
قبل التواريخ المنصوص عليها في الفقرة السابقة

ويجوز لذوى الشأن الطعن في قرار الحارس بعريضة تقدم في
خلال شهرين من تاريخ اعلانهم الى المحكمة الابتدائية المختصة
ويجب علي قلم الكتاب أن يرفع الطعن في خلال ٢٤ ساعة من
تاريخ تسلمه الي رئيس الدائرة المختصة الذى يحدد جلسة للنظر في
الطعن . ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل
بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الاقل ولا
يجوز الطعن في قرار المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية
أو غير العادية .

وتتبع الاجراءات عينها بالنسبة لكل نزاع يشيره الحارس
أو ذوو الشأن فيما يختص بالاموال أو الحقوق التى يجب أن يقدم
بيان عنها وفقاً لاحكام المواد السابقة :

يجب على الرعايا الالمان أو الايطاليين أن يسلموا الي الحارس جميع

جميع الاموال المملوكة لهم .

ويجب كذلك علي الاشخاص المشار اليهم في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٤ أن يسلموا الحارس الاموال المنقولة والسندات المثبتة للحقوق المذكورة في بياناتهم ، وأن يجعلوه يضع يده علي الاموال الثابتة .

ويتم الايداع والتسليم المذكوران في التواريخ وفقا للاوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ولا يلزم الاشخاص المدينون بمبالغ من النقود يدفعها الا في تاريخ استحقاقها .

ويجوز للحارس عند رفض أحد من هؤلاء تسليم ماله استعمال الحجز الاداري اذا كان الامر خاصا باموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الاداء وفي هذه الحالة اذا وقع الحجز علي الشيء الذي كان يجب تسليمه لاي مباشر رجال الادارة يعهبل يسلمونه الي الحارس .

ويجوز للحارس أن يمنح الاشخاص الذين يقع عليهم الازام المشار اليه في هذه المادة شروطا أو مهلا وفقا لما يقضى به المرف التجاري أو عملا بما توجبه مصلحة الاشخاص الذين ينوب عنهم المبالغ التي يجب دفعها وفقا لاحكام هذا الامر وتنفيذا لالتزامات أو عقود قومت بالعمله الالمانية أو الايطالية يكون دفعها بالعمله المصرية بالسعر الذي يحدده وزير المالية .

٢٠ م

لا يجوز للمدين في الاحوال التي يجب فيها الدفع ليد الحارس تنفيذ الالتزام ما بموجب الا احكام المقررة بمقتضى هذا الامر أن يمنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل في شروط تنفيذه استنادا الى أن الحارس لا يستطيع أن يسلمه السند الذي يثبت الالتزام أو أى مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام .

ويعتبر الوصل الذي يعطيه الحارس ابراء صحيحا بقدر ما دفع اليه الخائب المدين من أية مسؤولية ناتجة من الالتزامات التي التزم بها .

وفي حالة دفع معاشات يجب اذا ما ثبتت وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة أن ترد المبالغ التي تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة الملاحقة للوفاة .

٢١ م

اذا تبين مثلا من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوبونات أو من أي دفتر او سجل او ورقة محل من المحال المالية او غيره ان احد الرعايا الالمان او الايطاليين كان مالكا لقيم منقولة ، جاز للحارس ان يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم ويدخل في ذلك قبض ايراداتها، ولولم يستطع تقديم اوراقها وذلك مالم يثبت ان صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم الى الغير نقلا صحيحا .

٢٢ م

يجوز بقرار من وزير المالية أن تحد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسري ضد الرعايا الموضوعين في

الحراسة الى التواريخ التي يحددها .

م ٢٣

اذا تبين أن الخوصوم في حساب شخص موضوع في الحراسة يزيد على
الاصول جاز للحارس العام أو الحارس الذي ينتدبه أن ينشر في
« الجريدة الرسمية » اعلانا يطلب فيه من كل ذى شأن تقديم
الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد لا يتجاوز شهرا من
تاريخ نشر الاعلان

ويجوز للحارس أو لمندوبه عند انتهاء هذا الموعد وبموافقة
وزير المالية أن يباشر تصفية أموال الدين وتوزيع الاصول بين
الدائنين العاديين بعد استبعاد الاموال المخصصة لحقوق الدائنين
الممتازين أو المرتهنين وهنا حيازيا أو تأمينا . أما هذه الحقوق
فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون العام .

ويترب على نشر الاعلان المشار اليه في الفقرة الاولى ايقاف
كل اجراء تنفيذي على المنقول قبل الحارس العام أو الخاص مدى
ثلاثة أشهر . على أنه يجوز للدائنين الممتازين أو المرتهنين أن يتخذوا
اجراءات نزع ملكية العقار .

فاذا لم يصدر وزير المالية عند نهاية موعد الثلاثة الاشهر المتقدم
ذكره قرارا يأذن فيه التصفية جاز للدائنين ان يسيروا في الاجراءات
وفقا لقواعد القانون العام .

ويكون توزيع الاصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ،
ويقتصر على الدائنين الذين اودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد فيما

تقدم ولا ينظر في اى طلب آخر ولا يترتب عليه ايقاف التوزيع .

وكل دائن لا يسلم الحارس العام أو مندوبه إيصحة سنده
يخصم له مقابل طلبه على سبيل التذكير الي أن يصدر قرار
المحكمة المختصة بصحة السند .

يعتبر مال الشركات أو لمعاهد الصناعة أو بيوت التجارة الموضوعه
الحراسه من الفروع والتوكيلات والمكاتب فى مصر هيئات مستقلة
عنها .

م ٢٤

ولا يجوز أن يدخل في حساب ذمات هذه الهيئات غير الالتزامات
التي تكون قد ارتبطت هي بها مباشرة أو الالتزامات التي تتصل
بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها
أو التي يكون المقابل لها قد دخل في اصول تلك الهيئات . ويخرج
بذلك من حساب تلك الذمات ما ارتبط به من التزامات الشركة
أو معهد الصناعة أو بيت التجارة الاصلى أو فروعها أو توكيلات
أو مكاتبه التي يكون مركزها أو ادارة عملها في بلاد غير القطر
المصرى :

لا يجوز لهيئات التأمين الموضوعه في الحراسه أن تبأشر عقودا جديدة
أو أن تبأشر عقودا للتأمين على التأمين والاعتبرت تلك العقود جميعا
باطلة .

م ٢٥

ولا يجوز أن تتجدد عقود التأمين التي انتهت أجلها بطريق التجديد

الضمني .

وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة مفسوخة
الا اذا ابلغ المؤمن الحارس المختص بخطاب مسجل رغبته في استمرار
العمل بالعقد القائم حتي نهايته .

وتفسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمعقودة
مع هيئات تأمين موضوعة في الحراسة ويصفي كل ما اتفق عليه
من الترتيبات وترد الاقساط أو كل مبالغ آخر سبق تجصيله عدا
ما كان منها خاصا بالمدة السابقة على تاريخ الفسخ .

ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره اتدابير التي ترمي
الى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التي تتولاها
الهيئات الالمانية أو الايطالية بواسطة هيئات تأمين أخرى وبنوع
خاص فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات .

م ٢٦

يباشر الحارس تصفية الهيئات المذكورة مع مراعاة مصلحة المؤمن
عليهم . ويجوز له بالنسبة لهيئات التأمين على الحياة أن يرضى في
في كل الاعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وله علي وجه الخصوص
قبض ما يستحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين
واجابه طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين
أو تحويلها الي هيئات أخرى .

وتؤخذ المبالغ التي يدفعها الحارس لمواجهة الالتزامات التي

هقدتها في مصر هيئات التأمين الموضوعة في الحراسة أولا من
أقساط التأمين المدفوعة ثم من أموال الهيئة صاحبة الشأن فإذا لم
يكف ذلك فمن أموال هيئات التأمين الأخرى التي من جنسية هذه
الهيئة والموضوعة في الحراسة وعند الاقتضاء تؤخذ هذه المبالغ من
الأموال التي تكون بيد الحارسين العامين بعد الحصول على موافقة
وزير المالية .

٢٧ م

هقوق الاجارة المبرمة مع مستأجرين من الرعايا الالمان أو الايطاليين
يجوز للمستأجرين بموافقة الحارس العام أن يفسخوها بدون اعلان
سابق وبغير تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد .
يكون لاصحاب الاعمال قبل الرعايا الالمان أو الايطاليين عدا من
يشملهم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣ فقره (ا) و (ب) حق
الفصل بدون اعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة
وجود عقد لمدة معينة .

٢٨ م

ويجب أن يدفع الى الحارس العام المبالغ المستحقة للمستخدم
بوصفها تعويضا عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام ، أو
المستحقة على صندوق الادخار أو أى صندوق شبيه به دون
تفريق بين ما اذا كانت المبالغ التي دفعت في الصندوق دفعها
صاحب العمل والمستخدم معا أو دفعها أحدهما فقط وللحارس العام
أن يسلم الى صاحب الشأن كل المبلغ أو بعضه دفعة واحدة أو على
دفعات مقسطة .

٢٩ م

ويجوز للحارس العام أن يرخص لأصحاب الأعمال بأن يحتفظوا بالمبالغ المستحقة للعامل المشار إليها في الفقرة السابقة كوديعة وذلك بشرط القيام بدفع هذه المبالغ إلى الحارس المذكور في الوقت الذي يحدده كلها أو بعضها دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة إذا كان أحد الرعايا المشار إليهم في الفقرة (ج) من المادة ٣ يملك أموالاً منقولة أو ثابتة حين يكون مستخدماً أو عاملاً أو يملك أموالاً غير التي تقوم عليها صناعته أو تجارته في الأحوال الأخرى فإن هذه الأموال تكون خاضعة للحراسة .

٣٠ م

ولا يجوز لهؤلاء الرعايا أن يبيعوا محال صناعتهم أو تجارتهم إلا بموافقة الحارس العام على أن يسلموا له حاصل بيع تلك المحال وإذا صدر قرار باعتقال أحد الرعايا المذكورين دون أن يصدر قرار باللاحاق مبطل الاستثناء المشار إليه في المادة ٣ يدير الحارس العام أمر استغلال محله الصناعي أو التجاري . ويفضل أن يكلف بهذا الاستغلال أحد أقارب صاحب الشأن أو أحد المستخدمين أو الصناع الذين يعملون عنده على أن تراعى القيود المبينة في المادة التالية . يجوز أن يقيد الانتفاع بالاستثناء المشار إليه في المادة ٢ كما يجوز أن يقيد منح الاستثناءات المنصوص عنها في المادة بالشروط الآتية :
١ - يجب على الأشخاص الذين يكونون محل الاستثناء أن يقدموا إلى الحارس العام بياناً مفصلاً عن أعمالهم وتقاريراً عن تجارتهم أو صناعتهم أو عملهم في مهنتهم .

٢ - يجب عليهم أن يقدموا للحارس العام كل شهر تقريراً عن أعمالهم في نلال الشهر المنتقضى وبيناًنا عن حسابات ذلك الشهر .

٣ - لا يجوز لهم بغير إذن من الحارس العام أن يباشروا صرف مصاريف استثنائية كإجراء بضائع لتخزينها أو كشراء مواد أولية أو عدد آلات أو تجديد أو إصلاح المهمات أو كأعمال الصيانة أو الإصلاح في العقارات .

٤ - يجب عليهم أن يدفعوا كل شهر إلى الحارس العام حصة الأرباح التي يحصلون عليها بعد خصم المبلغ الذي يكون الحارس قد حددته للوفاء بمطالبهم الضرورية .

٥ - لا يجوز لهم أن يرفعوا دعوى مدنية أو تجارية أو أن يستمروا في السير في دعوى سبق لهم رفعها بغير الحصول على إذن خاص من الحارس العام .

٦ - لا يجوز لهم بغير ترخيص من الحارس العام أن يباشروا مهنة غير التي كانوا يباشرونها في تاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو ١٢ يونيو سنة بحسب ما إذا كان الأمر خاصاً بالرعايا الألمان أو الإيطاليين .

لا يجوز أن يكون الترخيص مقيداً بشروط أخرى يقرها وزير المالية وفقاً لطبيعة أعمال الشخص الذي حصل على الترخيص .

تسرى أحكام هذا الأمر أيضاً على كل شخص ليس من الرعايا الألمان أو الإيطاليين وإنما يباشر معاملات مع أحد هؤلاء الرعايا

وفي خصوص هذه المعاملات .

٣٢ م يكون الموظفون الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا صفة مأموري الضبطية القضائية .

٣٣ م يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الامر عدا الاحكام المنصوص عليها في المادة التالية .

٣٤ م يعاقب بغرامه لا تتجاوز ٢٠ جنيه الاشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم البيانات المشار اليها في المواد ١٤ (فقرة ٢٠١) و ١٥ و ١٦ والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

كذلك يعاقب بنفس العقوبة الاشخاص الذين يرفضون أن يسلموا الى الحارس الاموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ١٨ الا اذا كان الرفض يرجع الى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الاموال أو اذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد علي ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو احدي هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة بقصد اخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار اليها في المادة ١٤ (فقرة ٣) اذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة

للحراسة .

وتقضي المحكمة علاوة علي ما تقدم بتسليم الاموال أو الاوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .
يعني الاشخاص الذين سبق لهم قبل تاريخ العمل بهذا الامر تقديم البيانات المشار اليها في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ تنفيذ عمليات التسليم المشار اليها في المادة ١٨ من الالتزامات المنصوص عنها في المواد المذكورة .

م ٣٥

يلغى الامران رقم ٦ و ٥٨ وكذلك الاوامر رقم ٨ و ١١ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٦١ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٧ و ١٤٨ (مادة ٣) .
تعتبر القرارات الصادرة تنفيذًا للامرين رقم ٦ و ٥٨ كما يعتبر ما عداها من الاحكام التي تستند الى هذين الامرين منقذة لهذا الامر ومستندة له وذلك ما لم يتعذر التوفيق بينها وبين أحكام هذا الامر يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذ هذا الامر
القاهرة في ١٥ يولييه سنه ٤١

م ٣٦

م ٣٧

م ٣٨

قانون رقم ٢٠ لسنة ٤١ - وقائع ٦٤ في ٢٢ مايو سنة ٤١
بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الايطالية والالمانية في مواد الاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة .

ينقل الى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون

م ١

ما احتفظت به المحاكم القنصلية الإيطالية من الاختصاص في مواد الاحوال الشخصية في مصر بمقتضى حق الخيار المنصوص عليه في المادة ٩ من معاهدة ٨ مايو سنة ٣٧ الخاصة بإلغاء الامتيازات في مصر وما فوض القانون رقم ٧٢ لسنة ٣٨ فيه الى المحاكم القنصلية الألمانية من الاختصاص في مواد الاحوال الشخصية.

وبحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ أمام المحاكم القنصلية الإيطالية والألمانية الى المحاكم المختلطة لكي توصل النظر فيها بالحالة التي تكون عليها وتصدر الحكم فيها نهائيا .

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون . ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة وينفذ كقانون من قوانين الدولة

م ٢

١٩ مايو سنة ٩٤١

قرار وزاري رقم ٧٧ لسنة ٤٠

خاص بتعيين حضرة صاحب السعادة احمد زكي الابراشي باشا حارسا عاما لادارة أموال الرعايا الايطاليين

بعد الاطلاع على الامر رقم ٥٨ بتاريخ ١٦ يونيه سنة ٤٠ الخاص باتحاد التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة إيطاليا ورعاياها واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملاكهم .

- ١ م يعين حضرة صاحب السعادة محمد زكي الأبراشي باشا حارسا عاما
لادارة أموال الرعايا الايطاليين
- ٢ م على الحارس العام القيام بتنفيذ أو الاشراف على تنفيذ أحكام الامر
رقم ٥٨ سالف الذكر
- ٣ م يكون للحارس العام السلطة المبينة في المادة الثامنة من الامر رقم
٥٨ السالف ذكره فله بناء على ذلك سلطة التوجه والمراقبة العليا
على الحراس الخصوصيين الذين يعينهم وزير المالية وفقا للمادة ٦
من الامر رقم ٥٨ الصادر في ١٦ يونية سنة ١٩٢٠
ويتولي ادارة اموال الرعايا الايطاليين التي لم يعين لادارتها
حارس خاص ويكون له في هذه الحالة السلطات المبينة بالمادة ٦ من
الامر رقم ٥٨ المذكور
- ٤ م للحارس العام للسلطة في التفتيش على اعمال وادارة الحراس الخصوصيين
وعلى هؤلاء الحراس الخصوصيين أن يضعوا تقارير دورية عن حالة
أعمالهم ويبعثوا بها الي الحارس العام للاطلاع عليها واتخاذ مايراه
من اجراء بشأنها
- ٥ م على الحارس العام أن يودع جميع الاموال الناتجة من تصفية
أموال الرعايا الايطاليين في حساب موحد يكون تحت اشرافه .

قرار وزارى رقم ١٦٤ لسنة ٤١

بتعيين حضرة صاحب العزة احمد صديق بك الوزير المفوض باليابان . حارسا
عاما لادارة اموال رعايا الالمانى بدلا من سعادة احمد محمد خشبه باشا المستقيل
قرر ماهو آت

٢ م يعين حضرة صاحب العزة احمد بك صديق حارسا عاما لادارة
أموال رعايا الالمانى بدلا من حضرة صاحب السعادة احمد
خشبه باشا المستقيل .

٦ يوليو سنة ٤١

أمر رقم ١٥٩

بشأن العلاقات مع البلاد التى تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتها

١٥ تسرى أحكام هذا الامر على كل شخص طبيعى أو معنوى مقيم
أو موجود ولو بصفة مؤقتة فى ألمانيا أو إيطاليا أو فى بلاد تحتلها
هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتها غير رعايا المانيا وإيطاليا او من
فى حكمهم من تسرى عليهم احكام الامر ١٥٨ الخاص بالاتجار مع
الرعايا الالمان أو الايطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم .

وتعتبر البلاد المذكورة في الجدول المرفق بهذا الامر هي
البلاد التي تحتلها المانيا او ايطاليا او تخضع لرقابتهما :

ويعتبر بدء الاحتلال او الرقابة بالنسبة لكل بلد التاريخ المبين
في النهر (١) من الجدول المذكور .

ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدره وزير المالية بموافقة
مجلس الوزراء .

والشركات المصرية والشركات الاجنبية التي لا تكون جنسياتها
من جنسيات الدول المذكورة في الجدول المرفق يجوز بقرار
يصدره وزير المالية ان تجعل في حكم الاشخاص المذكورين في
الفقرة الاولى اذا كانت لها مصالح هامة في البلاد المحتلة او الخاضعة
للرقابة .

٢م

يحظر ان تعقد بالذات او بالواسطة مع الاشخاص المذكورين
في المادة الاولى او لمصلحتهم عقود او تصرفات او عمليات تجارية
كانت ام مالية ام من نوع آخر .

ويحظر ايضا ان يعقد اى التزام مالى او غير مالى ناشئ عن
عقد او تصرف او عملية تم لمصلحتهم في تاريخ سابق على اول
سبتمبر سنة ١٣٩ او ١٢ يونيه سنة ٤٠ او على التاريخ المحدد لبدء
الاحتلال او الرقابة على البلد الذى يوجد فيه اصحاب الشأن .

كذلك لا يجوز للاشخاص المذكورين ان يرفعوا دعوى

مدنية او تجارية امام اية هيئة قضائية في مصر ولا ان يتابعوا
السير في دعوي منظورة امام تلك الهيئات .

ولا تسري النواهي المنصوص عليها في الفقرات السابقة علي
« مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة » المشار اليه في المادة التالية
ولا علي الوكلاء المأذون لهم وفقا لاحكام المواد ١٥ الي ١٩ .

تنشأ هيئة قائمة بذاتها تسمى « مكتب البلاد المحتلة والخاضعة
للارقابة » تكون داخلة في سلطان وزير المالية .

٣ م

ومهمة هذا المكتب النيابة عن الاشخاص المذكورين في المادة
الاولى واستلام وادارة الاموال المملوكة لهؤلاء الاشخاص بعد
جردها في غير الاحوال المنصوص عليها في المواد ١٥ الي ١٩ ،
ومراقبة اعمال الوكلاء المرخص لهم بمقتضي المواد المذكورة .

وله فيما يتعلق بتلك الاموال ان يباشر جميع اعمال الادارة
وعلي وجه الخصوص ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل
مالاولئك الاشخاص من الديون ودفع ماعليهم منها وان يقبض
ما يدفع له وان يعطى الخالصات وان يبيع الاموال القابلة للتلف
او التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة . وفي الاعمال الصناعية
والتجارية يجوز له ان يباشر كل ما يتصل بالاستغلال العادي للعمل
كذلك له ان يتصالح وان يتنازل عن الديون كلها او بعضها .

وتكون العمليات المتعلقة بالاشخاص الموجودين في بلد واحد

موضوع حساب مستقل وتدرج ودائع المال في حساب هو هذا خاص بكل بلد .

وله حق التقاضي باسم الاشخاص الذين يتوب عنهم وتسلم الى المكتب صور الاوراق التي تعلن على أيدي المحضرين والتي يقصد اعلانها الى الاشخاص المذكورين ممن لا يكون لهم في مصر وكيل مأذون له بالعمل .

للمكتب بأذن وزير المالية أن يباشر بيع الاموال وتصفية الاعمال المملوكة لاحد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى ممن يتولى المكتب ادارة اموالهم مباشرة وبوجه خاص أن يطلب فسخ شركة أو أن يوافق عليه .

وعلى المكتب الاشراف على تنفيذ هذا الامر .

كذلك له ان يباشر ما يعهد به اليه وزير المالية من اختصاصات أخرى .

يتولى ادارة المكتب مدير عام ويكون تعيينه بقرار من وزير المالية ويعين المدير العام مستخدمي المكتب بموافقة وزير المالية ويجوز ان يكون من بينهم موظفون بالحكومة يتدربون للعمل بالمكتب بصفة دائمة او مؤقتة .

٤٣

يضع المدير العام ميزانية المكتب وحساباته ويصدق عليها وزير المالية .

تغطي مصروفات المكتب بأخذ نسبة مئوية على جميع الاموال التي يتولى المكتب ادارتها .

يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصري وعلى كل مصري موجود في الخارج :

(١) يكون مديرا او مشرفا او مستودعا او حائزا بأي صفة لأموال منقولة او ثابتة او لحقوق مملوكة بالذات او بالواسطة لأحد الاشخاص المذكورين في المادة الاولى .

(٢) او يكون مدينا بأي مبالغ او قراطيس مالية او عروض او حقوق أيا كانت طبيعتها للأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) او يكون دائنا بأي صفة للرعايا المذكورين .

إذا كانت طبيعة الاموال او الحقوق او الديون تتجاوز ٥٠

جنيها مصريا ان يقدم بيانا عنها في المواعيد والالوضاع والشروط التي تحدده بقرار من وزير المالية .

ووجوب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الاموال التي تكون في الحيازة او الحقوق التي تكون مستحقة في التواريخ المحددة لبدء الاحتلال او الرقابة وعلى الاموال والحقوق التي دخلت في الحيازة او حل استحقاقها بعد التواريخ المذكورة بل

هو يشمل ايضا الاموال والحقوق المحتملة او التي لا تكون مستحقة في تاريخ تقديم البيان كما يشمل الاموال والحقوق المتنازع عليها او التي تكون محل مقاصة .

٦ م يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر ان يبلغوا المكتب من تلقاء انفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لاحد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى وان يقدموا جميع المستندات والاوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالاوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابي او شفوي يتعلق بنقل الملكية او حق الانتفاع او حق الاستعمال في اموال منقولة او ثابتة او بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها او يترتب عليه ادخال اي تعديل في شركة مدنية او تجارية او في مركز الشركاء فيما بينهم اذا كان احد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى طرفا في الاتفاق حين يكون نصا با زائدا على ١٠٠ جنيه ويكون قد تم بعد التاريخ المحدد لكل بلد في النهر (ب) من الجدول المرفق .

ويقع الاثرلم بتقديم البيان على جميع الاشخاص الذين كانوا طرفا في الاتفاق على انه يجوز لهم ان يعينوا وكيلًا يتولي عنهم تقديم بيان واحد :

تعتبر باطلة يحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقا لاحكام المادة السابقة والتي لا يقدم عنها بيانا في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح الا اذا رأى المكتب اقرار بصحتها .

ويجوز للمكتب اذا كانت لديه أسباب تدعو الى الشك في صحته أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخا ثابتا الا بعد التاريخ المبين في النهر (ب) من الجدول المرفق بالنسبة لكل بلد .

ويجوز له للسبب المتقدم ان يرفض قبول أى اتفاق ينتقل الماسكية على سبيل التبرع وأن يرفض قبول أى عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه اخفاء الاموال عن المكتب ، أيا كان تاريخ ابرام الاتفاق أو العقد ، حين لا يكون قد نفذ تنفيذا فعليا قبل التواريخ المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويجوز لدوى الشأن الطعن في قرار المكتب بعريضة تقدم في خلال شهرين من تاريخ اعلانهم به الى المحكمة الابتدائية المختصة ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطعن في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسامه الى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة للنظر في الطعن . ويحظر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل ، ولايجوز الطعن في قرار المحكمة باى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ،

وتتبع الاجراءات عينها بالنسبة لكل نزاع يثيره المكتب
أو ذوو الشأن فيما يختص بالاموال او الحقوق التي يجب أن يقدم
بيان عنها وفقا لاحكام المواد السابقة .

يجب علي الاشخاص المشار اليهم في الفقرتين ٢١ و ٢٠ من المادة ٥
أن يسلموا المكتب الاموال المنقولة والسندات المثبتة للحقوق
الوارد ذكرها في البيان المقدم منهم وان يجعلوه يضع يده علي
الامول الثابتة

٩ م

علي أنه يجوز للوكلاء المرخص لهم بمقتضى احكام المواد ١٥
الي ١٩ الاحتفاظ باموال موكلهم مع مراعاة الشروط والقيود التي
تكون قد اثبتت في الترخيصات .

ويتم الايداع والتسليم المذكوران في التواريخ ووفقا للاوضاع
التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ولا يلزم الاشخاص المدنيون
بمبالغ من النقود بدفعها الا في تاريخ استحقاقها .

ويجوز للمكتب عند رفض احد من هؤلاء تسليم ماله
استعمال الحجز الاداري اذا كان الامر خاصا باموال وحقوق غير
متنازع عليها ومستحقة الاداء . وفي هذه الحالة اذا وقع الحجز علي
الشيء الذي كان يجب تسليمه لاي مباشر رجال الادارة بيمه بل
يسلمونه الي المكتب .

ويجوز للمكتب ان بمنح الاشخاص الذين يقع عليهم الازام

المشار اليه في هذه المادة شروطا او مهنلا وفقا لما يقضي به العرف التجاري أو عملا بما توجهه مصلحة الاشخاص الذين ينوب عنهم المبالغ التي يجب دفعها وفقا لاحكام هذا الامر وتنفيذا لالتزامات أو عقود قومت بالعملة القانونية في البلاد المحتلة او الخاضعة للرقابة يكون دفعها بالعملة المصرية بالسعر الذي يحدده وزير المالية .

١٠ م

لا يجوز للمدين في الاحوال التي يجب فيها الدفع ليد المكتب تنفيذًا لالزام ما بموجب الاحكام المقررة بمقتضى هذا الامر ان يمتنع عن تنفيذ الزامه أو ان يعدل في شروط تنفيذه استنادا الى ان المكتب لا يستطيع ان يسلمه السند الذي يثبت الالتزام او اي مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام .

١١ م

ويعتبر الوصل الذي يعطيه المكتب ابراء صحيحا بقدر ما ذفع اليه لجانب المدين من أية مسؤولية ناتجة من الالتزامات التي التزم بها .

وفي حالة دفع معاشات يجب اذا ما ثبتت وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة ان رد المبالغ التي تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة للوفاة .

١٢ م

إذا تبين مثلا من القيود المدونة بدفاتر المدين او من قوائم دفع الكوبونات او من اى دفتر او سجل او ورقة محل من المحال المالية او غيره ان احد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى كان مالكا

لقيم منقولة . جاز للمكتب ان يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم ويدخل في ذلك قبض ايراداتها . ولولم يستطع تقديم اوراقها ، وذلك ما لم يثبت ان صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم الى الغير نقلا صحيحا .

١٣ م
كوبونات الدين العام المصري والمؤسسات العامة والشركات العامة والشركات التي تقوم عادة بالوفاء بالتزاماتها المالية كلها او بعضها في البلاد المحتلة او الخاضعة للرقابة المذكورة في الجدول المرفق ، التي لم تقدم لقبض قيمتها في خلال ثمانية اشهر من تاريخ استحقاقها تعتبر مملوكة الى اشخاص موجودين في البلاد المذكورة ما لم يقر الدليل على العكس ، وذلك في حدود متوسط مادفع من تلك الكوبونات في خلال السنتين الماليتين الاخيرتين في تلك البلاد ويجوز ان يأمر قرار يصدره وزير المالية بتسليم قيمتها الى المكتب .

١٤ م
يجوز بقرار من وزير المالية ان تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسري على الاموال التي يتولى المكتب ادارتها مباشرة الى التواريخ التي يحددها .

١٥ م
اذا كان لاحد الاشخاص المذكورين في المادة الاولى ممن لهم اعمال تجارية او صناعية . مركز اداري او دائرة عمل او فرع او وكيل او مكتب يديره وكيل عنه لديه التفويض اللازم في ادارة مصالحه وفي القبض والدفع باسمه جاز للمكتب ان يرخص لهذا الوكيل

بالاستمرار في القيام بعمله وبمباشرة ادارة أموال موكله .

ولا يمنح الترخيص المذكور الا بالشروط الاتية

(١) يجب علي الوكيل ان يباشر أعماله في مصر باعتبار ان العملية قائمة بذاتها فلا يجوز له ان يطالب بالذات او بالواسطة أمرا من موكله ان ينفذ أمرا يصدره له الموكل الا اذا حصل على اذن خاص بذلك .

(٢) يجب عليه ان يحصل علي موافقة المكتب علي الميزانية والحسابات السنوية وان يقدم له الميزانيات المؤقتة والبيانات والتقارير وفقا للتعليمات الصادرة اليه في هذا الشأن .

(٣) لا يجوز باي حال من الاحوال ان يتصرف فيما يعنيه من الارباح الا بعد الحصول علي موافقة المكتب، ويجوز للمكتب ان يأمر بايداعها وفقا للمادة ٩ .

ويجوز أن يكون الترخيص خاضعا لشروط أخرى مما تقتضيه طبيعة العملية أو ظروف استغلالها

يجوز أن يرخص المكتب لمديري الفروع وكلاء المحال التجارية أو الصناعية أو مستودعيها ممن لا تنطبق عليهم المادة السابقة في القيام ببيع البضائع المودعة لديهم وكذلك في تحصيل المبالغ المستحقة لتلك المحال على أن يسلموا المبالغ المدفوعة لهم الي المكتب بعد خصم قيمة السمسرة والمصاريف التي يكون صاحب الشأن قد أنفقها .

م ١٧

يجوز بناء علي ترخيص المكتب أن يعهد بإدارة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى والتي لا تكون عملية تجارية أو صناعية إلى وكلاء هؤلاء الأشخاص .

أما المصريون أو الأجانب الذين كانت مصر محل إقامتهم العادية في التاريخ المحدد لبداية احتلال البلاد الذي يقيمون به أول بدء بسط الرقابة عليه والذين ليس لهم وكيل معين على الوجه الصحيح ، فيجوز للمكتب أن يعين وكيلًا للنمابة عنهم ولإدارة أموالهم الشخص الذي كان يباشر هذه الإدارة دون أن يكون لديه وكيل صحيح أو صريح في التاريخ السابق ذكره أو أحد أقاربه الأقربين .

م ١٨

يجوز أن يرخص للمصارف والهيئات التي تشتغل بالتسليف بأن تستبقى لديها ودائع النقود أو القيم المنقولة المملوكة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى إذا كان إيداعها سابقا على تاريخ احتلال البلد أو بسط الرقابة عليه . ولا يجوز لها بغير إذن سابق من المكتب أن تدمج في حساب الودائع المذكورة القوائد أو الكوبونات أو غيرها من إيرادات رؤوس الأموال التي أودعت لديها .

فاذا كانت الودائع ضامنة لدين مستحق للمصرف أو الهيئة يخصص دخل الكوبونات لسداد قوائد الديون التي تضمونها .

م ١٩

لا يجوز لهيئات التأمين التي تعمل في مصر وتكون لها جنسية أحد أحد البلاد المذكورة في الجدول المرفق أو تعتبر فروعا أو وكيلات

هئية تعمل في ألمانيا أو إيطاليا أو في أحد البلاد المحتلة أو الخاضعة
لرقابة هاتين الدولتين أو تكون لها مصالح هامة في هذه البلاد ، أن
تستمر في مباشرة أعمالها في مصر الا بعد الحصول على اذن خاص
من المكتب وذلك فضلا عن التسجيل الذي أوجبه القانون رقم ٩٢
لسنة ٣٩

تناط بالمكتب تصفية هيئات التأمين المنصوص عليها في الفقرة
السابقة والتي لم يتوفر فيها شرط التسجيل والترخيص ، وله ان ينتدب
لهذا الغرض احدي شركات التأمين التي تعمل في مصر .

ونراعي في هذه التصفية مصالح المؤمن عليهم .

ويجوز للمصفي بالنسبة لهيئات التأمين علي الحياة أن يمضي في
كل الاعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة ، وله علي وجه الخصوص
قبض ما استحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين
واجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين
أو تحويلها الي هيئات أخرى

ويجوز في حالة عدم كفاية أصول الهيئة التي في دور التصفية
أن تؤخذ المبالغ اللازمة لمواجهه الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة
السابقة من الاموال التي يتولي المكتب ادارتها بترخيص من
وزير المالية ووفقا للشروط التي يقررها .

لا يجوز للهيئات التي تكون في دور التصفية ان تبشر عقد-ودا
جديدة او ان تبشر عقودا للتأمين علي التأمين والا اعتبرت تلك
العقود جميعا باطلة .

ولا يجوز أن تتجدد عقود التأمين التي انتهت أجلها بطريق
التجديد الضمني .

وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة منسوخة
في التاريخ الذي يحده المكتب الا اذا أبلغ المؤمن المكتب بخطاب
مسجل رغبته في استمرار العمل بالعقد القائم حتى نهايته .

وتفسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمعقودة
مع الهيئات التي تكون في دور التصفية ويصفي كل ما اتفق عليه
من الترتيبات وترد الافساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عندما
كان منها خاصا بالمدة السابقة على تاريخ الفسخ .

ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره التدابير التي ترمي
الى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التي تتولاها
الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٩ بواسطة هيئات تأمين أخرى
وبنوع خاص فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات

بجوز أن تعلق الترخيصات المشار اليها في المواد ١٥ الى ١٩ على
شروط معينة تلازم المرخص لهم بتمكين موظفي المكتب الذين
يتدربون لهذا الغرض القيام بما يرون النافه من التحقيقات الدورية
وبتقديم تقرير مفصل الى المكتب في مواعيد ثابتة .

ويجوز دائما سحب هذه الترخيصات . ويكون قرار المكتب
في هذا الشأن قابلا للطعن لدى وزير المالية .

وفي حالة السحب تسلم الاموال التي كان يديرها الوكيل المرخص له الى المكتب
م ٢٢ لا تترتب عد الترخيص الممنوح بمقتضى هذا الامر أية مسؤولية على الحكومة
أو المكتب قبل الاشخاص أو من ينوبون عنهم أو الغير

م ٢٣ اذا تبين للمكتب بما - بة تقديم طلب من أحد الدائنين أن الخصوم في
حساب المدين تزيد على الاصول جاز للمكتب أن ينشر في الحريدة الرسمية اعلانا
يطلب فيه من كل ذي شأن تقديم الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد
لا يتجاوز شهرا من تاريخ نشر الاعلان .

ويجوز للمكتب عند انتهاء هذا الموعد وبموافقة وزير المالية ان يباشر تصفية
أموال المدين وتوزيع الاصول بين الدائنين العاديين بعد استبعاد الاموال المخصصة
لحقوق الدائنين الممتازين أو المرتهنين رهنا حيازا - أو تأمينا ، أما هذه الحقوق
فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون المشار اليه في الفقرة الاولى .

ويترتب على نشر الاعلان المشار اليه في الفقرة الاولى وقف كل اجراء تنفيذي
على المنقول قبل المكتب مدي ثلاثة أشهر . على أنه يجوز للدائنين الممتازين أو
المرتهنين أن يتخذوا اجراءات نزع ملكية العقار .

فاذا لم يصدر وزير المالية عند نهاية موعد الثلاثة الاشهر المتقدم ذكره قرارا
يأذن فيه بالتصفية جاز للدائنين أن يسيروا في الاجراءات وفقا لقواعد القانون العام
ويكون توزيع الاصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ويقتصر على الدائنين
الذين أودعو مستنداتهم في الموعد المحدد فيما تقدم ولا ينظر في أي طلب آخر ولا
يترتب عليه وقف التوزيع .

وكل دائن لا يسلم المكتب بصحة سنده يخصص له مقابل طلبه على سبيل
التذكّار الى أن يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة السند

م ٢٤ - المعاهد والمنشآت والجمعيات التابعة للبلاد المذكورة في الجدول
المرفق التي تكون أغراضها التعليم والقيام بأبحاث علمية أو علاج أو مساعدة المرضى
أو الفقراء ، تظل ادارتها بيد مديرها الحاليين ما لم يصدر قرار من وزير المالية
بتنظيمها علي وجه خاص ، وتستمر في القيام بعمّتها علي ألا تطالب أمرا من السلطات
الرسمية أو الهيئات الرئيسية الموجودة في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة أو أن تنفذ
أي أمر يصدر اليها من تلك السلطات أو الهيئات

وتنشأ في وزارة المالية لجنة تسمى « لجنة المدارس والمعاهد والهيئات الخيرية »
ويكون من اختصاصها ابداء الرأي في كل الشؤون الخاصة بالمعاهد والهيئات المشار
اليها في الفقرة السابقة ومراقبة اعمالها واقتراح التدابير الملائمة علي وزير المالية وعلي
وجه الخصوص منح اعانات تسمح لها بمتابعة أعمالها.

وتشكل هذه اللجنة من وزير المالية أو من ينوب عنه رئيسا ، ومن مندوب من
كل من وزارتي المعارف العمومية والصحة العمومية ومن المدير العام لمكتب البلاد
المحتلة أو الخاضعة للرقابة ، ومن ثلاثة اعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية
لمدة سنة . ويجوز ان يبلغ عددهم الى خمسة

يجوز ان يرخص وزير المالية للمكتب بالشروط التي يحددها لهذا الغرض ، في
ان يأخذ من الاموال التي يتولي ادارتها المبالغ اللازمة لمصلحة المعاهد والهيئات
والجمعيات المشار اليها في هذه المادة او لتحقيق ما يشبه ذلك من الاغراض العامة

م ٢٥ — تسري احكام هذا الامر ايضا على كل شخص يباشر معاملات مع احد الاشخاص المذكورين في المادة الاولى وفي خصوص هذه المعاملات .

م ٢٦ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الامر صفة مأموري الضبطية القضائية .

م ٢٧ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف او شرع في مخالفة احكام هذا الامر عدا الاحكام المنصوص عليها في المادة التالية.

م ٢٨ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيه الاشخاص الذين يقع عليهم لزام بتقديم البيانات المشار اليها في المواد ٥ (فقرة ٢١) و ٦ و ٧ والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة

كذلك يعاقب بنفس العقوبة الاشخاص الذين يرفضون أن يسلموا الى المكتب الاموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادتين ٩ و ٢١ (فقرة ثالثة) الا اذا كان كان الرفض يرجع الى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الاموال أو اذا اثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

ويكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة بقصد اخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار اليها في المادة ٦ (فقرة ٣) اذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للمكتب

وتتقضى المحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الاموال أو الاوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها

م ٢٩ - يعني الاشخاص الذين سبق لهم أن قدموا الى وزارة المالية قبل تاريخ العمل بهذا الامر بيانات مطابقة لاحكام المواد ٦٥ و ٧ من الالزام بتقديم بيان آخر بشرط أن يؤدوا للمكتب بياناتهم السابقة في المواعيد المحددة لهذا الغرض .

يستمر العمل بالترخيصات التي سبق منيحها من وزير المالية تطبيقا للاعلان المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ على أن تراعى شروط منح الترخيص .
على أنه يجب على هيئات التأمين المرخص لها . اتباع الشروط التي يحددها القرار الوزاري المشار اليه في المادة ١٩

جميع المبالغ والودائع السابق تسليمها الي وزارة المالية وفقا لاحكام الاعلان المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ٤٠ تعتبر صحيحة وتحول وزارة المالية قيمتها الى المكتب .

م ٣٠ - يلغى الأمر رقم ١١٠ واعلان وزارة المالية المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠

م ٣١ - تعتبر الاجراءات التنفيذية لاحكام الامرين رقم ٦ و ٥٨ المتعلقة بالاشخاص الموجودين في المانيا أو ايطاليا أو في البلاد التي يحتلها هاتان الدولتان أو تخضعان لرفاقتهما كما يعتبر كل اسناد الى تلك الاحكام تنفيذيا لهذا الامر أو اسنادا اليه ، وذلك مالم يتعذر التوفيق بينها وبين أحكام الامر المذكور .

م ٣٢ - يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذ هذا الامر

القاهرة في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٠ (١٥٠ يولييه سنة ١٩٤١)

جدول ملحق بالامر ١٥٩

(ب) التاريخ الذي يتخذ مبدأ لتقديم البيانات المشار إليها في المواد ٧ و ٨	(أ) الاريخ المحدد لبدء الاحتلال أو الوقاية	البلاد الواقعة تحت الاحتلال أو الرقابة من ألمانيا أو إيطاليا
٣٩ - ٩ - ٣	٣٩ - ٩ - ٣	تشيكوسلوفاكيا
»	»	بولندا
٤٠ - ٤ - ١٠	٤٠ - ٤ - ١٠	الدانمارك
٤٠ - ٥ - ١٤	٤٠ - ٥ - ١٤	هولندا (ماعد الهند الشرقية الهولندية وسورينام وكيراساوا)
»	»	دوقية لكسمبورج
» ٢٨	» ٢٨	بلجيكا (ماعد الكونغو البلجيكي)
» ١٢ يونيو ٤٠ أول يناير	» ٢١	ألمانيا
» ٦ - ٢١ ٤٠	» ٢١	فرنسا (بما في ذلك مراکش والجزائر وتونس)
» ٥ - ١٥ ٤٠	» ١٥ أغسطس ٤٠	الروماني
» ٥ - ١٤	» ١٣ - ٤	بلغاريا
٤١ » ٢٢ ٤١	» ٢٢ مايو ٤١	يوغوسلافيا
»	»	اليونان
» ٢ أغسطس ٤١	» ٢ أغسطس ٤١	فنلندا
» ٩ ديسمبر ٤١	» ٩ ديسمبر ٤١	كوريا
»	»	أراضي كوانتونغ المؤجرة
»	»	فرموزا

قرار ٢٨٧ لسنة ٤٠

مضافاً بالقرار ٢٨٧ لسنة ٤١

تابع

(ب) التاريخ الذي يتخذ مبدأ لتقديم البيانات المشار إليها في المادتين ٧ و ٨	(ب) التاريخ المحدد لبداً للاحتلال أو الرقابة	البلاد الواقعة تحت الاحتلال والرقابة من ألمانيا أو إيطاليا
أول يونيو ٤١	٩ ديسمبر ٤١	تايلاند
»	»	الهند الصينية
»	»	الجزر اليابانية والتي خولت اليابان انتدابها عليها
»	»	أراضي الصين التي احتلتها القوات الحربية اليابانية وهي فيما عدا منشوريا (منشو كو) تشمل كل خطوط الشواطئ الصينية (ويدخل في ذلك المنطقة الدولية والفريسية في شنغاي) ويستفي من ذلك ماكو .

وتشمل كلمة اليابان كارافوتو

تحريراً في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٦٠ (٢٥ ديسمبر سنة ٤١)



الرعايا اليابانيين والمشبهين بهم

اتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاجرار مع حكومة اليابان ورعاياها
واجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملأهم

أمر رقم ١٥٩

الوقائع ١٧٧ في ١١ ديسمبر سنة ٤١

م ١ تسري أحكام الامر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيو سنة ٤٠ على الرعايا اليابانيين البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر .

م ٢ تسري على الرعايا اليابانيين أحكام الامر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٣٤ وتشمل عبارة (الرعايا اليابانيين) حكومة اليابان والاشخاص المعنوية اليابانية ذات الشأن العام - وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هذه الدولة .

ويعتبر الاشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا اليابانيين وتشملهم كذلك عبارة الرعايا اليابانيين المذكورة في الفقرة السابقة .

١- كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها اليابان أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها - ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية بجمعه في حكم رعايا هذه الدولة .

٢- الشركات أو الجمعيات المصرية أو الاجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بأشراف ياباني أو باعتبارها تدخل فيها مصالح يابانية .

يستثنى من مدلول تعريف (الرعايا اليابانيين) الرعايا اليابانيون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصريه وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .

ويجوز لوزير المالية في الاحوال التي يكون فيها أحد الرعايا اليابانيون قد أنقزع تغير وجه بالاستثناء المتقـدم ذكره أن يرجع أثر قرار اثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق الى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

م ٣ يبدأ في تطبيق المواد ٥ و ١٤ و ١٧ (فقرة ثانية) من الامر رقم ١٥٨ على الرعايا اليابانيين من تاريخ ٩ ديسمبر سنة ٤١ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ (فقرة أولي) تاريخ أول يونيو سنة ٤١ .

ملحوظة : راجع الامر ١٥٨ المنشور في صفحة ٣٠٨

أمر رقم ٢١١

بشأن الأشخاص الموجودين في اليابان أو في البلاد التي تحتلها اليابان أو تبسط عليها رقابة

مادة وحيدة - تسرى أحكام الامر رقم ١٥٩ على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في اليابان أو في بلاد تحتلها اليابان أو تبسط ، وذلك ماعدا الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعايا اليابان

أو المشبهين بهم الخاضعين لأحكام الأمر رقم ٢٠٦.

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الجدول المرفق بالأمر رقم ١٥٩ البلاد التي تحتلها اليابان أو تبسط عليها رقابة وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة وكذلك التاريخ الذي يتخذ مبدأ لتقديم الاقرارات المشار اليها في المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ١٥٩ م

القاهرة في ١٩ وديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٣٤

خاص بالرعايا التايلنديين « السياميين » والمشبهين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة تايلند « سيام » ورعاياها واجراءات الترتيبات الملاحة فيما يتعلق بأملاكهم

م ١ تسري أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه ٤٠ على من بلغ من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر من الرعايا التايلنديين أو من الاشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقا من الرعايا التايلنديين .

م ٢ تسري على الرعايا التايلنديين أحكام الأمر رقم ٥٨ فيما عدا أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ .

وتشمل عبارة الرعايا التايلنديين حكومة مملكة تايلند والاشخاص المعنوية التايلندية ذات الشأن العام ، وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هذه

المللكة .

ويعتبر الاشخاص الاتي ييانهم في حكم الرعايا التايلنديين وتشملهم عبارة الرعايا التايلنديين المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها تايلند أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا تلك الدولة .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الاجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بأشراف تايلندي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح تايلندية . ويستثنى من مدلول تعريف الرعايا التايلنديين الاشخاص الاتي ييانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .

(١) الرعايا التايلنديين الذين من أصل اسرائيلي .

(ب) الرعايا التايلنديين من المستخدمين أو العمال أو الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الاكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الاحوال التي يكون فيها أحد الرعايا التايلنديين قد انتقم بغير وجه حق بالإستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قراراته بصحة الواقع أو قرار الالحاق الي تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا بحسن نية .

م ٣ - يبدأ في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ٥ و ١٤ و ١٧ (فقرة

ثانية) من الامر رقم ١٥٨ على الرعايا التايلنديين من تاريخ ٩ مارس سنة ٤٢ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ (نقده أولي) تاريخ أول يونيه سنة ٤١ .

م ٤ - تنقل ادارة أموال الرعايا التايلنديين التي يباشرها مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقا للامر رقم ٢٥٩ الى الحارس العام المختص وذلك في التاريخ وبالشروط والاولضاع التي يقرها وزير المالية

القاهرة في ٥ مارس سنة ٤٢

أمر رقم ٢٣٥

بشأن الاشخاص الموجودين في تايلند « سيام » أو في

البلاد التي تحتلها أو تخضع لرقابتها

مادة وحيدة - تسري أحكام الامر رقم ١٥٩ على الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في تايلند أو في بلاد تحتلها تلك الدولة أو تخضع لرقابتها وذلك ماعدا الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعاياها أو المشبهين بهم الخاضعين لاحكام الامر رقم ٢٣٤ .

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الجدول المرفق بالامر رقم ١٥٩ البلاد التي تدخل في احتلال أو رقابة تايلند وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة ، وكذلك التاريخ الذي يتخذ مبدءا لتقديم الاقرارات المشار اليها في المادتين ٧ و ٨

من الامر رقم ١٥٩ .

القاهرة في ٥ مارس سنة ٤٢

قرار وزارى رقم ٧٢ لسنة ١٩٤١

بتعيين حضرة صاحب السعادة محمد زكى الابراشي باشا حارسا
عاما على أموال الرعايا اليابانيين

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٢٠٦ الخاص بالرعايا اليابانيين والمشبين بهم وباتخاذ
التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها واجراء الترتيبات
الملائمة فيما يتعلق باملاكهم .

مادة وحيدة - يعين حضرة صاحب السعادة محمد زكى الابراشي باشا حارسا
عاما لادارة أموال الرعايا اليابانيين

تحريرا في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٦٠ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١)

الرعايا المجريين والرومانيين والمشبهين بهم

أمر رقم ٢٠٩

خاص بالرعايا المجريين والرومانيين والمشبهين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة
في شأن الاتجار مع حكومتي المجر ورومانيا ورعاياها واجراء
الترتيبات اللازمة فيما يتعلق باملاكهم

١ - تسري أحكام الامر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه سنة ٤٠ على من بلغ
من العمر ثمانية عشر عاما فاكث من الرعايا المجريين والرومانيين أو من الاشخاص
الذين لاجنسية لهم وكانوا من قبل من الرعايا المجريين أو الرومانيين .

٢ - يسري على الرعايا المجريين والرومانيين أحكام الامر رقم ١٥٨ فيما عدا
أحكام المواد رقم ٢١ و٣٥ و٣٥

وتشمل عبارة (الرعايا المجريين والرومانيين) حكومة مملكة المجر وحكومة
مملكة رومانيا والاشخاص المعنوية المجرية والرومانية ذات الشأن العام وكذلك
كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هاتين المملكتين .

ويعتبر الاشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا المجريين أو الرومانيين وتشملهم
لذلك عبارة « الرعايا المجريين أو الرومانيين » المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها المجر أو رومانيا أو تخضع
لرعايتها أو من المقيمين بأرضهما ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله

في حكم رعايا احدي تينك الدولتين .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الاجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل باشراف مجرى أو روماني أو باعتبارها تدخل فيها مصالح مجرية أو رومانية

ويستثني من مدلول تعريف « الرعايا المجريين والرومانيين » الاشخاص الآتي بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وأن لا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .

ا - الرعايا المجريون أو الرومانيون الذين من أصل اسرائيل .

ب - الرعايا المجريون أو الرومانيون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الاكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الاحوال التي يكون فيها أحد الرعايا المجريين أو الرومانيين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار اثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق الى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

م ٣ - يبدأ في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ١٧ و ١٤ و ١٥ (فقرة ثانية) من الارقم ١٥٨ علي الرعايا المجريين والرومانيين من تاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٤٦ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ٤٠ الوارد بالمواد ١٧ و ١٦ (فقرة أولي) تاريخ أول مايو سنة ٥٠

م ٤ - تنقل ادارة أموال الرعايا المجريين والرومانيين التي يباشرها الآن مكتب

البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقا للامر رقم ١٥٩ الى الحارس العام المختص وذلك
في التاريخ وبالشروط والالواضع التي يقررها وزير المالية
القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ٤١

أمر رقم ٢١٠

بشأن الاشخاص الموجودين في الحجر أو رومانيا
أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما

مادة وحيدة - تسرى احكام الامر رقم ١٥٩ على الاشخاص الطبيعيين
او المعنويين المقيمين او الموجودين ولو بصفة مؤقتة في الحجر او رومانيا أو في بلاد
تحتلها هاتان الدولتان او تخضع لرقابتهما . وذلك ماعدا الاشخاص الطبيعيين
او المعنويين من رعايا الحجر او رومانيا او المشبهين بهم الخاضعين لاحكام
الامر رقم ٢٠٩

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الحدود المرفق بالأمر رقم ١٥٩
البلاد التي قد تدخل في احتلال أو رقابة الحجر او رومانيا وتاريخ الاحتلال أو بسط
الرقابة ، وكذلك التاريخ الذي يتخذ مبدءا لتقديم الاقرارات المشار اليها في المادتين
٨ و ٧ من الامر رقم ١٥٩

القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ٤١

قرار وزاري رقم ٢٧٤ لسنة ٤٠

بتعيين حضرة صاحب العزة احمد بك صديق
حارسا عاما على اموال الرعايا المجريين والرومانيين

مادة وحيدة : يعين حضرة صاحب العزة احمد صديق بك حارسا عاما لادارة
اموال الرعايا المجريين والرومانيين

٢١ ديسمبر سنة ٤١

الرعايا البلغار يين والفنلنديين والمشبهيين بهم

أمر رقم ٢١٥

خاص بالرعايا البلغاريين والفنلنديين والمشبهيين بهم وباتخاذ التدابير
اللازمة في شأن الاتحاد مع حكومتي بلغاريا وفنلندا ورعاياها واجراء
الترتيبات اللازمة فيما يتعلق با ملاكهم

١ م - تسري أحكام الامر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيو سنة ٤٠ على من بلغ
من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر من الرعايا البلغاريين والفنلنديين أو من الاشخاص
الذين لاجنسية لهم وكانوا من الرعايا البلغاريين أو الفنلنديين .

٢ م - تسري على الرعايا البلغاريين والفنلنديين أحكام الامر رقم ١٥٨ فيما
عدا أحكام ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ .

وتشمل عبارة « الرعايا البلناريين والفنلنديين » حكومتى مملكة بلغاريا وجمهورية فنلندا والاشخاص المعنوية البلقارية والفنلندية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعى أو معنوى من رعايا هاتين الدولتين .

ويعتبر الاشخاص الآتى بيانهم في حكم الرعايا البلقاريين والفنلنديين وتشملهم لذلك عبارة الرعايا البلقاريين والفنلنديين المذكور في السابقة :

(١) كل شخص طبيعى أو معنوى من رعايا دولة تحتلها بلغاريا أو فنلندا أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله فى حكم رعايا تينك الدولتين .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الاجنبية متى يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بأشراف بلغارى أو فنلندي باعتبارها تدخل فيها مصالح بلغارية أو فنلندية . ويستثنى من مدلول تعريف « الرعايا البلقاريين والفنلنديين » الاشخاص الآتى بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين فى البلاد المصرية وألا يكون قد صدر قرار من وزير المالية بالحقهم بأولئك الرعايا :

(أ) الرعايا البلقاريون أو الفنلنديون الذين من أصل اسرائيلى .

(ب) الرعايا البلقاريون أو الفنلنديون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الاكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية فى الاحوال التى يكون فيها أحد الرعايا البلقاريين أو الفنلنديين قد انتفع بغير وجه حق الاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار

اثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق الي تاريخ سابق على نشرة مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

م ٣ - يبدأ في تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المواد ٥ و ١٤ و ١٧ فقرة ثانية من الامر رقم ١٥٨ على الرعايا البلغاريين والفنلنديين من تاريخ ٥ يناير ٤٢ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ فقرة أولي تاريخ أول مايو سنة ٤٠ .

م ٤ - تنقل ادارة أموال الرعايا البلغاريين والفنلنديين التي يباشرها مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقا للامر ١٥٩ الى الحارس العام المختص وذلك في والشروط والالوضاع التي يقررها وزبر المالية .

القاهرة في ١٣ يناير سنة ٤٢

أمر رقم ٢١٧

بشأن الاشخاص الموجودين في فنلندا او في بلغاريا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما

مادة وحيدة : تسري أحكام الامر رقم ١٥٩ على الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة في بلغاريا أو فنلندا أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما . وذلك ماعدا الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين من رعاياهما أو المشبهين بهم الخاضعين لاحكام الامر رقم ٢١٥

وزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الجدول المرفق بالامر رقم ١٥٩ البلاد
التي تدخل في احتلال أو رقابة بلغاريا أو فنلندا . وتاريخ الاحتلال أو بسط الرقابة
وكذلك التاريخ الذي يتخذ مبدأ لتقديم الاقرارات المشار اليها في المادتين ٨ و ٧
من الامر رقم ١٥٩ .

القاهرة في ٢١ يناير سنة ٤٢

قرار وزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٤٢

بتعيين حضرة صاحب العزة احمد بك صديق حارسا عاما
على أموال الرعايا البلغارين والفنلنديين

مادة وحيدة : يعين حضرة صاحب العزة أحمد صديق بك حارسا عاما لادارة
اموال الرعايا البلغارين والفنلنديين
٢٠ ر سنة ٤٢

الاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى

الامر رقم ٢٢٥ - وقائع ٣٢ في ١٤ فبراير سنة ٤٢

بتنظيم الاتجار في الدقيق والخبز

م ١ يحظر على اصحاب المخازن أو المسؤولين عن ادارتها ، بغير ترخيص سابق
من وزير المالية .

(ا) أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا غير الخبز المصنوع من خليط من دقيق القمح والذرة والارز بالنسبة الآتية .

٥٠ في المائة من دقيق القمح بجميع عناصره عدا الردين الناعمة والخشنة .

٢٥ في المائة من دقيق الذرة .

٢٥ في المائة من دقيق الارز .

(ب) ادخال الردة بنوعها أو أية مادة أخرى على الخليط السالف الذكر أثناء عملية الخبز :

ولا يجوز لهم أيضا رغف العجين (تقريضه) الا على ردة ناعمة بشرط أن تكون هذه الردة نظيفة وغير محتوية على عناصر غريبة .

م ٢ - يحظر على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن ادارتها وتجار دقيق ، بغير ترخيص سابق من وزير المالية ، أن يستخرجوا أو يحوزوا دقيقا غير الخليط المشار اليه في المادة السابقة .

وفي حالة الترخيص باستخراج دقيق غير هذا الخليط يحدد الترخيص نسبة استخراج الدقيق المذكور والحد الاقصى للكميات المرخص بها والمدة اللازمة لاستنفادها .

م ٣ - لا يجوز أن يطرح للبيع الدقيق الخليط المشار اليه في المادة الاولى أو الدقيق المرخص به ، كما لا يجوز بيعه أو حيازته الا في عبوات مبين فيها الوزن بالاقعة أو الكيلو جرام ، واسم صاحب المطحن وهوانه والاشارة الى نوع الدقيق (خليط)

أو (غير خليط) علي حسب الاحوال

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية وبحروف ارتفاعها ثلاثة سلتيمات علي الاقل علي بطاقة تلصق علي مكان ظاهر بالعبوة .

م ٤ - يحظر علي الافراد من غير أصحاب المخازن والمطاحن والمسؤولين عن ادارتها وعلي تجار الدقيق أن يحوزوا أو يستعملوا في أي غرض من الاغراض دقيقا غير الخليط المبين بالمادة الاولى .

م ٥ - يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير المالية في هذا الغرض . ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر دخول المحال والمطاحن والمخازن والمخازن وغير ذلك من الامكنة المخصصة لصنع أو تخزين أو تعبئة أو بيع الدقيق والخبز، كما أن لهم فحص سجلات ودفاتر مستغلي تلك المحال .

م ٦ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

فذا كان لدى اصحاب المخازن والمطاحن وتجار الدقيق والافراد كميات من دقيق لا يطابق المواصفات المبينة بالمادة الاولى من هذا الامر وجب عليهم ان يقدموا لوزارة المالية بيانا عنها في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ نشر هذا الامر بالجريدة الرسمية ، وان يلتزموا الاوامر التي يصدرها وزير المالية وفي هذا الشأن .

م ٧ - يعاقب علي كل مخالفة لاحكام هذا الامر بالحبس مدة لا تتجاوز ستة

وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه او باحدي هاتين العقوبتين فقط ، ويحكم بمصادرة الدقيق والخبز موضوع المخالفة .

م ٨ - لوزير المالية ان يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر .

م ٩ - يستعاض بهذا الامر عن الأمر رقم ٢١٩ .

القاهرة في ١٢ ذراير سنة ٤٢

امر رقم ٢٣٦

وقائم ٤٨ في ١٠ مارس سنة ٤٢

بتحديد استهلاك اللحوم

م ١ - لا يجوز بعد ظهر الاحد وفي يومي الاثنين والثلاثاء وفي صباح الاربعاء **أب** يذبح في السلخانات العمومية أو في الاماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للاكل .

ولا يجوز ذبح الحيوانات في الايام الاخرى من الاسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوي المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو المسكان الذي يقوم مقامها في في الاسبوع المقابل له من سنة ٩٤٠ ناقصا ١٠ المائة .

فاذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المخصص به وجب خفضها . وتراعى في الخفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

ولا تسري هذه الاحكام على الجمال فذبحها مباح في جميع ايام الاسبوع وبغير تحديد .

م ٢ - لا يجوز في ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع بيع اللحم الطازج او المبرد او عرضه للبيع .

ولا يسري الحظر السابق على لحم الجمال واللحوم المملحة او المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز الاتسهلك فورا .

م ٣ - بيع الارانب والطيور على اختلاف انواعها مباح في جميع ايام الاسبوع ولا يجوز في ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء تقديم اصناف من اللحوم . بما في ذلك لحوم الارانب والطيور — اوبيع شطائرهما (سندويتش) في المحلات التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة في الفنادق والنزل والمطاعم والقهاري والحانات والبيوفيهات ومحلات البقالة .

ولا يجوز للمحلات المشار اليها في الفقرة السابقة ان تقدم في الايام الاخرى من الاسبوع اكثر من صنف واحد من اللحم الى نفس الشخص في الاكامة الواحدة .

م ٤ - يجوز لوزير المالية ان يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا الامر ، في بيع اللحوم الى المرضى والمستشفيات في ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء .

كذلك له ان يحدد بقرار منه ايام الاعياد التي يرفع فيها الحظر المنصوص عليه في المواد السابقة .

م ٥ - يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين ينتدبهم وزير المالية لهذا الغرض ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية.

ويكون لهم في مراقبة تنفيذ الاحكام السابقة الذكر حق دخول السلخانات والمجازر والمحلات المشار اليها في هذا الامر كما يكون لهم فحص الحسابات والدفاتر

م ٦ - يعاقب كل من يخالف الاحكام السابقة بالحبس ثلاثة اشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

م ٧ - استثناء من احكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الاولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الاماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من احكام المادة ٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر واناثها ، وبوجه عام ، يعاقب بنفس العقوبات كل من ذبح اناث البقر واناث الجاموس المولودة في القطر والتي لم تستكمل نمو الست القواطع الاولى الدائمة واناث الغنم المولودة في القطر والتي لم تستكمل الاربع القواطع الاولى الدائمة

وفضلا عن ذلك تضبط وتصادر وتعرض للبيع بواسطة مندوبي وزارة المالية الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيعة وكذلك اللحوم المخزونة في المحلات المشار اليها في المادة الثالثة وذلك عدا اجمال واللحوم أو مستحضرات اللحوم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

م ٨ - في الاحوال المشار اليها في المادتين السابقتين يقضي الحكم باغلاق محل الجزاره أو المحل الذي وقعت فيه المخالفة لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وفي حالة العود في نفس السنة يكون الاغلاق لمدة خمسة عشر يوماً الى شهر .

م ٩ - تلغى الاوامر السابقة رقم ٩٨ و ٢١٣ و ٢١٦ و ٢٢٣ و ٢٢٧
القاهرة في ١٠ مارس سنة ٩٤٢

أمر رقم ٢٣١

بتنظيم ضرب الأرض

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على الامر رقم ٢١٨ بشأن منع ضرب الارز الجلاسيه ،

ويعتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ٤٢

يستعاض عن أحكام الامر رقم ٢١٨ سالف الذكر بما يأتي :

م ١ - لوزير المالية أن يعين بقرارات يصدرها تبعاً لما تقتضيه حالة التموين أصناف الارز التي تستخرجها مصانع ضربه ونسبة ما يضرب في كل منها .

م ٢ - لوزير المالية أن يعفي بقرار منه بعض المضارب من احكام المادة الاولى

م ٣ - كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير المالية تطبيقاً للمادة

الاولى من أصحاب مصانع الارز أو المسؤولين عن ادارتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بهذه العقوبة كل تاجر للارز أو منتج له أو وسيط اكليهما يقدم لاحد المضارب أية كمية من الارز بقصد ضررها لاستخراج أصناف غير التي يقررها وزير المالية .

القاهرة في ٣ مارس سنة ٤٢

ملحوظة : راجع منع زراعة الارز في الصفحات التالية

الامر رقم ٧٦ في ٨ أغسطس سنة ٤٠ وقرار وزارة التموين رقم ٢٤ لسنة ٤٠

فرض قيود على تداول واستهلاك البترول الابيض

م ١ - يجوز لوزير التموين أن يفرض بعض القيود على تداول واستهلاك البترول الابيض (الكبروسين) وغيره من المنتجات والمواد التي تحدد بقرار منه بعدم موافقة اللجنة الوزارية لالتموين .

ويكون التنظيم اللازم لذلك التداول والاستهلاك بقرار من وزير التموين

م ٢ - كل مخالفة لاحكام القرارات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى يعاقب مرتكيها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

ويأمر الحكم القاضي بالادانة باغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثمانية أيام وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيتها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه ويؤمر دائماً بالاغلاق لمدة تتراوح بين ١٥ يوما وشهرا (أضيفت هذه الفقرة بالامر العسكري ١٧٤ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ والمنشور بالوقائع رقم ٤٣٠)

قرار ٢٤ لسنة ٤٠

بشأن تنظيم التداول للبتروال الابيض (الكيروسين) واستهلاكه

م ١ - يكون تنظيم تداول البتروال الابيض (كيروسين) واستهلاكه خاضعا للاحكام المبينة في المواد الاتية ابتداء من التاريخ الذي يحدده وزير التموين والذي يعلن عنه في الجريدة الرسمية ابتداء من ١٦ نوفمبر سنة ٤٠ (وقائع العدد ١٤٨ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ القرار الوزاري رقم ٨٢ لسنة ٤٠)

م ٢ - لا يجوز أن يديم البتروال الابيض (كيروسين) بالجملة أو التفريق (القطاعي) غير الافراد أو اشركات المرخص لهم .

م ٣ - تعطى كل مستهلك بطاقة تموين للبتروال اذا طلب ذلك .

ويكون لكل من بطاقات التموين للاستهلاك المنزلي ومن بطاقات التموين للاستهلاك الصناعي أو التجاري أو الزراعي طلب مستغل من الآخر

وتقدم الطلبات بتداء من تاريخ نشر هذا القرار

م ٤ - يقدم طلب بطاقات الاستهلاك المنزلي من رب الاسرة ويتضمن بيان اسم الطالب وسننه وصاحته ومحل اقامته واسماء الاشخاص الذين يقيمون معه وكمية ما يستهلكونه في المتوسط كل ١٥ يوما .

م ٥ - يقدم الطلب في كل قسم بالمحافظات وفي كل بندر أو مركز بالمديريات الى لجنة فرعية للبتول تشكل برئاسة المأمور من أحد الاعيان الذين يختارهم المحافظ أو المدير ومن معاون المالية في الاقسام والبنادر ومن مهندسى الزراعة أو مهندسى الري في المراكز

وفي الجهات الاخرى الى لجنة من العمدة رئيسا ومن الصراف ومن أحد اعيان القرية الذي يختارهم المأمور .

ويجوز أن يكون في كل شياخة في الاقسام والبنادر لجان فرعية برئاسة أحد موظفى الحكومة المقيمين فى الشياخة وعضوية اثنين من الاعيان يعينهما المأمور وفى هذه الحالة تقدم الطلبات الى اللجان المذكورة وتعمل هذه اللجان تحت اشراف لجنة القسم أو البندر وتختص اللجان لفحص وتحقيق الطلبات المقدمة من الاشخاص المقيمين فى دائرة عملها وناطاء بطاقات التموين

م ٦ - تقدم طلبات الاستهلاك الصناعى والتجارى والزراعى على النموذج الذى تعده لذلك وزارة التموين أو اللجان المنصوص عليها في المادة ٧

وينبغى للطالب أن يقدم البيانات التكميلية التى تطلب منه عن عمله أو عمله أو عن كميات البترول التى كان يستهلكها .

ويجب عليه أن يمكن مندوبي وزارة التموين أو اللجان المنصوص عليها في المادتين ٧٥ و ٧٥ من القيام بما يروته من التحقيقات

م ٧ - يكون لكل محافظة أو مديرية لجنة تشكل من المحافظ أو المدير أو من ينوب عنهم رئيساً

وعضوية : مندوب من كل من وزارة التموين . وزارة التجارة . مصلحة الميكانيكا والكهرباء .. مندوبين من الشركات التي يكون لها مخازن أو توكيلات بالمحافظة أو المديرية . اثنين من الاعيان ينتخبها المحافظ أو المدير ويكون لهذه اللجان مالىجان المنصوص عنها في المادة الخامسة من الاختصاصات بالنسبة للسلطات المشار اليها فى المادة السابقة كما يكون لها الإشراف على أعمال اللجان الفرعية .

وتنظر هذه اللجنة فى الشكاوى التي ترفع ضد قرارات اللجان الفرعية .

م ٨) تنشأ بوزارة التموين لجنة مركزية للبتروى تشكل على الوجه الآتى
وكيل وزارة المالية للمساحة والمناجم رئيساً

وعضوية مندوبين من كل وزارة التموين . وزارة التجارة . وزارة الداخلية ووزارة الاشغال . ثلاثة من ممثلى شركات انتاج البترول أو استيراده يعينهم وزير التموين
م ٩ تختص اللجنة المركزية للبتروى .

(١) جمع الاحصاءات والبيانات الخاصة بتموين البلاد بالبترول

(٢) بان يحدد فيما يتعلق بالاستهلاك المنزلى الطوائف المختلفة للمستهلكين وتضع

القواعد التي تتبع في ترتيب طلاب البطاقات في تلك الطوائف وتعين الكميات التي يمكن توزيعها عن الخمسة عشر يوما التالية لكل طائفة من المستهلكين .

(٣) بوضع القواعد التي تتبع لتحديد الكميات التي يمكن توزيعها لمختلف أصناف المحلات والأعمال الصناعية والتجارية والزراعية .

(٤) بأن تعهد الى موظفي الوزارات والمصالح أو المحافظات أو المديريات الذين يختارهم الجهات المذكورة بمراجعة المراجعة والتحقيق .

(٥) بأن تعرض علي وزير التموين كل اقتراح خاص بتنظيم أو سير الطريقة التي يرتبها هذا القرار

ولهذه اللجنة الاشراف الاعلي على لجان المحافظات والمديريات

م ١٠) تكون بطاقات تموين البترول على النموذج المرافق لهذا القرار بحسب ما اذا كان البترول مطلوباً للاستهلاك المنزلي أو للاستهلاك الصناعي أو التجاري أو الزراعي .

ويعطي حامل كل بطاقة تذكار توزيع كل تذكرة عن «شهر» (بمقتضى القرار ١٤٦ لسنة ٤٠ في ١٤ ديسمبر سنة ٤٠ على أن يعمل بها من أول يناير سنة ٤١) للاستهلاك المنزلي أما الاستهلاك الاخر فيجوز أن يحدد منه التذكرة من ٨ أيام الى شهر اذا كان الاستهلاك مضطربا دائما أو لفترة معينة اذا كان الاستهلاك منقطعا أو فعليا

ويجب أن يبين في التذكرة ثمرة البطاقة ومقدار البترول المرخص به والمدة التي اعطيت التذكرة عنها .

ويجب دائماً أن تقدم البطاقات مع تذكرة التوزيع وألا تستعمل البطاقة والتذكرة في غير دائرة اللجنة التي صرفتها أو لغير المدة التي ذكرت عنها .

م ١١ - بطاقات التموين وتذاكر التوزيع الملاحقة بها شخصية لا يجوز التنازل عنها أو تحويلها .

وفي حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة اللجنة التي صرفت البطاقة . تصبح البطاقة لاغية ويجب أن تردهي ومالم يستعمل من التذاكر الملاحقة بها إلى اللجنة التي صرفتها

م ١٢ - إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلها من اللجنة التي أصدرتها بعد أداء رسم قدره خمسة قروش صاغ .
ويجوز المحافظ أو المدير أن يعفي الطالب من دفع الرسم المذكور .

م ١٣ - على صاحب البطاقة أن يحظر اللجنة القرعية عن كل نقص في عدد الافراد المقيمين معه وعن كل تغيير في احوال المحل أو العمل الذي صرفت من أجله البطاقة ويكون من شأنه نقص استهلاك البترول .

م ١٤ - يجب على كل مستهلك يريد شراء بترول أن يقدم إلى البائع بطاقة التموين وتذكرة التوزيع عن المدة التي يقع الشراء فيها .

ولا يجوز ان يؤخذ البترول أو يعطي بآية طريقة بغير تقديم البطاقة والتذكرة كذلك لا يجوز أن يؤخذ البترول أو يعطي بقدر ما يتجاوز ما أثبت في تذكرة التوزيع وتسلم تذكرة التوزيع إلى البائع بمجرد استلام البترول .

م ١٥. بعد انتهاء ١٥ يوما من التاريخ المشار اليه في المادة الاولى لا يمطي تجار البترول بالقطاعي الا المقادير المذكورة في تذاكر التوزيع التي ييدهم والتي تتفق مع المقادير التي باعوها . علي أنه يجوز لهم أن يحتفظوا أو أن يحصلوا على مقدار احتياطي لا يجوز أن يزيد على ٢٠ في المائة من السكية التي يبيعونها في المتوسط في مدة الخمسة عشر يوما .

م ١٦. يجب على شركات انتاج البترول واستيراده وعلى تجار الجلة في الصنف المذكور أن يسكروا حسابا خاصا بما يبيعونه من البترول طبقا للتعليمات التي تصدرها لهم اللجنة المركزية المنصوص عنها في المادة ٨

ويجب عليهم أن يرسلوا كل أسبوعين الى اللجنة المذكورة بيانا بما باعوه في الاسبوعين السابقين وبحالة التمويل عندهم .

م ١٧ . يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيتها أو باحدي هاتين العقوبتين كل من أثبت في طلبه بيانات غير صحيحة أو غير البيانات المثبتة في البطاقة أو تذكرة التوزيع أو أهمل اخطار اللجنة من النقص أو التفسير المشار اليهما في المادة ١٣ ويجوز للجنة الفرعية مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية أن تلتنى أو أن تبدل البطاقة أو التذاكر في الاحوال المتقدم ذكرها .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى كل من خالف أحكام المادة ١٤ ويعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيهه كل مخالفة لاحكام المادة ١٥ و ١٦

الامر رقم ٢٠٢

٧ ديسمبر سنة ٩٤١ وقائع ١٧٤

تنظيم استيراد وتصريف الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ٣٩ باعلان الاحكام العرفية وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلية والاتجار في المواد السامة والمرسومين بقانونين رقمي ١٠١ و ١٢٨ لسنة ٣٩ الخاصين الاول بتحديد اقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولى والثاني بحظر الاسراف في شراء أو حيازة بعض الاصناف

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٤٠ : نقرر ما هو آت

م ١- مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ والمرسومين بقانونين رقمي ١٠١ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ المتضمن ذكرها يجب على تجار الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية بالجملة وعلى الوسطاء في تجارة هذه الاصناف أو اي شخص مرخص له باستيرادها من الخارج ان يسلموا لكل مشتر فاتورة باسم المحل مذيلة بتوقيع التاجر أو الوسيط أو من ينوب عنها عن كل ما يبيعونه منها وان يثبتوا فيها الاصناف المباعة والتمن الذي بيعت به وتاريخ البيع .

ويجب على الصيادلة ومساعدتهم ومديرى الصيدليات وتجار الادوية بالتجزئة ان يعلنوا عن اسعار الاصناف التى يتجرون بها في مكان ظاهر من المحل بان يوضع اسم الدواء ويبين الثمن المحدد لبيعه بالقرش وكسور القرش وان يمتنعوا عن

صرف الأدوية والعقاقير والمستحضرات الطبية المبينة في الجدول الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة العمومية الالملتضي تذاكر طيبة تحفظ لديهم وتقدم ملفتش وزارة الصحة العمومية عند الطلب .

كذلك يجب عليهم ان يسلموا لكل من يشتري احد تلك الاصناف فاتورة باسم المحل موقعا عليها من الاشخاص المذكورين أو ممن ينوب عنهم عن كل ما يبيعونه منها وان يثبتوا فيها الاصناف المبيعة واللبن الذي يبعث به وتاريخ البيع م ٢- يجب على جميع الاشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يخطروا لجنة تحديد أسعار الأدوية بوزارة الصحة بالاصناف التي تكون في حيازتهم ولم يسبق تحديد سعرها بما في ذلك العبوات المختلفة للدواء الواحد التي لم يسبق تحديد سعرها ويجب ان يتم الاخطار في خلال ثمانية أيام من تاريخ نشر هذا الامر بالنسبة لما يوجد من تلك الاصناف لديهم الآن . ومن تاريخ حيازة تلك الاصناف في الاحوال الاخرى .

ويحظر عليهم ان يبيعوا هذه الاصناف أو يتصرفوا فيها قبل تحديد اسعارها بمعرفة اللجنة المتقدم ذكرها وتشر هذه الاسعار في قوائم التسعير الجبري .

م ٣- يحظر على الأطباء ان يصرفوا لمرضاهم تذاكر طيبة بأدوية أو عقاقير أو مستحضرات طبية مما هو وارد في الجدول المنصوص عنه في المادة الاولى للعلاج لمدة تزيد على عشرة أيام ويجب على الطبيب ان يثبت على التذكرة اسم المريض الذي صرفت اليه وعنوانه .

وكذلك يحظر على الافراد ان يعمدوا الى صرف كمية من الدواء الواحد تزيد

على ما هو مبين في الفقرة السابقة باستعمال تذاكر طبية صادرة من اطباء مختلفين

م ٤- مع عدم الاخلال باحكام المادة ٢ (فقرة ثانية) لا يجوز للصيدالة ومساعدتهم ولمديري الصيدليات ولتجار الادوية بالتجزئة ان يمتنعوا لاي سبب كان عن بيع ما يمكن موجودا في محالهم من الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية .

م ٥- كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم القاضي بمصادرة الادوية والعقاقير والمستحضرات الطبية موضوع المخالفة وبأعلان الحكم باللصق في الامكنة التي يحددها الحكم .

أوامر متنوعة

معاينة مرتكبي جرائم السرقة

أثناء مدة الاظلام أو التنبيه الى غارة جوية

أمر رقم ١٦ وقائع ١٢٢ في ٢٨ أكتوبر ٣٩

مع عدم الاخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يقضي بالسجن لمدة لا تتجاوز ثماني سنوات علي من ارتكب سرقة في عقار أو في سفينة أثناء مدة الاظلام أو التنبيه الى غارة جوية أو أثناء الاضطراب الذي تسببه تلك الغارات وعلى من ارتكب سرقة في بيت سكني أو بناء أخلي من سكانه بسبب حوادث الحرب .

امر ٢١ وقائع في ٤ يناير سنة ٤٠
بفتح منازل أشخاص مشتبه فيهم

ركوب ضباط الجيش وضباط خفر السواحل ومصلحة الحدود
وضباط الصف والعساكر بالسكك الحديدية والبواخر
الامر رقم ١٨ وقائع ١٣١ في ٧ نوفمبر سنة ٣٩
والاوامر المعدلة له رقم ٧٩ و ١٠٤ و ١٦٥ و ١٦٧

١ - استثناء من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ أغسطس سنة ٣٩ بحق لضباط
الجيش المصري وضباط خفر السواحل (الامر ١٦٥) الذين تقل رتبته عن رتبة
عميد ثان (صاغ) عند انتقالهم في أعمال مصلحة في مصر أو السودان أن يركبوا
في السكك الحديدية والبواخر في الدرجة الاولى

ويحق للضباط وضباط الصف والعساكر والموظفين والمستخدمين والعمال والمدنيين
الذين يعملون بوحدات الجيش الموجودة بالصحراء الغربية ولوظفي مصلحة الحدود
الموجودين بمنطقة الصحراء الغربية (الامر ١٠٤)
وللضباط وضباط الصف والعساكر والموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين الذين
يعملون بوحدات الجيش وموظفي مصلحة الحدود الموجودين بمنطقة القناة (الامر ١٦٥)
أن يركبوا مجاناً بالسكك الحديدية عند قيامهم الى بلادهم في اجازات وعودتهم
الى المنطقة المذكورة

استدعاء الضباط بالمعاش للخدمة العاملة

أمر رقم ٢٨ المعدل بالامر ١٧٢ - وقائع ٥١ في ٢١ مايو سنة ٤٠

م ١ - يجوز استدعاء أى ضابط بالمعاش اعتباراً من تاريخ طبعه للخدمة العاملة في الجيش أو الرديف أو القوات المرابطة أو للخدمة في مصلحة الحدود وخفر السواحل وذلك بأية جهة ولاية مدة من الزمن محددة مقدماً أو غير محددة تنتهي بإعلان الضابط نهايتها وتفصل في الإياقة الطبية للجنة الطبية العسكرية مضافاً إليها طبيباً يعينهما مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الصحة العمومية .

م ٢ - بعد تعديلها بالامر العسكري رقم ٧٢ وقائع ١٢٧ في ٢١ سبتمبر سنة ٤١ ولا تضاف مدة الخدمة الجديدة إلى الخدمة التي تدخل في حساب المعاش ولا يترتب عليها أى أمر آخر فيما يتعلق بالحق في المكافأة أو المعاش إلا إذا أصيب الضابط في واقعه حربي أو في خدمه أمر بها وأدت الإصابة إلى خروجه من الخدمة أو وفاته . ففي هذه الحالة تضاف مدة الخدمة الجديدة إلى الخدمة التي تدخل في حساب المعاش وينطبق عليه أو على ورثته ما يتصل بالمعاشات الخاصة أو المعاشات والمكافآت الاستثنائية أو المكافآت الإضافية من أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ٤٠ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ ديسمبر سنة ٣٠ أما إذا لم تؤد الإصابة إلى خروج الضابط من الخدمة عومل فيما يتعلق بالتعويض بأحكام القانون المالي لوزارة الدفاع الوطني (وتطبق الأحكام أعلاه اعتباراً من تاريخ العمل بالامر رقم ١٨ في ١٢ مايو

سنة ٩٤٠

م ٣ - تسرى على الضباط المذكورين مدة استدعائهم للخدمة القوانين العسكرية

وبوجه خاص يعتبر رفض التقدم الى اللجنة الطيبة المشار اليه في المادة الاولى عدم انقياد ويعاقب عليه بما يقرره قانون الاحكام العسكريه اهـ الذنب

اعادة الاشخاص الذين يستدعون الى وظائفهم بعد انتهاء مدة الاستدعاء

أمر رقم ٢٩ وقائع ١٢٥١ مايو سنة ٤٠

يجب علي كل من يستخدم . لعقد أو يدون عقد . مصرياً في الرديف استدعى للخدمة في الجيش أن يعيده الى خدمته بالشروط الاصلية . وأن يصرف له ثلثا مرتبه أو أجره عن مدتها . على أن لاتتجاوز مسئولية في هذا الشأن مدة ثلاثة شهور ولا يجوز في مدة الخدمة المذكورة فسخ عقد الاستخدام أو استعمال الحق في الاخطار بانتهائه

الطائرات الأجنبية التي تهبط الاراضى المصرية

في غير المطارات الرسمية وجنود البارشوت

أمر رقم ٣١ — وقائع ٥٦ في ١٩ مايو سنة ١٩٤٠

م ١- ممنوع منعاً باتاً اقتراب أي فرد من أي طائرات اجنبية تهبط الاراضى المصرية في غير المطارات الرسمية .

م ٢- علي جميع الافراد التبليغ عن هذه الطائرات فوراً الي اقرب مركز

بوايس أو نقطة عسكرية أو أى سلطة إدارية أخرى .

م ٣- ممنوع منعاً باتاً أخذ بيانات من ركاب هذه الطائرات أو اعطائهم أى معلومات إلا بواسطة السلطات المبينة في المادة الثانية .

م ٤- جميع القوات التي تنزل من الطائرات بواسطة المظلات الواقية والتي يحتفل أن تكون مرتدية ملابس مشابهة للباس الجيش المصرى أو الجيش البريطانى للتضليل أو ملابس مدنية وكان عددهم أكثر من ستة في كل دفعة يجب اعتبارهم من الأعداء وأى عدد اقل من هذا يجب اعتباره مشبوحاً ووضع تحت الحفظ .

وعلى جميع الافراد أن يتولي بعضهم تبليغ ذلك فوراً الى اقرب نقطة عسكرية أو أى سلطة إدارية أخرى والباقيون يتولون حراسة الهاطلين لحين وصول القوات المصرية أو البريطانية وعلى جميع السكان في المنطقة التي حصل فيها نزول هذه القوات يغلّقوا مساكنهم ومتاجرهم وأى مرافق أخرى .

محافظة البحر الأحمر

أمر رقم ٣٦ وقائع ٥٨ في ١٢ مايو سنة ٤٠

مادة ١. يكون من القسم التابع لمصلحة الحدود المعروف الآن بقسم البحر الأحمر محافظه يطلق عليها (محافظة البحر الأحمر)

تقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقع مخالفة لاوامر السلطة

القائمة على اجراء الاحكام العرفية

أمر رقم ٤٠ وقائع ٥٨ في ٢٢ مايو سنة ٤٠

مادة وحيدة . اذا وقعت مخالفة للاوامر الصادرة من السلطة القائمة

على اجراء الاحكام العرفية ولم تكن تلك الاوامر قد قررت عقوبة على مخالفة

أحكامها تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز

عشرين جنينا أو احدي هاتين العقوبتين

تجنيد الطلبة الناجحين في امتحان النقل الى السنة الرابعة

بالمدارس الصناعية وكذلك الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية

للمدارس الصناعية اجباريا - انظر الاوامر ٩٠ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ١٨١

تجنيد سائقي السيارات

انظر الامر ٥١ وقائع ٧٣ في ١٢ يونيو سنة ٤٠

حظر أخذ صور فوتوغرافية أو رسم لاشياء معينة

أمر رقم ٦٠ - وقائع ٧٧ - ١٧ يونيو سنة ٤٠

يحظر على كل شخص لا يكون بيده ترخيص خاص لهذا الغرض من

وزير الدفاع الوطنى أن يأخذوا خارج المناطق المحرمة التى حددتها السلطات الحربية . صورا فوتوغرافية أو رسما لما يأتى ذكره

(١) المنشآت أو المباني الحربية كالأستحكامات والمطارات والبطاريات والكشافات والشكنات والمسكرات والمضارب ومحطات استراحة الجنود (٢) الترسانة ومخازن الذخيرة والمؤن أو أى محل أو مصنع يجرى فيه عمل لأغراض الدفاع الوطنى

(٣) كل تشكيله عسكريه (جنود أو سيارات) من الجيش المصرى أو البريطانى .

(٤) المستشفيات والقطارات الصحية والنقلات

(٥) المحطات الرئيسة للتغراف والتليفون والتغراف اللاسلكى والمعامل الخاصة بمرافق المياه والغاز والكهرباء ومقاييس الغاز والاحواض الخاضعة بالوقود السائل أو بالزيت

(٦) المنشآت فى الموانى أو فى قنال السويس والبواخر الراسية فيه

أو التى تعبده

تملك العقارات في اقسام الحدود

الامر رقم ٦٢ - وقائع ٨٠ في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠

واجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة عن عقارات مملوكة الاجانب
م ١- يحظر على كل شخص طبيعي أو معنوي اجنبي الجنسية بان يملك
(عقار الميراث) عقارا كائنا بأحد الاقسام التي تقوم على ادارتها مصلحة
الحدود ويسرى الحظر كذلك على الوقف على اجنبي وتقرير حقوق عينيه له.
وتحدد بأمر في الاقسام المذكورة المناطق التي لا يمتد اليها الحظر
المنصوص عليه في المادة الأولى. كذلك يكون تعديل المناطق المذكورة
أو تعديل حدودها بأمر.

م ٢- في الجهات التي يسرى عليها الحظر المشار اليه في المادة الأولى
يجب في كل تملك لعقار بأي طريق عدا الميراث لمصلحة شخص طبيعي
أو معنوي مصري الجنسية وفي الوقف عليه وتقرير حقوق عينيه له أن
يؤذن به مقدما من وزير الدفاع الوطني.

ويجوز رفض هذا الأذن خصوصا في حالة ما اذا كان المشتري شخصا
معنويا تحت اشراف سلطة اجنبية أو اذا وجدت ا- باب جديدة تدعو الى
الاعتقاد أنه يعمل لمصلحة غيره.

م ٣- لوزير الدفاع الوطني بعد موافقة مجلس الوزراء أن يجيز استثناءات عامة أو خاصة من الحظر أو القيد المبينين في المادتين الأولى والثانية م ٤- يعتبر باطلا قانونا كل نقل ملكيه أو وقف أو تقرير حقوق عينيه يقع مخالفا لاحكام هذا الأمر .

م ٥- مع مراعاة احكام الفقرة التالية تظل الحالة الراهنة للملاك قائمة . وعند نزاع الملكية للمنفعة العامة عن عقارات كائنة بالاقسام التي تقوم على ادارتها مصلحة الحدود مملوكة لاجاب أو شغلها مؤقتا تراعى الاستثناءات المبينة في المواد الآتية باحكام القانونين رقمى ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و٥ لسنة ١٩٠٧ الخاصين بنزع الملكية للمنفعة العامة .

م ٦- نزع ملكية العقارات وتشغل مؤقتا بقرار يصدره وزير الدفاع الوطني .

م ٧- فى حالة نزاع الملكية يتضمن القرار الذى يقضى بها بيان اوصاف العقار وأسماء الملاك والشاغلي له وتقدير التعويض الذى يدفع لهم . ونشر القرار فى الجريدة الرسمية ويعلق اداريا الى كل من المالك والشاغل للعقار بواسطة مصلحة الحدود .

ويترب على النشر فى الجريدة الرسمية فى صالح طالب نزع الملكية

نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية .

م ٨ - في الاربعة الايام التالية لاعلان القرار يدعو ممثل مصلحة الحدود الملك ذوي الشأن للحضور امامه في خلال ثمانية ايام على الاكثر للمراسلة في قيمة التعويض .

وفي حالة وجود أشخاص آخرين أولى شأن بسبب حق منفعة أو اجارة يكون صاحب الملك ملزما بدعوتهم الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها في الفقرة السابقة والا بقي دون غيره مسئولاً امامهم عن التعويض الذي يجوز أن يطلبوه .

م ٩ - اذا تعذر الاتفاق أو اذا لم يحضر صاحب الشأن بناء على التكاليف الموجه اليه وفقاً للمادة ٨ يودع المبلغ الذي تقدره المصلحة في خزانة المحكمة الابتدائية المختصة ويبلغ صاحب الشأن بهذا الايداع .

وفي هذه الحالة يجوز لوزير الدفاع الوطنى اصدار القرار بالاستيلاء على القار المنزوع ملكيته .

م ١٠ - يجوز للمنزوع ملكيته أن يعارض في الثمن في خلال شهر من تاريخ الاعلان بالايداع أما المحكمة الاهلية المختصة .
تحمي المحكمة على وجه الاستعمال ولا يكون حكمها قابلاً للطعن

العادية أو غير العادية .

م ١١ - في حالة الاستيلاء المؤقت تقوم مصاحبه الحدود بالاجراءات التي تقرر فيها المادة ٢٢ من القانونين رقمي ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و ٥ لسنة ١٩٠٧ على المدير أو المحافظ في مثل هذه الحالة .

تقرير ساعة لفصل الصيف

أمر ٦٩ وقائع ٩٢ في ١٠ يوليو سنة ٤٠ ابتداء من ١٥ يوليو

الى اخر سبتمبر سنة ٤٠ والأمر ١٢٧ وقائع ٣٨ في ٢٦ مارس سنة ٤١

ابتداء من ١٥ أبريل لغاية ١٥ سبتمبر سنة ٤١

الامر ٢٣٧ - وقائع ٥٤ في ٢٣ مارس سنة ٤٢

مادة وحيدة . ابتداء من أول أبريل لغاية ١٠ سبتمبر سنة ٤٢ تكون

الساعة القانونية في البلاد المصرية هي الساعة بحسب النظام المتبع مؤخره بقدر ستين دقيقة وتحقيقا لهذا الغرض تقدم الساعة الحالية في ليلة ٣١ مارس

أول أبريل سنة ٤٢ ستين دقيقة في الساعة ٢٣ بحسب الوقت الحالي

تحديد ارتفاع المباني في بعض المناطق

الامر ٨٩ - وقائع ٨٩ في ٢٦ سبتمبر سنة ٤٠ والمعدل بالامر ١٢٢

م ١ - بعد تعديلها بالامر ١٢٢ وقائع ٢٣ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤١ ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٥١ الصادر في ١٦ يونيو سنة ٤٠ الخاص بتنظيم المباني المحظرة في المناطق أو الجهات التي تعين بقرار يصدره وزير الدفاع الوطني انشاء مبان جديدة أو تعليه مبان قائمة الا بعد الحصول على تصريح من وزير الدفاع الوطني يحدد به الارتفاع المصرح به لكل مبنى

م ١ - كل مخالفه لاحكام هذا الامر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم على المخالف فضلا عن ذلك بهدم الاعمال المخالفة

واذا اتخذت اجراءات للمحاكمة بسبب مخالفة احكام هذا الامر جاز إيقاف الأعمال المخالفة فوراً بالطريق الادارى .

تفريغ البضائع وشحنها ونقلها في الموانى المصرية

الامر رقم ٧١ المعدل بالامر ١٦٣ - وقائع ٩٦ في ١٦ يوليو سنة ٤٠

م ١ - يجوز للمدير العام لمصاحه الجمارك أن يأمر قباطين السفن الراسيه فى الموانى المصريه بتفريغ أو شحن شحناتها فى الموانى المأهولة التى يعينها

م ٢ - معدلة بالامر العسكري رقم ١٦٣ (الوقائع ١٠٦ فى ٢ أغسطس

(سنة ٤١)

يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك أن يأمر بنقل البضائع المفرغة في الموانئ وملحقاتها الى مكان آخر في داخل القطر لتمام الاجراءات الجمركية فيه بصرف النظر عن أى اعتراض من جانب أصحاب البضاعة أو من أرسلت اليهم ويكون النقل على نفقة هؤلاء ومستوفيهم

كذلك يجوز له أن يأمر أصحاب البضائع الموضوعه على الارضيه أو داخل المخازن الجمركيه أو المشار اليها في الفقرة السابقة أو من أرسلت اليهم تلك البضائع بسحبها في المدة التي يحددها - فإذا لم يتم سحب البضاعة في الميعاد المحدد فللمدير العام من تلقاء نفسه أن يأمر بنقلها وايداعها في المكان الذي يخصصه لهذا الغرض على نفقة صاحب البضاعة أو من أرسلت اليه وعلى مسؤوليته وتحصل المبالغ المستحقة بمقتضى الفقرتين السابقتين طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ٦٥ الصادر في ٢٧ أكتوبر ٢٨ بشأن الحجز الاداري .

وتكون البضائع المخزونه على هذا الوجه خاضعه للنظام المقرر في لائحة ٨ أكتوبر سنة ٨٨٥ الخاصه بالمخازن الجمركيه .

ولا يجوز لصاحب البضاعة أو من أرسلت اليه أن يطالب بمصاحبه الجمارك أو القائمين على شئون المخازن بأي تعويض من جراء التداير التي تتخذ

وفقا لهذه المادة كما أنه ليس للقائمين علي شئون المخازن أن يطالبوا بأي تعويض عن سحب البصائع .

تطبيق قانون الاحكام العسكرية أثناء قيام الاحكام العرفيه

الأمر رقم ٨٥ الوقائع ١٢٧ في ٢٢ سبتمبر سنه ٤٠

يطبق قانون الاحكام العسكريه أثناء قيام الاحكام العرفيه علي كل من

هو خاضع لاحكامه في زمن الحرب

عدد صفحات الجرائد - امر رقم ٨٨ - وقائع رقم ١٣٠ - سبتمبر سنه ٩٤٠

م ١ - ابتداء من أول اكتوبر سنه ٩٤٠ والي ان يقرر ما يخالف

ذلك لا يجوز إصدار الجرائد اليوميه الا من ست صفحات دون ان

تصبحها ملاحق أو ان تشتمل علي نشرات او اياه او اوراق مطبوعه ترفق أو تحشرين

صفحاتها ومع ذلك فيجوز لها في كل شهر نشر عشر صفحات اضافيه تختار ايامها كما تشاء

ولا يمنع عدم ظهور جديده مرة في الاسبوع من تطبيق القاعده

المتقدمه عليها .

م ٢ في الاحوال التي تصدر فيها احدى الجرائد التي لا تظهر الا ست

مرات في الاسبوع جريده اخرى تحمل عملها في اليوم الذي لا تظهر فيه تعتبر

كلتا الجريدتين جريده واحده فيما يتعلق بتطبيق القيود المنصوص عليها في

المادة الأولى

وفي الأحوال التي تظهر فيها بعض الجرائد غير اليومية بطريقه تجعلها في الواقع تؤلف جريدة واحدة يومية ولو أنها تصدر باسمين مختلفين أو أكثر فإن القيود المتقدمة تسرى أيضاً على هذه الجرائد كما لو كانت جريدة واحدة.

م ٣- يجوز لمن تعاقده عن الجريدة أن يفسخ العقود المختلفة لنشر العقود المختلفة لنشر اعلانات في الجرائد التي خفضت عدد صفحاتها المأدى تنفيذ الأحكام هذا الأمر.

م ٤- كل مخالفة لأحكام هذا الأمر تكون عقوبة الغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه ويكون صاحب الجريدة والناشر والطابع أن وجد مسئولين معاً عن هذه المخالفات وتضبط إدارياً أعداد الجرائد التي تنشر خلافاً لهذا الأمر.

أمر ٩٣ - وقائع ١٣٥ في ١٩ أكتوبر سنة ٤٠

تخفيض المبالغ التي تحصلها الإدارة عن بعض البرقيات المرسلة من رجال القوات البريطانية بمصر أو الواردة لهم.

خاص بدخول ومغادرة الاراضي المصرية

أمر رقم ٢٥ وقائع ١٩ في ٧ مايو سنة ٤٠

م ١ لا يجوز لاحد أن يدخل الاراضي المصريه الا اذا حصل على تأشير بذلك من السلطات المصرية المختصة لاحق لتاريخ هذا الامر غير أنه يجوز حتي تاريخ ٣٠ مايو سنة ٤٠ أن يأذن وزير الداخلية بدخول الاراضي المصرية للأشخاص الحاصلين علي تأشير سابق علي ٧ مايو سنة ٤٠ اذا أثبتوا أنهم كانوا في تاريخ هذا الامر قد تركوا محل توطنهم أو أقامتهم في الخارج للحضور الى مصر .

وتلغى التأشيرات الصالحة للسفر أو أكثر الى الخارج المعطاة قبل هذا

التاريخ

م ٢ - لا يجوز لاحد أن يخرج من الاراضي المصرية الا اذا كان حاصلا على تأشير خاص بذلك تعطيه وزارة الداخلية .

احازة تحصيل رسم عن الترخيص بمغادرة البلاد المصرية

أمر رقم ٣٥ - وقائع ٥٦ في ١٩ مايو سنة ٤٠

بؤذن لمدير ادارة الجوازات والجنسية بتحصيل رسم لا يتجاوز خمسين

قرشاً عن كل ترخيص يهـ الى الأشخاص الذين يسمح لهم بمغادرة البلاد المصرية

التدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية (منع زراعة الارز والسمار والذنبية)

امر رقم ١١٥

وقائع ٥ في ١٣ يناير سنة ٤١

م ١ - منعا لا تنشر حمى الملاريا يؤذن لوزير الصحة العمومية في أن يحظر بقرار منه بعض الزراعات في الجهات التي تقيم بها قوات عسكرية .

وتحدد أنواع ما يحظر من الزراعات بالاتفاق مع وزير الزراعة والمناطق التي يحظر الزراعة فيها بالاتفاق مع وزير الدفاع الوطني .

م ٢ - كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذ هذا الامر يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات وبالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الاخلال بما للعاونين الذين ينتدبهم وزير الصحة العمومية ويخولهم سلطة رجال الضبطية القضائية لضبط هذه الجرائم من حق ازالة اسباب المخالفة طبقا للشروط التي يحددها وزير الصحة العمومية بقرار منه .

قرار بمنع زراعة الارز حول مدينة الاسكندرية .

م ١ - تمنع زراعة الارز والذنبية والسمار داخل مدينة الاسكندرية وفي دائرة نصف قطرها لسكيلو متران خارج هذه الحدود مضافا اليها مناطق ميدان الطيران بالمعمورة وبالاطمبات وناحية الطرح حسب المعين بالخط

ب ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

على الخريطة المرفقة مقياس واحد على ١٠٠٠٠٠ وهى نفس المنطقة التي يشملها القرار الوزاري المعدل الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ٢٩ .

م ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

حظر ارتداء ازياء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله افراد القوات العسكرية
 أمر رقم ١١٦ - وقائع ٥ في ١٣ يناير سنة ٤١

م ١ - يحظر على الافراد أيرتدوا أو يحملوا علانية ملابس أو ازياء أو شارات
 مماثلة أو مشابهة لتلك التي يرتديها أو يحملها أفراد القوات اليرية والبحرية والجوية
 لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر والقوات البريطانية على اختلاف أسلحتها
 م ٢ - يعاقب كل من يخالف احكام المادة السابقة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة
 وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كذلك تضبط وتصادر اداريا الملابس والازياء والشارات المتقدمة ذكرها .
 ويعاقب بنفس العقوبة المدبرون أو المسئولون عن ادارة الهيئات أو الجمعيات
 التي ينتمى اليها المخالف والتي تكون قد قررت اتخاذ تلك الملابس أو الازياء أو
 الشارات شعارا لأعضائها أو للأفراد المنتسبين اليها .

بيع البضائع التي لم يجر سحبها والموجودة بمخازن الجمر

امر رقم ١٣٢ - وقائع ٥٠ في ٢٤ أبريل سنة ٤١

م ١ - استثناء من أحكام المادة ٢٠ من اللائحة الجمرية والمادة ١٧ من
 اللائحة الخاصة بالمخازن العمومية - يجوز لمصلحة الجمارك - بيع البضائع التي لم
 تسحب من أكثر من عتبة شهر من مخازن الجمر أو مخزن الاستيداع العام اذا
 كان الشخص الذي ارسلت اليه البضاعة غير معلوم أو كانت البضائع مرسلة الى أحد
 رعايا ألمانيا أو إيطاليا أو أحد الاشخاص المقيمين في أرض هاتين الدولتين أو في

احدى البلاد التي تحتلناها أو تبسطان عليها رقابة أو سلطانا .

م ٢ - يجب على مصلحة الجمارك قبل اجراء البيع نشر اعلانات في الجريدة الرسمية تذكر فيه البيانات التى تعين على تعرف البضاعة ويدعى فيه أصحاب الشأن الى تسديد الرسوم والمبالغ المستحقة وسحب البضاعة فى خلال خمسة عشر يوما فاذا انقضى هذا الميعاد يشرع فى البيع وفقا للمادة ٢٢٥ من قانون الجمارك

م ٣ - ما يبقى من ثمن البيع بعد خصم كل ما هو مستحق لمصلحة الجمارك أو لصاحب مخزن الاستيداع العام يدفع بحسب الاحوال للحارسين العاملين أو لحراس الخاصين أو لوزارة المالية أو يحفظ امانة فى خزانة مصلحة الجمارك واذا لم تطلب الامانة فى هذه الحالة الاخيرة فى مدة ثلاث سنوات تصبح حقا مكتسبا لمصلحة الجمارك طبقا للمادة ٢٠ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٦ فبراير ١٩٠٩

اقامة عربات الصحراء الغربية

أمر رقم ١٣٤ وقائع ٥٣ - أول مايو سنة ٤١

الترخيص لشركة ماركوني للتلفرافية با إنشاء خط لاسلكي

مباشر بين القاهرة ونيويورك

أمر رقم ١٣٩ - وقائع ٦٣ فى ٢١ مايو سنة ٤١

الترخيص لشركة ماركوني للتلفرافية بنقل الصور باللاسلكي بين القاهرة ولندن

أمر رقم ١٤٠ - وقائع ٦٣ فى ٢٢ مايو سنة ٤١

حماية الاشجار الحشيشية

أمر رقم ١٤٢ - وقائع ٦٨ فى ٢٩ مايو سنة ٤١

أسري الحرب

أمر رقم ١٥٧ - وقائع ٩٣ في ١٦ يوليو سنة ٤١

- ١ - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات كل من يتصل بأسري الحرب بوسيلة لا تجيزها السلطات المختصة أو من غير الحصول على ترخيص خاص بذلك . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين الى مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا تم الاتصال باستعمال طرق احتيالية .
- م ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين الى مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .
- ا. كل من يدخل أحد معسكرات اعتقال أسري الحرب أو يشرع في دخوله من غير اذن خاص بذلك .

ب. كل من سهل بأية طريقة كانت أو شرع في تسهيل هروب أسري الحرب فتكون العقوبة في الحالتين السابقتين بالحبس اذا كان مرتكب الجريمة أحد الاشخاص المكلفين بمراقبة أو بحزمة المعسكر الذي كان الاسير محتقلا .

عدم جواز حلق القطن الذئج من محصول موسم ٤١ قبل ١٥ سبتمبر سنة ٤١ في الوجه البحري وقبل أول سبتمبر سنة ٤١ بالوجه القبلي
أمر رقم ١٦٦ - وقائع ١١٦ في ٣١ أغسطس ٤١

الامر رقم ٢٠٠ في ١٦ نوفمبر سنة ٤١

بشأن تنظيم شحن القطن

م - ١ - لتنظيم شحن القطن الى الاسكندرية لا يجوز شحن أي كمية منه من داخلية البلاد الى الاسكندرية باى وسيلة من وسائل النقل الا بمقتضى ترخيص سابق من

وزير المالية وفقا للشروط التي يقررها .

م ٢ - لوزير المالية الحق في أن يفرض في اصدار الترخيص المشار اليه في المادة الاولى أي هيئة يعينها لهذا الغرض .

م ٣ - يعاقب كل من يخالف احكام المادة الأولى من هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها او باحدى هاتين العقوبتين .

م ٤ - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره بالحريدة الرسمية .

تقديم البيانات والمستندات المتعلقة بالودائع والحسابات

أمر رقم ١٦٨

الوقائع ١١٧ في ٧ سبتمبر سنة ٤١

م ١ - مع عدم الاخلال بالاحكام الواردة بالقانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ بشأن الاطلاع فيما يتعلق بتحصيل الضرائب على الدفاتر التجارية وغيرها من الوثائق ، يكلف المدبرون المسئولون والاعمال التجارية أو الصناعية بأن يقدموا الى من يعينهم وزير المالية لهذا الغرض عند الطلب ، كل البيانات المتعلقة بودائع الاشخاص أو الفريق من الاشخاص الذين يسميهم وزير المالية وكذلك الدفاتر التجارية أو أى اوراق اخري خاصة بهذه الحسابات والودائع :

م ٢ - يجب على الاشخاص المعينين لمباشرة الاطلاع المقرر في المادة السابقة المحافظة على السر فاذا خالفوا ، كان العقاب هو المنصوص عليه في المادة ٣١٠ ع .

م ٣ - الامتناع عن تقديم البيانات والدفاتر والاوراق المشار اليها في المادة الاولى وكذلك تعمد تقديم بيانات غير صحيحة ، يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز

شهدا وبغرامة ما بين ٥ الى ١٠٠ جنيه .

الامر رقم ١٩١ - الوقائع رقم ١٥١ في ٢٨ أكتوبر سنة ٤١
استعمال احوال النسيج اليدويه

م ١ - يجب على كل من يحوز نولا يدويا للنسيج ان يبلغ المحافظة او المديرية بذلك في خلال ثمانية أيام من صدور هذا الامر .

م ٢ - ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ٤١ تحظر صناعة الاقشة بالانواع المشار اليها في المادة السابقة على النساجين الذين لم يحصلوا على ترخيص من وزير التموين وبموجب الترخيص لاثاثك النساجين بناء على طلبهم .

ويبين الترخيص نماذج الاقشة المرخص بصناعتها بحظر نسيج أى نموذج اخر .
ويحدد الترخيص كمية الغزل الذى يرخص لكل نساج ان ينسجها .

ولو وزير التموين بقرار يصدره أن يقرر شروط واوضاع توريد الغزل الى النساجين الذين يطبق عليهم هذا الامر . ويجوز سحب الترخيص في أى وقت ولا تخل الاحكام المتقدمة بتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ٣٤ الخاص بانشاء السجل التجاري .

م ٣ - يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

م ٤ - كل مخالف لنصوص المادتين الاولى والثانية من هذا الامر يعاقب عليها بنزامة لاتزيد على ٢٠ جنيها أو الحبس لمدة لاتزيد عن شهر .
وتتضمن الاقشة المنسوجة بالمخالفة لنصوص هذا الامر أو لشروط الترخيص وتصادر

أمر رقم ١٩٢ - وقائع ١٥١ في ٢٨ أكتوبر سنة ٤١

العلامات الدالة على اصل البضائع

مادة وحيدة - كل من ازال أو عدل العلامات الموضوعه على احدي مواد الحاجيات الاولية والاصناف الغذائية والدالة علي مصدرها المصرى أو بوجه عام قدم او شرع في تقديم احدي تلك المواد أو الاصناف مما هي من صنع أو مصدر محلي يوصف انها اجنبية الاصل وذلك بقصد التهريب من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠١ الخاص بتحديد أقصى الاسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الاولية - يعتبر أنه قد ارتكب مخالفة للقانون المتقدم ذكره ويعاقب بالعقوبات المقررة فيه وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ يجمع التدابير والغش .

علي أن تصادر كافة المواد والاصناف موضوع المخالفة .

أمر رقم ١٩٦

الوقائع رقم ١٦٠ في ٥ نوفمبر سنة ٤١

بشأن انتاج المنسوجات وتجارها

م ١ - تؤلف لجنة تسمى « لجنة الغزل والمنسوجات » وتشكل كما يأتي :

المدير العام لمصلحة الجمارك رئيسا وعضوية كل من :

مندوب من وزارة المالية - وزارة التجارة والصناعة - وزارة التموين - ممثل لشركة مصر للنسيج - ممثل لشركة الغزل الاهلية - ممثل للنساجين الذين يشتغلون بالانوال اليدوية .

ويعين المندوبون الثلاثة الاخرون بقرار من وزير المالية ويجوز لهم الاستعانة

تجبراء علي الا يكون لهؤلاء حق الاشتراك في المداولات .

م ٢ - تختص لجنة الغزل والمنسوجات بما يأتي :

١ - ايجاد التوازن بين الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من الغزل والمنسوجات وأشار اليها في الجدول المرفق بهذا الامر وبين ما تنتجه مصانع النسيج الميكانيكية وأنوال النسيج اليدوية وعند الاقتضاء تدير العجز في الانتاج باستيراد الكميات اللازمة من الخارج تحقيقا لهذا الغرض احصاء الانتاج المحلي للغزل والنسيج بأنواعه والعمل علي توحيد الانتاج بجعله قاصرا علي عدد محدود من الاصناف النموذجية للمنسوجات القطنية التي تحدد اللجنة اوصافها لسكي يسهل اخضاعها لتسغيرة وتحديد الكميات التي يجب علي كل مصنع وكل منتج يدوي صنعها من كل نموذج .

٢ - انشاء نظام لتوزيع الغزل والمنسوجات القطنية بواسطة التجار والمجمعات التعاونية والغرف التجارية والهيئات والمجمعات الاخرى لتيسير امداد النساجين وتعبئة التجزئة والمستهلكين بالكميات اللازمة لهم .

وللجنة بقصد الحصول علي الكميات اللازمة لهذا التوزيع ان تعيد النظر في العقود التي تكون قيد التنفيذ أو التي تجري تنفيذها مما يكون مصانم النسيج أو النساجون ابرمو وباعوا بها مصنوعاتهم ويجوز لها عند الاقتضاء وبصرف النظر عن كل نص مخالف الغاءها بغير حاجة ائى اعلان سابق وبلا تعويض

٣ - الاقتراح علي الهيئات المختصة للاستيلاء علي ككل ماتراه ضروريا وكذلك ابداء جميع الاقتراحات التي تؤدي الى تحقيق المهمة الموكلة بهم

م ٣ - لوزير التعوين أن يمنح بصفة استثنائية ولاسباب هامة اعتمادات من الالتزام المفروض علي مصانع النسيج والنساجين الذين يشتغلون بالانوال

اليدوية لصناعة كميات معينة من النسيج

م ٤ - يجوز للسلطات الادارية في مخالفة اوامر اللجنة أن تضبط الغزل والمنسوجات موضوع المخالفة وأن تتصرف فيها وفقا لقرارات اللجنة دون أن يكون لصاحبها بسبب ذلك الحق في أن يطالب بتعويض ما ويجوز لها أيضا بناء على طلب اللجنة أن تقوم باغلاق المصنع أو المعمل أو المحل لمدة لا تزيد على شهر

م ٥ - يجوز لوزير المالية أن يعدل بقرار من الجدول المرفق بهذا الامر وفي حالة ادراج صنف جديد في الجدول يكون للجنة بالنسبة لهذا الصنف جميع الاختصاصات الواردة في هذا الامر ابتداء من يوم ادراجه في الجدول جدول

الاقشة الخام . الاقشة المبيضة الرخيصة . الاقشة المصبوغة الرخيصة . الكستور

قرار وزارى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٦

بتعيين المندوبين المنصوص عليهم بالامر ١٩٦ الصادر في ٤ نوفمبر سنة ٤١ بشأن انتاج المنسوجات وتجاريتها

مادة وحيدة - يمين في (لجنة الغزل والمنسوجات) المنصوص عليها في المادة الاولى من الامر ١٩٦ مالف الذكر الاعضاء الآتى نيابهم

صاحب العزة عبد الرحمن حمادة بك (ممثلا لشركة مصر للغزل

المدير العام لشركة مصر للغزل والنسيج (والنسيج

مستول جاش المدير العام لشركة الغزل الاهلية (ممثلا لشركة الغزل الاهلية

عبد القادر راشد اغندي (ممثلا للتساجين الذين

يشغلون بالانوال اليدوية ()

الامر ٢٠٤ — وقائع ١١٧ في ١١ ديسمبر سنة ٤١
خاص بتوريدات السكة الحديد والتلفونات
التي تشتري من بريطانيا العظمى

امر رقم ٢٢٨ — وقائع ٤٢ في ٣ مارس سنة ٤٢
بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الفرنسية في مواد الاحوال
الشخصية الى المحاكم المختلطة

م ١ — ينقل مؤقتا الى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا الامر
ما احتفظت به المحاكم القنصلية الفرنسية من الاختصاص في مواد الاحوال
الشخصية في مصر بمقتضى حق الخيار المنصوص عليه في المادة ٩ من معاهدة
٨ مايو سنة ٣٧ الخاصة بالنفاء الامتيازات في مصر .
وتحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ أمام المحاكم القنصلية الفرنسية
الى المحاكم المختلطة لكي تواصل النظر فيها بالحالة التي تكون عليها وتصدر
الحكم فيها نهائيا .

م ٢ — لوزير العدل أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر الذي
يعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في

أمر رقم ٢٢٩ — وقائع ٤٢ في ٣ مارس سنة ٤٢
بشأن اجراء التفتيش في أحوال سرقة أو اخفاء مهربات مملوكة
للجيش المصرى أو للقوات البريطانية

مادة وحيدة - يقوم الموظفون الذين تنتدبهم السلطة القائمة على اجراء
الأحكام العرفية بمعاينة وتفتيش الاشخاص والمنازل للبحث عن المرسوقات
في جرائم السرقة أو اخفاء الاشياء المرسوقة دون التقييد بالاجراءات
المخصوص عنها في قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر ، وذلك متى
كانت الاشياء المرسوقة أو المخبأة أسلحة أو ذخائر أو مؤن أو غير ذلك من
المهربات المملوكة للجيش المصرى أو للقوات البريطانية .

أمر رقم ٢٣٨ — وقائع ٥٤ في ٢٣ مارس سنة ٤٢

بتنظيم الاتجار في اطارات السيارات

م ١ - يجب على كل من يحوز بأية هبة كانت اطارات جديدة
لاسيارات أن يقدم اقرارا عنها الى وزارة المالية قبل يوم ٣١ مارس سنة ٤٢
ويستثنى من الالتزام المشار اليه في الفقرة السابقة الاشخاص الذين
يملكون سيارة أو أكثر ولا يحوزون أكثر من خمسة اطارات جديدة
وذلك بشرط عن كل سيارة منها أن تكون تلك الاطارات ملكا لهم .

ويجب أن يتضمن الاقرار اسم مقدمه ولقبه أو اسم الشركة اذا تعلق الامر بمتجر ، وعنوانه ومهنته وبيان عدد الاطارات التي يحوزها وعلامتها التجارية وأنواعها وأوصافها وكذلك المكان الموجودة فيه .

و يجب على مقدم الاقرار أيضا أن يدلى بكافة البيانات التكميلية التي يطلبها منه المذدوبون الذين يعينهم وزير المالية لهذا الغرض .

وتشمل عبارة «اطارات السيارات» الواردة في هذا الامر الاطارات الداخلية ولا يدخل في مدلولها اطارات الموتوسيكلات والدراجات .

م ٢ - يحظر على كل شخص لم يحصل على ترخيص سابق من وزارة المالية أن يبيع اطارات جديدة أو يتنازل عنها بمعرض أو بطريق البدل أو أن يباشر عمليات تتعلق باطارات جديدة .

ويجب أن يتضمن طلب الترخيص اسم الطالب ولقبه ومهنته وعنوانه وكذلك الصفة التي يطلب بمقتضاها الترخيص وأسماء مالك المحل والمديرين له والمشرفين عليه والوكلاء أو الوسطاء وكذلك ألقابهم ومهنتهم وعنواناتهم وبيان نوع التجارة (بالجملة أو بالتجزئة) والتاريخ الذي بدأ فيه ممارستها وعنوان المتاجر والمخازن جميعها . ويجب أن يرفق بالطلب صورة من الاقرار المشار اليه في المادة الاولى .

ولا يمنح الترخيص الى غير الاشخاص أو المتاجر الذين لم يمارسوا
تجارة الاطارات في تاريخ صدور هذا الامر الا على سبيل الاستثناء
ولأسباب تقتضيها المصلحة العامة .

ويجوز دائماً سحب الترخيص .

م ٣ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للأشخاص غير المرخص
لهم بالاتجار في الاطارات والذين يحوزون اطارات جديدة سبق تقديم
بيان صحيح عنها أن يبيعوا في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا الامر
مالديهم من الاطارات الى أحد التجار من الحاصلين على الترخيص المشار
اليه في المادة ٢ .

ويجب إخطار وزارة المالية بالبيع في خلال ٤٨ ساعة من حصوله
ويقع واجب الإخطار على كل من المشتري والبائع .

م ٤ - يحظر على التجار الذين حصلوا على الترخيص المشار اليه في المادة
٢ أن يبيعوا كما يحظر على كل شخص أن يشتري اطارات جديدة الا
بمقتضى اذن شخصي بالشراء يصدر من وزارة المالية ويبين فيه عدد الاطارات
المرخص بشرائها وأوصافها .

وعلى المشتري تسليم الاذن الى البائع وعلى هذا الاخير الاحتفاظ به .

واذا لم يتناول الشراء الاجزاء من الكمية المينة في الاذن تسلم وزارة المالية الى المشتري صورة من هذا الاذن يبين فيها عدد الاطارات التي تم شراؤها لكي يتمكن من شراء باقي الكمية المرخص له بها .

ويشبه بالبيع أو انشاء في تطبيق أحكام المادتين السابقتين كل صفقة تتم علي سبيل التبرع أو البذل وتكون في الواقع بيعا أو شراء حقيقيا .

م ٥ - يحظر على كل تاجر يرخص له بالتجار في الاطارات أن يتمتع عن أن يبيع لمن يحمل اذنا شخصيا عدد الاطارات المين في الاذن في حالة توافر هذا العدد في متجره أو مخزنه .

م ٦ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادة العاشرة يجب علي من باع اطارات جديدة أو مستعملة بسعر أعلى من السعر المحدد بمقتضي المرسوم بقانون رقم ١٠١ الصادر في ٥ سبتمبر سنة ٣٩ أن يرد الى المشتري المبلغ الذي اقتضاه زيادة على السعر المحدد بها تكن الوسيلة المتبعة لرفع الاسعار .

استثناء من احكام المادتين ٢١٥ و ٢٨٠ من القانون المدني الأهلى الخياط يجوز للمشتري مهما كانت قيمة النزاع ان يثبت بكافة طرق الاثبات بما في ذلك شهادة الشهود حقيقة الثمن الذي دفعه .

م ٧ - تنشأ بوزارة المالية لجنة برئاسة و ليل الوزراء لشئون التمويل وتشكل خمسة اعضاء يعينهم وزير المالية .

وتختص هذه اللجنة بتحديد قواعد الاولوية الواجبة الاتباع في منح الاذن الشخصية المشار اليها في المادة ٣ ولها ان تقترح على اللجان المنشأة بموجب المرسوم بقانون ١٠١ لسنة ٣٩ تحديد السعر الاقصى للاطارات الجديدة والمستعمله وان تقدم اقتراحاتها الى وزارة المالية أو تبدي الرأي في المسائل المتعلقة بتموين البلاد بالاطارات وتنظيم الاتجار فيها .

م ٨ - يجب على التجار المرخص لهم بالاتجار في الاطارات ان يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه المقادير المخزونة عندهم في تاريخ تقديم الاقرار المشار اليه في المادة الاولى وما يشترونه أو يبيعونه بعد ذلك من الاطارات الجديدة .

كذلك يجب عليهم أن يشتروا في السجل أمام كل عملية بيع - رقم وتاريخ الاذن الذي تم بمقتضاه البيع وكذلك عدد الاطارات الواردة فيه وأوصافها

م ٩ - يتولى اثبات المخالفات لاحكام هذا الامر رجال الضبطية والموظفون الذين يندبهم وزير المالية لهذا الغرض ويكون لهم في اداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في سبيل مراقبة هذا الامر دخول المتاجر والمخازن وغير ذلك من الامكنة التي تخزن فيها الاطارات كما أن لهم فحص السجلات ومراجعة البيانات الواردة فيها للتأكد من صحتها .

م ١٠ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر فيما عدا المخالفات المشار اليها في الفقرتين التاليتين يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

وكل مخالفة لاحكام المادة ١ والمادة ٣ (فقرة ٢) والمادة ٤ (فقرة ٢) والمادة ٨ يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه . فإذا ارتكبت المخالفة عمدا بقصد التضليل تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه .

ويعاقب بغرامة تتراوح بين عشرة جنيهات وخمسين جنيهًا كل من اشترى اطارات جديدة بدون ترخيص بالمخالفة لاحكام المادة ٤ وفي حالة المود خلال سنة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

وفي جميع الحالات تضبط وتصادر الاطارات موضوع المخالفة . فإذا لم يتيسر وضع اليد عليها تحمي المحكمة بغرامه اضافيه مساويه لقيمة الاطارات

م ١١ - يعاقب بنفس العقوبات المشار إليها في المادة السابقة كل من حرض أو ترك الغير يرتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا الأمر مع علمه بارتكابها تحقيقاً لمصلحة يعود نفعها عليه وكذلك كل من ساعد على ارتكاب المخالفة بصفة وسيط أو وكيل أو سمنار .

م ١٢ - لوزير المالية أن ييسط بقرار منه تطبيق أحكام هذا الأمر الخاصة بالاطارات الجديدة على الاطارات القديمة واطارات الموتوسيكلات .

م ١٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير المالية أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه

أمر رقم ٢٣٣ - وقائع ٤٥ في ٧ مارس سنة ٤٢

يحظر طبع خ. ائط لأي جزء من اجزاء المملكة المصرية ومنع بيعها أو تداولها
م ١ - يحظر على غير المصالح الحكومية بدون اذن خاص من وزارة الدفاع الوطني طبع خرائط مقياس واحد على ٢٥٠٠٠٠ أو أكبر منها لأي جزء من أجزاء المملكة المصرية سواء أكانت منقولة عن الخرائط الرسمية أم مأخوذة من أي مصدر آخر كما يحظر بيع تلك الخرائط وتداولها .

م ٢ - يجب على كل شخص حائز لايه خريطة مما نص عليه في المادة السابقة أن يحظر بذلك ادارة المخارات الحربية بوزارة الدفاع الوطني في

أسبوع من تاريخ صدور هذا الأمر

أمر رقم ٢٣٩ — وقائع ٥٤ في ٢٣ مارس سنة ٤٢

بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال

م ١ - تشكل لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال بالمحافظات

والمديريات على الوجه الآتي :

المحافظ أو المدير

رئيساً

رئيس المحكمة الواقع في دائرتها النزاع أو قاض تنقذ وزاره

العدل اذا كان النزاع واقعا في دائره محكمه جزئيه

مندوب مصالحه العمل

مندوب صاحب العمل

مندوب الصناعات

مندوب ائتمان عن العمال

أعضاء

م ٢ - يكون لهذه اللجان نفس الاختصاصات المخولة لها بموجب

قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أغسطس سنة ١٩ واول مايو ٢٤

المتقدم ذكرهما وتحال عليها المسائل التي تدخل في اختصاصاتها من وزير

الصحة العموميه .

م ٣ - تصدر هذه اللجان قرارات مسببه في المسائل التي تعرض عليها وترفع هذه القرارات الى وزير الصحة العموميه لاعتمادها وتكون هذه القرارات بعد اعتمادها ملزمه للخصوم في النزاع الذي اتخذ في شأنه القرار .

م ٤ - يعتبر اعتماد الوزير للقرارات بمثابة صيغه تنفيذيه لها وتنفذ كالأحكام

أمر رقم ٢٤٠

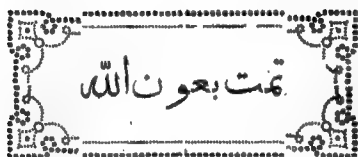
بتقرير بعض قيود في تولد النبي

م ١ - يحظر في أي مكان كان وعلى الاخص في المحال العموميه تقديم أو بيع المشروبات الروحيه أو الجمره بالجملة أو القطاعي ابتداء من الساعه السادسه من مساء السبت ١١ ربيع الاول سنه ١٣٦١ و ٢٨ مارس سنه ١٣٦٢ لغايه الساعه السادسه من مساء اليوم التالي (الأحد ٢٩ مارس)

ولا يجوز في الموعد المذكور في الفقره السابقه فتح المحال المخصصه فقط لبيع أو تقديم المشروبات المذكوره.

ولا يجوز فتح بيوت الدعاره في الموعد السابق لذكره .

م ٢ - كل مخالفه لأحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامه لا تتجاوز عشره جنيهات



الفهرس

اعلان الاحكام العرفية

صفحة

- ١ مرسوم باعلان الاحكام العرفية
- ٢ نظام الاحكام العرفية - القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣ المعدل بالقانونين ٢٣ لسنة ٤٠ و ٢١ لسنة ٤١
- ٨ مرسوم بتعيين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا حاكما عسكريا
- ٩ مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٩ بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد
- ١٦ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ٣٩ باضافة احكام جديد الى قانون العقوبات

الاستيلاء والتكاليف

- ٣٢ مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ٣٩
- ٣٤ الأمر رقم ١٠
- ٣٦ الأمر رقم ٤٩ بتعديل العقوبات التي توقع في حالة عدم الاذعان باوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عنها في القانون رقم ١٥ لسنة ٢٣
- ٣٦ تشكيل لجان تقدير التعويضات المترتبة علي اوامر الاستيلاء
- ٣٨ تحويل وزير الوقاية سلطة الاستيلاء على العقارات لاعداد مخايم

تحويل المحافظين والمديرين سلطة الاستيلاء على المواقع التي ٣٩
تلقم لتخزين الاقطان امر رقم ١٨٩

وأمر الاستيلاء والتكاليف الخاصة بالموظفين
والخدمة الطبية واصحاب المهن والصناعات

الموظفين والاماكن اللازمة للخدمة الطبية امر رقم ٧٤ و ١٥٦ ٤١
اصحاب المهن والصناعات امر ١٤٧ ٤٤
ترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات ٤٨
المنفعة العامة أمران ٧٥ و ٨٦

أحصاء المؤن

مرسوم بقانون رقم ٧٥ لسنة ٣٩ باحصاء المؤن اللازمة لرجال ٢٠١
الجيش والسكان المدنيين
مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٣٩ بالاختصاصات المنصوص عليها ٢٠٤
في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٣٩ °
احصاء المساحات الزراعية والمحاصيل ٢١٠

الاتجار مع الرعايا الايطاليين والالمايين الخ

الامر رقم ٧ بشأن قيد اسماء رعايا الريخ ٢٩٦
تطبيق احكام الامر رقم ١٢ على حكومة المملكة الايطالية ٢٩٧
عدم مغادرة جميع رعايا الريخ الاراضي المصرية ٢٩٧
الرعايا الايطاليين والمسيحيين بهم ٢٩٨

- ٣٠١ تنقلات الرعايا الالمانين والايطاليين والمشبين بهم
- ٣٠١ إيقاف مـ اعيد سقوط الحق وامتداد الاجراءات التي تري ضد
الرعايا الايطاليين الموضوعين في الحراسة
- ٣٠٢ تمكين الشركات المصرية أو الاجنبية من القيام باعمالها
- ٣٠٧ ترتيب امتياز خاص لضمان المبالغ المقرضة لبناء مخايء
- ٣٠٨ الاتجار مع الرعايا الالمان والايطاليين
- ٣٢٦ القانون رقم ٢٠ لسنة ٤١ بنقل اختصاصات المحاكم القنصلية
الايطالية والالمانية
- ٣٢٩ الامر رقم ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها المانيا وايطاليا
الرعايا اليابانيين والمشبين بهم
- ٣٥٠ الاشخاص الموجودين في اليابان او في البلاد التي تحتلها اليابان
الرعايا التاييلنديين
- ٣٥٣ الأشخاص الموجودين في تاتلند
- ٣٥٧/٣٥٥ الرعايا المجرين والرومانيين
- ٣٥٨ الرعايا البغارين والفنلنديين
- الاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية

- ٣٦١ تنظيم الاتجار في الدقيق والخبز
- ٣٦٤ اللحوم
- ٣٦٧ ضرب الارز
- ٣٦٨ البستول

الادوية

٣٧٥

أعانة منسكون الغارات

- التدابير التي تتخذ لاعانة منسكون الغارات (عام) ١٢٢
 » » » (الاشكندرية) ١٢٤
 » » » (للقنال) ١٢٥
 الاقارات التي يقدمها منكوبو الغارات للسلطة المختصة ١٢٣

تحديد الاسعار

- القانون رقم ٥٣ لسنة ٣١ باعلان اسعار البيع بالقطاعي ٢١٢
 مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ٣٩ بتحديد اقصى الاسعار ٢١٤
 تحديد اقصى الاسعار لبعض المحاصلات الزراعية ٢٢٦
 تشديد العقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٠١ لسنة ٣٩ ٢٢٦
 انشاء ادارة عامة للاسعار ٢٢٧

حظر التخزين

- مرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ ٢٢٩
 ضرورة الابلاغ عن الاسمدة الكيمائية من اي نوع كان ٢٤٥

حظر الاصدار

- مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ٣٩ ٢٥٢
 ايجاب تقديم اقرار تكميلي عند التصوير ٢٥٦

السفن التجارية ونظام التفتيش في المواني المصرية

- ٧٤ المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ٣٩
٨٥ تفتيش السفن بتمادى بور سعيد والسويس
٨٦ » » » » اسكندرية
٨٦ حظر بيع السفن التي ترفع العلم المصري
٨٧ اجازة محصيل جسم عن الترخيص بدخول الموانى
٨٩ حظر دخول المينة الاقليمية ليلا
٨٧ حظر تأخير السفن التي ترفع العلم المصري
٨٨ تنظيم قطر السفن فى داخل وخارج اسكندرية والسويس

فسخ عقود الايجار

- ٩١ و ٩٠ فسخ عقود الايجار باسكندرية
٩٢ تحديد ايجار المنازل وامتداد عقود الايجار المخصصة للسكن
٩٦ و ٩٣ والقرارات المنفزة لها
٩٨ و ٩٧ عقود ايجار المحال التجارية والصناعية والمدارس والقرارات الخاصة به
١٠٠ فسخ عقود الايجار فى حالة عدم قيام المالك بالالتزامات
الخاصة بالخيار
١٠٢ حق المالك فى فسخ عقد الايجار للمطابق أو الغرف اللازمة لبناء مخبأ
١٠٣ ماذا يعمل المالك لاخلاء المستأجر الذى يرفض الاخلاء فى حالة
رغبته ببناء مخبأ . الخ
١٠٤ استعمال بعض الاماكن المؤجرة لسلطات الادارية أو المعاهد

في غير الاغراض المخصصة لها

١٠٦ فسخ عقود الاتجار المبرمة لفصل الصيف
ملحوظة الأمر ١٠٦ المنشور في الصفحة ٢٠٣ النعى

الطريق

١٥٨ الخاق الطريق الصحراوي مصر - اسكندرية بمصلحة الحدود

١٥٩ اوقات المرور على بعض الطريق

١٦٠ حظر حمل آلات فوتوغرافية أو سينمائية الخ اثناء التجول في
مناطق الصحراء الغربية

المحاكم العسكرية واجراءاتها واختصاصاتها

٥٦ الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها

الاورام ١٦٠ و ١٧١ و ٢٢٠

٥٨ قرار وزارة الداخلية المؤرخ ١٠ أبريل سنة ٤٠
والقرار المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ٤٠ المعدل له

المفرقات والآلات المفرقة والغازات السامة

والاسلحة والذخائر

١٠٨ أوامر رقم ٢٤ المعدل بالأمرين رقم ٦٣ و ٩٩

١١٣ و ١١٢ الامران رقم ٣٣ و ٣٤ تسليم الاسلحة والذخائر الى أقسام البوليس
المراقبون والمشبهون

١١٨ الامر رقم ٩٦

١١٩ الامر رقم ١٧٤

١١٩ الامر رقم ١١٢ بشأن تنظيم الادارة لمعتقل الطور
مناطق الحرام والحظر

٦٣ القانون رقم ٢٧ سنة ١٩٤١ بإنشاء مناطق خطر حول المطارات
والقرار المنفذه

٦٩ قناطر محمد علي

٧٠ منع مرور السفن والمراكب والقلايك من قناطر محمد علي
الجديدة والقديمة

٧١ تحريم صيد الاسماك أو التزه من طوابىء راس التين والعرب
وسعيد والعجمي

٧١ حظر وقوف ورسو المراكب تحت الباري والقناطر المقامة على النيل

٧١ خزان اسوان وقناطر اسنا ونجع حمادى واسيوط

٧٢ منطنة جبل الخوف

٧٢ مكبر مستودعات الجيشين المصري والبريطاني

٧٣ التزعة الحلوة في منطقة القنال

المحلات العامة

١٣٤ اغلاق المحلات العمومية في القري

١٣٥ بيوت العاهرات

١٣٥ الزلاء في الفنادق والوكائل

١٣٥ مكبر موعد بيع المشروبات الروحية

١٣٨ مواصفات المشروبات الروحية

١٤٨	قرار وزارة التجارة رقم ١١٥ و ١٦٠
١٥٠	تنظيم بيع الحلو والاشربة المنالجة
١٥١	اعلان الاسعار في بعض المحلات العمومية
١٥٤ و ١٥٦	قرار وزارة التجارة رقم ١٢٢١ بشأن اعلان الاسعار
	مراقبه النقود الاجنبية
٢٦٠	مرسوم بقانون ١٠٩ لسنة ٣٩
٢٦٢	قرار وزارة المالية رقم ٥٥ لسنة ٣٩
٢٦٩	النقود الفضية
٢٧٠	العملة النيكل والبرنز
٢٧٣	استيراد قيمة البضائع المصدرة
٢٧٦	استيراد اوراق النقد لبنك انجلترا
٢٧٨	تقديم بيان عن الادوال المقدمة بالعملة الاجتبية
٢٨٣	العمليات الخاصة باوراق النقد لبنك انجلترا
٢٨٣	مزاولة مهنة الصيارف
٢٨٧	دفع سندات شركة قنال السويس وبنك الاراضي المصري
	نظام الحصص
٢٨٩	حظر استيراد المنتجات والبضائع
	الوقاية من الغارات الجوية
١٩٨	الاجراءات الواجب اتباعها للوقاية من الغارات الجوية
٢٠٠	الجراءات المخلة بالحياة ابان الغارات الجوية

الأوامر المتنوعة (أ)

- ٣٧٩ استدعاء الضباط بالملابس للخدمة العامة
٣٨٠ إعادة الأشخاص الذين يستدعون إلى وظائفهم بعد انتهاء الاستبعاد
٣٩٦ أسرى الحرب
٣٩٨ انوال النسيج اليدوية
٣٩٩ انتاج المنسوجات وتجارتها
٤٠٣ أجراء التفتيش في احوال السرقة او أخفاء مهمات مملوكة للجيش
٤٠٣ الاتجار في أطارات السيارات
٣٩٠ الاحكام العسكرية وتطبيقها اثناء قيام الاحكام العرفية

(ب)

- ٣٨٨ البضائع تفرينها وشحنها
٣٩٤ البضائع التي لم يحجر سحبها من الجمارك
٣٩٩ البضائع . العلامات الدالة على اصلها
٣٩٧ البيات والمستندات المتعلقة بالودائع

(ت)

- ٣٨٢ تقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التي تقسم مخالفة لاوامر السلطة
٣٨٢ تجنيد سائقي السيارات
٣٨٢ تجنيد طلبة المدارس الصناعية
٣٨٤ تملك العقارات في أقسام الحدود
٣٨٧ تحديد ارتفاع المباني

- ٣٩٢ تمصيل رسم عن الترخيص بمغادرة البلاد
تنظيم الاتجار في اطارات السيارات انظر اتجار
تقرير قيود في مولد النبي انظر مولد

(ج)

- ٣٩٠ جرائد

(ح)

- ٣٩٣ حظر زراعة الارز
٣٨٢ حظر التصوير
٣٩٤ حظر ارتداد ازياء أو شارات
٤٠٩ حظر طبع أو بيع الخرائط
٣٩٥ حماية الأشجار الخشبية

(د)

- ٣٩٣ دخول ومغادرة الاراضي المصرية

(س)

- ٣٨٧ ساعة فصل الصيف

(ش)

- ٣٧٧ المراقبة وقت الاظلام
شحن القطن وتنظيم حملته انظر قطن

(ض)

٣٧٨

ضباط الجيش والحدود والسواحل
ضابط الجيش بالمعاش انظر استواء

(ط)

٣٨٠

الطائرات الاجنبية

(ع)

٣٩٥

عربان الصحراء الغربية

(ق)

٣٩٧

قطر

(ل)

٤١٠

لجان التوفيق بين العمال

(م)

٤٠٢

المحاكم القنصلية الفرنسية

٣٢٦

المحاكم القنصلية الايطالية انظر رعايا ايطاليا

مولد النبي

٣٧٧

معاينة مرتكبى جرائم السرقة وقت الاظلام انظر سرقة

مقاومة حمى الملاريا انظر خطر زراعة الارز

الودائع انظر بيانات

رادومين نصار

مصديق عليه من مصلحة الصحة العمومية

مجدد للقوة . مقو للأعصاب . فاتح للشهية . منق للدم وباستعماله مدة لا تزيد عن ١٥ يوما إلى شهر تظهر النتائج الآتية

- ١ - نفط عمومي في الجسم
- ٢ - يزيد وزن الجسم لانه يفتح الشهية للطعام
- ٣ - يمنع وجع الرأس والدوخة ويزيل الارق
- ٤ - يأخذ اللون في الاحمرار ويظهر ذلك على الوجنتين جليا
- ٥ - يشدد العظام والاعصاب

قطرة لورو

قطرة لورو مجهزة خصيصا لشفاء أمراض العيون المنتشرة بالبلاد الحارة وهي أحسن قطرة لشفاء احمرار العيون وتسكين التهابات ومنع الغمض وتساقط الدموع وشفاء الضعف الناتج عند الصنّاع من الاشتغال أمام الانوار الساطعة وعند الكتاب من الاجهاد وكثرة العمل وباستعمال (قطرة لورو) تشعر بالتجسين من أول يوم وتحصل بأقرب وقت على الشفاء التام ورجوع النظر الى حالته الأصلية

في جميع الاجزا خانات ومخازن الادوية بالقطر المصري
المستودع العمومي معمل نصار شارع الامير عبد المنعم بمر ٨٣ باسكندرية

